الخطة الاستراتيجية
للتعليم قبل الجامعي
٢٠١٤ – ٢٠٣٠

التعليم
المشروع القومي لمصر

تقديم تعليم جيد
لكل طفل

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

كلمة الأستاذ الدكتور وزير التربية والتعليم

تتلخص رؤية وزارة التربية والتعليم في توفير موارد بشرية متنامية القدرة والكفاءة، وعلى أعلى درجة من الجودة والأخلاقيات المهنية، من أجل بناء مجتمع يقوم على التعلم واقتصاد يقوم على المعرفة. ولتحقيق هذه الرؤية تضطلع الوزارة برسالة قيادة وإدارة وتنمية قطاع التعليم قبل الجامعي ليستجيب للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع المصري بهُوية وطنية لا تنفصل عن الاتجاهات العالمية. وبذلك أصبح الهدف البعيد للقطاع هو التنمية الشاملة للنشء، مع غرس روح المواطنة والتسامح، ونبذ العنف، وتفهم أسس الحرية والعدالة من حقوق وواجبات و شعور بالمسؤولية تجاه الوطن والمواطنين.

أما الهدف المباشر فيتمثل في التأكيد على الالتزام بحق كل طفل في فرصة متكافئة لتلقي خدمة تعليمية بمستوى من الجودة يتناسب مع المعايير العالمية، بما يسمح له بالإسهام الفعال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلده، وبالمنافسة إقليميًا وعالميًا.

ولتحقيق ما سبق تم تبنى ثلاث سياسات للإصلاح والتحسين تتفق وميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من خلال:

- إتاحة فرص متكافئة لجميع السكان في سن التعليم للالتحاق و إكمال التعليم على مستوى فرعيه العام والفنى مع استهداف المناطق الفقيرة كأولوية أولى.
- تحسين جودة فعالية الخدمة التعليمية، من خلال توفير منهج معاصر، وتكنولوجيا موظفة بكفاءة، وأنشطة تربوية رياضية وغير رياضية، ومعلم فعال لكل طفل في كل فصل، وقيادة فعالة في كل مدرسة، وفرص للتنمية المهنية الداخلية والخارجية لكل معلم و إداري ليتقدم و يتميز.
- تدعيم البنية المؤسسية وخاصة في المدارس الفنية، وبناء قدرة العاملين بالتعليم على تطبيق اللامركزية على وجه يضمن الحوكمة الرشيدة.

اتساقًا مع توجه الحكومة الحالية قامت وزارة التربية والتعليم بإعداد خطة مرحلية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في العام ٢٠١٤/٢٠١٥ كتأسيس لخطط

تقديم تعليم جيد لكل طفل

استراتيجية تنتهي في العام ٢٠٣٠. وقد صممت الخطة المرحلية بناء على تحليل معطيات متعددة منها: تقويم الخطة الاستراتيجية السابقة، ومشاركات أصحاب المصلحة ، والاستفادة من التقارير الدولية والأدبيات ذات العلاقة، وآراء المتخصصين من خارج وداخل قطاع التعليم، كما تم الاسترشاد بخطط بعضٍ من الدول المتفوقة تعليمياً. وسوف تقوم وزارة التربية والتعليم باستكمال تصميم وبناء الخطة الاستراتيجية حتى عام ٢٠٣٠ مع الوزرات الأخرى وبالتنسيق والتعاون مع وزارة التخطيط بما يعكس التوجهات التنموية للدولة خلال الفترة القادمة.

وقد قام بإعداد الخطة الانتقالية فريق ذو خبرة من كوادر وزارة التربية والتعليم، سبق تدريبه محليًا ودوليًا، وتم تدعيم الفريق بخبراء وطنيين من ذوي الخبرات الدولية في التخطيط التربوي، بالإضافة إلى الاستعانة بخبراء في التخصصات التربوية المختلفة من مراكز البحوث وكليات التربية بالجامعات المصرية، وكذلك المعهد القومي للتخطيط، وخبراء وزارة التخطيط والهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وذلك في إطار عملية تشاركية مستمرة مع المجتمع الطلابي والمعلمين، والكوادر التربوية على مختلف المستويات ومؤسسات المجتمع المدني، وبدعمٍ فني ومادي من منظمة اليونيسف، ومنظمة اليونسكو، والمعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو، وكذلك بتعاون من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمجلس الثقافي البريطاني، والبنك الدولى.

وقد روعي في تصميم برامج الخطة التركيز على العوائد ذات القيمة المضافة، ومزج المدخلات البنيوية بمصفوفة من الحوافز المادية والمعنوية في إطار من الشفافية والمساءلة والمحاسبية، وبما يضمن الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة ، والتشارك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني كشريك متضامن لتعظيم الإفادة من تلك الموارد، والانفتاح على المؤسسات العالمية ودول العالم التى ترغب في التعاون التربوي وتبادل الخبرات، وكذلك الاستمرار في تطبيق إطار الإنفاق متوسط المدى، وموازنة البرامج كمنهجية تربط السياسات بالخطط والإنفاق، مع الاستفادة من البراح المالي الممكن، خاصة وأن وزارة التربية والتعليم تبوأت موقع الريادة في هذا الخصوص؛ حيث كانت من أولى القطاعات التي اختبرت فيها هذه المنهجية والسير قدمًا في تطبيق اللامركزية، وذلك للحاق بالاتجاهات العالمية لتنمية القطاع وتطويره.

وبالتسليم بأن التعليم مسؤولية قومية تضامنية؛ فإن نجاح الاستراتيجية يعتمد بشكل رئيس على تضافر الجهود الحكومية وغير الحكومية بمختلف مستوياتها من جانب، والأسرة المصرية كصاحب أصيل للمصلحة من جانب آخر، مدعومة بإرادة سياسية تتبنى التعليم كمشروع وطني ذي أولوية متقدمة.

"فمعًا نستطيع أن نقدم تعليمًا جيدًا لكل طفلٍ"

أ.د/ محمود أبو النصر
وزير التربية والتعليم

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

الفريق الرئيس لبناء الخطة الاستراتيجية

الراعي الرئيس للخطة الاستراتيجية

أ.د. محمود محمد أبوالنصر

وزير التربية والتعليم

المشرف العام على الخطة الاستراتيجية

أ.د. علاء السيد عبدالغفار

مستشار الوزير للتطوير والجودة

خبراء وطنيون دوليون للدعم الفني

أ.د. فؤاد أحمد حلمي
أستاذ التخطيط بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، خبير دولي

أ.د. محمد عبدالسلام راغب
كبير خبراء، دولي لتطوير التعليم

فريق التخطيط الاستراتيجي[1]

أ.د. أحلام الباز حسن	المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي
د. أميرة إبراهيم إبراهيم الشافعي	وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي
أ. خالد أحمد محمد نصرالدين	وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي
أ. خالد عبد المرضي السيد	قطاع التعليم الفني
أ. سعيد مصطفى صديق	الإدارة العامة للخطة والمتابعة
أ. طارق محمد عبدالعزيز محمد	وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي
أ. عبدالناصر بيومي محمد	وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي
د. عمرو الدمرداش السيد	قطاع التعليم الفني
أ. عمرو زين العابدين محمود	وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي
د. لبنى عبدالرحيم أمين امبابي	وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي
أ. محمد السعيد الشرقاوي	قطاع التعليم الفني
د. نور هنري نور دوس	وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي

[1] الأسماء مرتبة أبجديا.

تقديم تعليم جيد لكل طفل

الاستشاريون والخبراء الدوليون والوطنيون لدعم الخطة[٢]

د. أنطون جراناو	خبير دولي بالمعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو- باريس
د. بروس كوري أدلر	خبير دولي فى شئون التعليم
د. جابرييل كارون	خبير دولي بالمعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو- باريس
أ.د. حسام بدراوي	أستاذ بطب القصر العينى ورئيس لجنة التعليم بمجلس الشعب (سابقاً)
أ.د. حسن سيد حسن شحاته	أستاذ متفرغ بكلية التربية- جامعة عين شمس
د. خليل محشي	مدير المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو- باريس (سابقًا)
أ.د. زينب علي محمد النجار	أستاذ متفرغ بكلية التربية - جامعة عين شمس
د. عصام حجي	المستشار العلمي لرئيس الجمهورية (سابقًا)
أ. فريد أبي اللمع	خبير دولي بالمعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو- باريس
د. كلاوس بار	خبير دولي بالمعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو- باريس
أ.د. محسن توفيق	خبير التخطيط الدولي- مستشار وزير التخطيط
أ.د. محمد أمين المفتي	أستاذ متفرغ بكلية التربية - جامعة عين شمس
أ.د. سعيد إسماعيل علي	أستاذ متفرغ بكلية التربية - جامعة عين شمس
د. ملك زعلوك	مدير معهد الشرق الاوسط للتعليم العالى بكلية الدراسات فى التربية
أ.د. منى ثابت زكري	أستاذ متفرغ بكلية التربية جامعة حلوان
د. هانك هيلي	خبير دولي في مجال دعم اللامركزية
م. نبيل أحمد عامر	مستشار الوزير لتنمية الموارد
أ. نرمين محسن النعماني	منسق التعاون الدولي - وزارة التربية والتعليم

ممثلو الجهات المانحة لدعم الخطة[٢]

د. إيناس حجازي	رئيس قسم التعليم فرع منظمة اليونيسيف- القاهرة
أ. سحر خميس	رئيس قسم التعليم بالمجلس الثقافي البريطاني- القاهرة
د. غادة غلام	رئيس قسم التعليم سابقاً- مكتب منظمة اليونيسكو – القاهرة
د. محمود جمال الدين	البنك الدولي- القاهرة (سابقًا)
أ. هاله الصيرفي	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية- القاهرة
م. نهى لبيب	مدير قطاع التعليم بشركة مايكروسوفت

[٢] الأسماء مرتبة أبجديا.

منهجية العمل ومبادئ بناء الخطة الاستراتيجية	٧
السياق الاقتصادي والمجتمعي والثقافي والسياسي والعالمي للتعليم	١٥
الوضع الراهن للتعليم قبل الجامعي في مصر	٣٢
المشكلات والقضايا الملحة	٧٢
الاستيراتيجيات الحاكمة والموجهة لأنشطة الخطة	٧٥
الركائز الرئيسية للخطة	٨٥
البرامج المختلفة للخطة	٨٧
برنامج مرحلة رياض الأطفال	٨٨
برنامج مرحلة التعليم الأساسي	٩٠
حلقة التعليم الابتدائي	٩١
حلقة التعليم الإعدادى	٩٣
برنامج : التعليم الثانوى	٩٥
برنامج التعليم الثانوي العام	٩٥
برنامج التعليم الثانوي الفني	٩٧
برنامج: التعليم المجتمعي	١٠٢
برنامج : التربية الخاصة	١٠٤
أ- الموهوبون والفائقون	١٠٤
ب- الدمج وذوو الإعاقات	١٠٧
البرامج الفرعية	١١٠
البرامج المتقاطعة	١٢٤
تمويل الخطة	١٣٣
الاطار الزمني لتنفيذ أنشطة الخطة الاستراتيجية	١٤٤
دور الوزارات والهيئات المختلفة في دعم تنفيذ الخطة	١٤٩
التوصيات المستخلصة ونتائج استطلاعات الرأي للحوار المجتمعي	١٥٠
معدل تنفيذ أنشطة الخطة من خلال المبادرات المبكرة التى تخدمها	١٥٨

معًا نستطيع
تقديم تعليم جيد
لكل طفل

منهجية العمل، ومبادئ
بناء الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم فى مصر٢٠١٤/٢٠٣٠

إن عملية بناء خطة استراتيجية لتطوير أو إصلاح أداء قطاع كبير كقطاع التعليم هي عملية تستوجب اتخاذ الكثير من الإجراءات والحذر والتخطيط الواعي. وهذه هي الخطة الاستراتيجية الثانية لقطاع التعليم قبل الجامعي فى مصر، حيث انتهت الأولى في عام ٢٠٠٧-٢٠١٢. وقد شكلت الخطة السابقة تحديًا كبيرًا واجه القائمين على العمل الجديد؛ حيث إن الزخم، والثناء، والاعتراف الذى حازت عليه، رغم اختلاف البعض مع هذا، جعل من التركيز على اختيار منهجية العمل الأكثر فعالية، والتخطيط المحترف لها سمة رئيسة في جميع فعاليات بناء الاستراتيجية محل العرض. ويستعرض الجزء التالي السبيل الذي سلكه قطاع التعليم المصري في بناء الاستراتيجية الجديدة.

لقد ارتكز القطاع في عملية بناء الخطة على أسس منهجية علمية وعملية تحقق الواقعية والطموح معًا في عملية التخطيط الرئيس لبناء الاستراتيجية. بدا ذلك جليًا في شدة الحرص على بناء رؤية تعتمد في إطارها العام على بعض المبادئ والأسس، ومنهجية التفكير الاستراتيجي، وأدواته، وآلياته التي ارتكن إليها القائمون على إنجاز هذا العمل الضخم. بالإضافة إلى ذلك، تم التأكيد على الاستفادة من تجارب الماضي والتعامل مع معطيات الحاضر في ظل رؤية استشرافية للمستقبل خلال مدة التخطيط المستهدفة، وبما يؤكد بناء استراتيجية للقطاع تتماشى والأهداف التنموية للدولة. ونعرض فيما يلي وصفًا موجزًا لأهم منطلقات ومرتكزات العمل التي اتُبِعَت في عمليات التخطيط لوضع الخطة الحالية.

المبادئ والأسس الموجهة لمرحلة التخطيط لبناء الخطة

- مبدأ التكاملية مع الخطة التنموية للدولة

حيث حرص فريق العمل في مراحل التخطيط لوضع الخطة، ومراحل العمل الفعلي، على أن تسير الخطة فى ضوء الخطة التنموية للدولة، وأن تتخذ نفس الإطار الزمني لها. ومن خلال العديد من لقاءات والاجتماعات بين قيادات وزارتي التربية والتعليم، والتخطيط وخبراء معهد التخطيط القومي، عرضت الوزارة توجهاتها، وسياساتها الحاكمة فى سبيل إنفاذ برامج الخطة، وذلك لضمان اضطلاع قطاع التعليم بدوره المستقبلي فى سبيل تحقيق الأهداف التنموية للدولة. كذلك تمت اللقاءات عدة مع اللجنة الوزارية المشكلة لمناقشة مدخلات ومخرجات الاستراتيجية ومع أجهزة الدولة المسئولة لأخذ الردود والآراء الخاصة بها.

- مبدأ التشاركية الواسعة من أجل ترسيخ ملكية الاستراتيجية

حيث الحرص الأكيد على مشاركة جميع الأطراف المعنيين بالتعليم فى صياغة الرؤية، وبناء الخطة، وتحديد مخرجاتها، والاستراتيجيات المؤدية إلى النهايات والغايات المطلوبة. وقد استندت الوزارة على مشاركة طيف كبير من المعنيين بالتعليم، من خلال تمثيل الفئات التالية في عمليات

وضع الأهداف والاستراتيجيات المستقبلية للتعليم قبل الجامعي:

- **ممثلو المجتمع:** فقد تم إشراك ممثلين لفئات المجتمع وقطاعاته، والتي تمثلت في المفكرين، وعلماء الاقتصاد، والسياسة، والاجتماع، والمهتمين بشأن التعليم.
- **قيادات العمل التربوي:** حيث تم إشراك القيادات التربوية على مستوى الوزارة، وبقية المستويات الإدارية للقطاع. وعلى مستوى الوزارة، فقد شاركت القيادات العليا للوزارة (الوزير- رؤساء القطاعات- مديرو العموم في مختلف القطاعات). وعلى مستوى المناطق و إدارات التعليم، فقد شاركت القيادات التربوية فيها، وقد تم تمثيل جميع المستويات في تلك الفعاليات، كمديري المديريات، والإدارات التعليمية، ومديري ومديرات المدارس، ومعلمين ومعلمات، وغيرهم من العاملين في الحقل التربوي من تلك الجهات. هذا، وقد تمت مشاركة عينة من طلاب وطالبات المرحلة الثانوية والإعدادية، بشكل رئيس وفعال جدًا.
- **فريق علمي تربوي:** حيث شارك فريق علمي تربوي عالي الخبرة والتأهيل، ومتخصص في المجال التربوي وفي مجال التخطيط الاستراتيجي واقتصاديات وتمويل التعليم، حيث جاء ترشيحهم من قبل الجامعات، والمراكز البحثية التربوية ومن أصحاب الخبرة والممارسين في الحقل التربوي.
- **فريق استشاري وخبراء دوليون:** تمت الاستعانة بمجموعة من المستشارين الوطنيين والدوليين خلال جميع مراحل وعمليات التخطيط والمراجعة والتحكيم للخطة.وقد تحقق من هذه المشاركة في بلورة رؤية، ومنطلقات وأهداف الخطة، اعتمادًا على محددات الواقع التربوي والمجتمعي في إطارها المحلي والدولي، والذى أدى بدوره إلى زيادة مستوى الدعم والمساندة المجتمعية للخطة. وجاء ذلك نتيجة مساهمتهم جميعًا في صياغة وبناء العناصر الرئيسة للخطة، والمتمثلة في:
  - الرؤية Vision
  - الاستراتيجيات الحاكمة Governing Stratgies
  - برامج الخطة Programs
  - اهداف التعليم خلال سنوات الخطة Objectives
  - الأهداف الاستراتيجية Strategic Objectives
  - الاستراتيجيات Strategies

- مبدأ الواقعيــة والطمــوح المتزن

فقد اهتم فريق الخطة بأن تعتمد استراتيجية تطوير التعليم على إنجازات الماضي، ومنها الخطة (٢٠٠٧-٢٠١٢)، وخطة التعليم الفني (٢٠١١-٢٠١٧) وكذلك

إخفاقاته، ودراسة، وتحليل أسباب الإخفاق، وإيجاد الاستراتيجيات والخيارات الاستراتيجية التي تعمل على تخطى مشكلات الحاضر، وتخطط لبناء المستقبل في إطار متوازن من الواقعية والطموح. كل ذلك من أجل إيجاد مناخ مجتمعي منفتح يشجع الحوار مع الثقافات الأخرى حوار الند المشارك وليس حوار التابع السلبي.

وتحقيقًا لذلك المبدأ، فقد اعتمد فريق العمل على تشخيص، وتحليل الواقع التربوي بكل أبعاده التاريخية والحالية والمستقبلية محددة مجالات القوة والضعف، ومستشرفة الغايات والأهداف الطموحة القابلة للتحقيق في إطار مجتمع منفتح على نفسه والبيئة من حوله.

- مبدأ التكاملية والتوازن

لأن العملية التعليمية تشكل نظامًا متكاملاً يستهدف الطالب الذي هو محصلة أداء ذلك النظام، ومحصلة أداء جميع أجزاء النظام المختلفة، فإن تحسين أداء النظام التعليمي يعتمد على تحسين كل أجزائه المختلفة. ذلك هو التعليم الفعال، والذي يجب أن يكون متعدد القنوات، مستمرًا مدى الحياة، مرتكزًا على قدرات المتعلم من أجل تنمية ذاتية مستمرة.

ومن ثم، فقد دأب فريق العمل على أن تخرج الخطة وقد استندت على ترسيخ مبدأ التكاملية والتوازن بين المدخلات من أجل إحداث التحسين والتطوير في مكونات نظام التعليم قبل الجامعي ككل، وتوجيهه كمنظومة موحدة تعتبر كل عناصر العملية التعليمية ذات أهمية وأولوية متساوية، تتمركز حول قدرات المتعلم وتوفر له فرصة التعليم المستمر مدى الحياة بأفضل السبل التعليمية الممكنة. وقد شكلا كل من التفكير، والتخطيط الاستراتيجي مدخلاً لوضع وتنفيذ ومتابعة خطة التعليم قبل الجامعي، وفق مجموعة محددة من المراحل والخطوات المترابطة والمتكاملة والتي توجه مراحل عملية وضع الخطة وتنفيذها، ويعتبر ذلك المدخل الأداة الرئيسة لضبط اتجاه وقياس مستوى الأداء في مدى تحقيق الخطة لأهدافها.

- مبدأ تأكيد الدعم الكامل لجميع الجهات الشريكة

وكما أوضح المبدأ السابق أن النظام التعليمي يعتمد فى إنجازه على مدى إنجاز مكوناته، وأجزائه، فإن تحقيق الخطة لأهدافها يعتمد فى الأساس على مدى تحقيق المناطق والمستويات الإدارية المختلفة لمستوى إنجاز من المفترض أن تحققه هى. وبناءً عليه، فقد حرص فريق العمل عند وضع الاستراتيجيات المختلفة مراعاة تحديد مستوى القدرة المتاح لتلك المستويات، والتأكيد على تقديم الدعم اللازم لها وبالشكل وفي الوقت المناسب. وقد تمت مراعاة أن تكون جميع المدخلات والآليات في إطار مرن ومتزن من القدرة، لا أن تتطلب مستوى قدرة تفوق تلك المتاحة على المستوى المحلي. وإذا لم يكن هناك من بد في اتباع استراتيجيات تتطلب مستوى قدرة متميز؛ فإنه لزامً على أصحاب تلك القدرات أن يدعموا بكل السبل الفنية الممكنة لأقرانهم ممن لم ينالوا

حظًا منها. وينعكس ذلك بشكل رئيس على ما يخص بناء الخطط الاستراتيجية المحلية، والتي عليها تحقق الاستراتيجية القومية أهدافها. بناءً عليه، فقد اعتمدت منهجية بناء الخطة على مشروطية تقديم الدعم الفني المطلوب لبناء الخطط الاستراتجية، والخطط التنفيذية على مستوى المديريات، ومن خلال تقديم الدعم الفني الكامل من المركز ووصولاً إلى آخر طرفية في خط المسئولية (المدرسة).

منهجية العمل

اعتمادًا على الطرح والمناقشة والاستقرار على المبادئ السابقة، فقد عملت جميعها كموجه رئيس لجميع مراحل بناء وتصميم الخطة الاستراتيجية، متضمنة في ذلك اختيار طريقة وآلية العمل، وفق الإطار الزمني المخطط لإنجاز تلك المهمة. وفيما يلي عرض لتلك المنهجية.

- مرحلة التهيئة والاستعداد

١. بلورة فكرة المشروع: تمت بلورة فكرة مشروع بناء استراتيجية تطوير التعليم قبل الجامعي من خلال العديد من اللقاءات التي تمت مع قيادة الوزارة على مختلف المستويات، وقد طلبت الوزارة الدعم والتعاون الفني من الجهات الدولية العاملة في مجال التعليم.

٢. تحديد هدف المشروع: نتج عن الخطوة السابقة تحديد هدف المشروع في وضع استراتيجية وطنية لتطوير التعليم قبل الجامعي ذات مدى زمني يمتد حتى عام ٢٠٣٠، اتساقًا مع الاستراتيجية الوطنية للدولة مقسمة إلى خطط فرعية تبدأ بالخطة الانتقالية ٢٠١٤-٢٠١٧.

- مرحلة صياغة الرؤية الاستراتيجية

١. وضع نموذج علمي لصياغة الرؤية المستقبلية للتعليم قبل الجامعي حتى عام ٢٠٣٠، وقد شمل النموذج الأبعاد الرئيسة التالية:

- وصف الحالة الراهنة للتعليم قبل الجامعي في مصر.
- وصف الحالة المرغوبة والمأمول تحققها بحول عام ٢٠٣٠
- وصف وتحديد الفجوة Gap Analysis بين الوضع الراهن والمرغوب في المستقبل.
- تحديد أولويات سد الفجوة للوصول إلى الوضع المستقبلي المأمول للتعليم قبل الجامعي في مصر بحلول عام ٢٠٣٠.

- وضع البدائل الممكنة لتقليص الفجوة في ظل البدائل التالية
- القيام بمسح استكشافي تحليلي للشركاء في التعليم Stalk holders Analysis لتحديد الشركاء الرئيسين في العملية التربوية كمدخل لصياغة رؤية استراتيجية مشتركة لمستقبل التعليم قبل الجامعي .

١. صياغة الرؤية الاستراتيجية لمستقبل التعليم قبل الجامعي في عام ٢٠٣٠، وقد تمت من خلال ورش عمل شارك فيها قرابة ٤٠٠ شخص يمثلون مختلف الفئات ذات العلاقة بالشأن التربوي على المستوى الرسمي والشعبي، تلك الفئات التي تم استعراضها تحت المبدأ الأول من المبادئ الموجهة للعمل على بناء الخطة. وقد نفذت عملية الصياغة من خلال الفعاليات التالية:

- **تحليل الوضع الراهن، وعرضه على الشركاء، والمشاركين في ورش العمل.** فقد تم تنفيذ ١٥ ورشة عمل، منها ورش مجمعة، وأخرى فردية، وذلك بغرض استعراض نتائج التحليل الذي توصل إليها خبراء الوزارة، وذلك حسب نوع واحتياج الفعالية المتبعة للتعريف بالوضع الراهن. وكان الهدف الأساسي من هذه الفعالية هو ترسيخ الفهم العام لدى الشركاء والمشاركين بحالة التعليم فى مصر، ووضوح الرؤية لديهم بنقاط قوته، ونقاط ضعفه، والفرص المتاحة، والمبادرات الحالية، وكيفية الاستفادة منها. كذلك عملت هذه الفعالية على زيادة الوعي بحجم مسئولية المشاركين والشركاء، والبدء في التفكير لإيجاد الحلول، وإنفاذها من أجل الإصلاح، ومن ثم زيادة الشعور بملكية العمل بوجه عام.
- **فعالية بناء السياسات والاستراتيجيات الحاكمة للخطة الاستراتيجية.** تلك السياسات عكف على بنائها لفيف من الخبراء الوطنيين، وقيادات الوزارة بهدف بناء السياسات العامة الرئيسة التى على هداها تم بناء برامج الخطة واستراتيجيات وآليات تحقيق أهداف الاستراتيجية. وقد استنفذت تلك الفعاليات حوالي ٥ ورش عمل ما بين مراجعة للسياسات، وتعديل، واستحداث، والاتفاق على البدائل والخيارات الاستراتيجية، وما شابه.
- **فعالية البناء الأولي لبرامج الخطة بتشكيل مجموعات عمل،** وعددها ١٧ مجموعة مختلفة، عملت جميعها بالتوازي، في ورش عمل آنية، من أجل إنجاز البرامج وفق إطار زمني معين. ومن خلال ٤٠٨ ورشة عمل، تمت بشكل متوازي، أُنجِزَت برامج الخطة الرئيسة. وقد ضمت تلك الورش جميع الفئات سالفة الذكر بهدف الوصول إلى برامج ذات أهداف ومخرجات يرضى عنها الجميع. وقد مرت تلك المرحلة بعدة مراحل أهمها:

- لقاء عمل مجمع لرؤساء المجموعات. وهدف اللقاء بناء الفهم المشترك لدى جميع رؤساء البرامج المشاركين فى الورشة حول كيفية التوصل إلى بنية محددة للبرنامج، والاتفاق على فلسفة الحاكمة له، والمخرج المتوقع من المجموعة في نهاية العمل.
- محاولة تكوين فهم أولى للمجال محل الدراسة، وإجراء مراجعة شاملة لملفات الوضع

الراهن، ومراجعة السياسات الحاكمة للخطة بين المشاركين، وتحديد القضايا ذات الأولوية، ووضع أهداف عامة ورؤية عامة للبرنامج الخاص بمجال معين بالخطة.

- تكوين بنية شبه نهائية للبرنامج، حيث تم وضع الهدف العام فى ضوء الرؤية العامة للبرنامج، والأهداف الإجرائية، مع وضع الإطار المنطقى للبرنامج، والاستراتيجيات والآليات الداعمة لتحقيق أهدافه.
- مراجعة الهيكل شبه النهائى للبرنامج ومراجعة بنيته مع الخبراء من خارج البرنامج، أو المشاركين بالبرامج الأخرى، وكذلك المراجعة فيما بين البرامج الأخرى لتكامل البرامج فيما بينها.
- عرض المنتج النهائى على اللجنة المسيرة لورش العمل، والمراجعة الكاملة له.

- **فعالية بناء الخطة التنفيذية للسنوات الثلاث الأول** من الخطة الاستراتيجية (الخطة الانتقالية). وقد دأب على تضمين الخطة التنفيذية للسنوات الثلاث الأول، مجموعة الخبراء الوطنيين والدوليين وخبراء وقيادات الوزارة المشاركين فى البرامج، كل على حسب تخصصه. وقد استنفذت تلك الفعالية ما يقرب من عدد ٨٥ ورشة عمل للبرامج المختلفة. وقد اندرج تحت تلك الفعالية عمليات بناء الأهداف الفرعية التنفيذية للأهداف العامة للبرامج، ثم بناء الأنشطة التى بها تتوصل البرامج إلى أهدافها، ونتائجها المتوقعة خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة. وكل ذلك فى إطار ما تم التوصل إليه بالبرامج خلال المرحلة الأولى من بناء الاستراتيجية، وهي مرحلة البرامج والهيكل الرئيس للبرامج.
- **فعالية بناء التوقعات والإسقاطات المستقبلية للبرامج المختلفة.** وحتى يواكب بناء الخطة التوجهات الدولية فى هذا المجال، فقد حرصت الوزارة على بناء نموذج للتحليل والتوقع من أجل عمل الإسقاطات المستقبلية للمدخلات، وحساب المخرجات بنهاية الخطة، وعلى مدى سنواتها. استعانت الوزارة بخبراء منظمة اليونيسكو المتمرسين في هذا المجال لبناء ذلك النموذج. وقد استهلكت تلك الفعالية ٣ ورش عمل، غير آليات التواصل فيما بين خبراء الوزارة، وأحد الخبراء الدوليين عبر برامج التواصل من خلال شبكة الإنترنت (سكاي بي)، والبريد الإلكتروني بشكل منتظم لفترة تجاوزت الخمسة أشهر.
- **فعالية الصياغة النهائية للبرامج.** حيث تم تشكيل لجنة للصياغة النهائية للخطة، حيث تواصل عملها لمدة ثلاثة أشهر متواصلة. وقد تم خلال تلك

الفعالية مراجعة المفاهيم الرئيسة بالبرامج المختلفة؛ وذلك لضمان أن يتم التوصل إلى إصدار للخطة يتسم بالحرفية، ووضوح المفاهيم، والرؤى، والاستراتيجيات، والآليات المطلوب اتباعها وصولاً لتحقيق أهداف الخطة ببرامجها المختلفة. أيضًا، تضمنت تلك المرحلة مراجعة المخرجات، ومدى ترابط برامج الخطة مع بعضها البعض، ومدى إمكانية تحقق أهدافها، وحساب التوقعات المختلفة، وذلك حتى تمكن القائمين على التنفيذ من تحقيق الكفاءة والفعالية المتوقعة.

- **فعالية طرح الخطة على المجتمع بغية التعريف بها، والاستفادة من رؤى أقطابه، وأعلامه، وخبرائه حيالها.**

- تم عرض الخطة المبدئية على ممثلي الجهات المستفيدة من خلال شبكة الفيديو كونفرانس والتي تنتشر بعدد ٧٢ قاعة على طول البلاد وعرضها.
- تلا ذلك عرض النسخة المبدئية للخطة على فخامة السيد/ رئيس الجمهورية، حيث وجه فخامته بضرورة طرحها للحوار المجتمعي.
- وقد قام السيد الدكتور وزير التربية والتعليم بعرضها ومناقشتها خلال عدد ١٧ جلسة حوار مجتمعي، تم في أثنائها تسجيل جميع المقترحات، واستطلاع آراء جميع الحضور بنموذج لاستبيان استطلاع رأي ممنهج ومصمم خصيصًا لخدمة هذا الغرض.
- تم الأخذ بمدخلات ومقترحات المستجوبين المستهدفين، بعد دراستها وتحليلها والتحديث المستمر للخطة في ضوء النتائج، وصولاً للنسخة النهائية للخطة.
- كذلك فقد تم وضع النسخة المبدئية للخطة على الموقع الإلكتروني للوزارة ومعها استبيان مغلق وآخر مفتوح لاستطلاع الآراء، وتضمين ذي الجدوى منها بالخطة. كانت تلك بمثابة مرحلة مشاركة مجموعات العمل الإجرائية، وهي مرحلة تهدف إلى تكوين الأطر والآليات المناسبة للبحث عن أهم وأفضل الأولويات والبرامج اللازمة لتحقيق الرؤية المنشودة كما يحددها الميدان التربوي القريب من العملية التعليمية، والأكثر قدرة على تشخيص ودراسة الواقع التربوي ومن ثم اقتراح معالجات واقعية، غير خيالية، وذلك في إطار من الطموح والآمال والرغبات الممكنة للتطوير.
- العرض على المنظمات العالمية المختصة بالتعليم (مؤتمر اليونسكو بباريس).
- ويوضح كل من الشكل التالي الخطوات التفصيلية والمنهجية المتبعة لمراحل بناء الخطة الاستراتيجية بدءًا من مرحلة التفكير في بناء الخطة، وانتهاءً بعمليات المتابعة والتقويم، والتعديل في ضوء عملياتها.

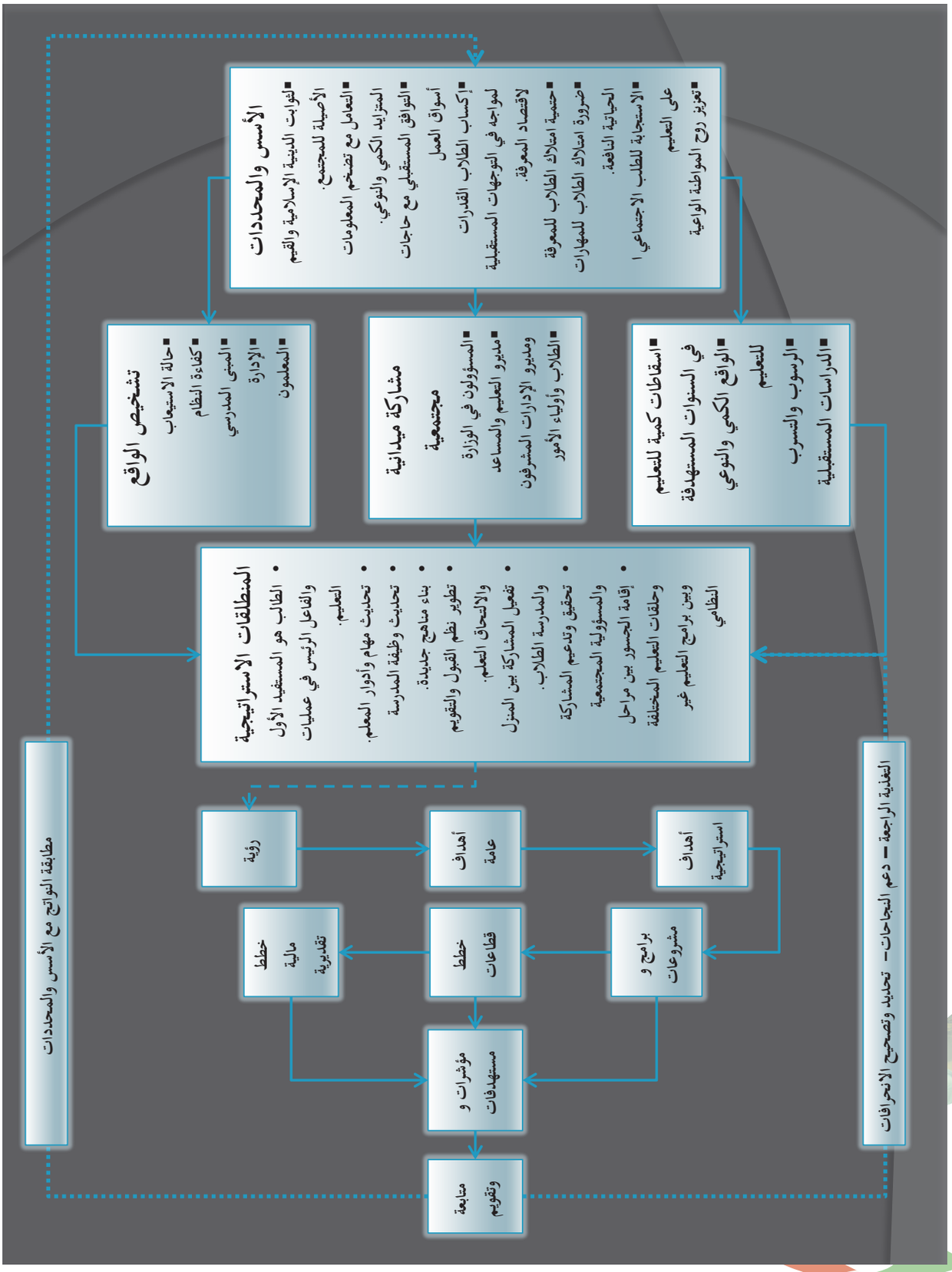
الأسس والمحددات
■ثوابت الدينية الإسلامية والقيم الأصيلة للمجتمع.
■التعامل مع تضخم المعلومات المتزايد الكمي والنوعي.
■التوافق المستقبلي مع حاجات أسواق العمل
■إكساب الطلاب القدرات لمواجه في التوجهات المستقبلية لاقتصاد المعرفة.
■حتمية امتلاك الطلاب للمعرفة
■ضرورة امتلاك الطلاب للمهارات الحياتية النافعة.
■الاستجابة للطلب الاجتماعي ا على التعليم
■تعزيز روح المواطنة الواعية
تشخيص الواقع
■حالة الاستيعاب
■كفاءة النظام
■المبنى المدرسي
■الإدارة
■المعلمون
مشاركة ميدانية مجتمعية
■المسؤولون في الوزارة
■مديرو التعليم والمساعد ومديرو الإدارات المشرفون
■الطلاب وأولياء الأمور
■اسقاطات كمية للتعليم في السنوات المستهدفة
■الواقع الكمي والنوعي للتعليم
■الرسوب والتسرب
■الدراسات المستقبلية
المنطلقات الاستراتيجية
• الطالب هو المستفيد الأول والفاعل الرئيس في عمليات التعليم.
• تحديث مهام وأدوار المعلم.
• تحديث وظيفة المدرسة
• بناء مناهج جديدة.
• تطوير نظم القبول والتقويم والانحاق التعلم.
• تفعيل المشاركة بين المنزل والمدرسة الطلاب.
• تحقيق وتدعيم المشاركة والمسؤولية المجتمعية
• إقامة الجسور بين مراحل وحلقات التعليم المختلفة وبين برامج التعليم غير النظامي
رؤية
أهداف عامة
أهداف استراتيجية
خطط تقديرية مالية
خطط قطاعات
برامج و مشروعات
مؤشرات و مستهدفات
متابعة وتقويم
مطابقة الواقع مع الأسس والمحددات
التغذية الراجعة – دعم النجاحات – تحديد وتصحيح الانحرافات

تقديم تعليم جيد لكل طفل

السياق الاقتصادي والمجتمعي والثقافي والسياسي والعالمي للتعليم

مقدمة

نحن المصريين نرى في ثورتنا عودة لإسهاماتنا في كتابة تاريخ جديد للإنسانية. نؤمن بأننا قادرون أن نستلهم الماضي، وأن نستنهض الحاضر، وأن نشق الطريق إلى المستقبل، قادرون على أن ننهض بالوطن كي ينهض بنا. نؤمن بأن لكل مواطن الحق بالعيش على أرض هذا الوطن في أمن وأمان، وأن لكل مواطن حقًا في يومه وفى غده. نؤمن بالديمقراطية طريقًا ومستقبلاً وأسلوب حياة، وبالتعددية السياسية، وبالتداول السلمى للسلطة، ونؤكد حق الشعب في صنع مستقبله، وأنه - وحده - مصدر السلطات، وأن الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية حق لكل مواطن، وأن لنا ولأجيالنا القادمة - السيادة في وطن سيده (دستور ٢٠١٤).

وفى هذا الزخم العالمي والتسارع المتزايد نحو إنتاج المعرفة المتغيرة بكل أبعادها المقترنة بتطور هائل في المجالات والاستخدامات التكنولوجية التي اقتحمت كل دروب الحياة، نقف أمام قضية النظام التعليمي في مصر الذى يواجه منذ أكثر من عقد من مجموعة من التحديات التي أثرت على التركيبة السكانية ودورها في إحداث التنمية البشرية المستدامة بمعدلات عالية.

إن الزيادة المضطردة في أعداد السكان قد ألقت بأعباء متزايدة على الطلب على التعليم؛ مما أدى إلى اتجاه الدولة للتوسع الكمي على حساب الإنفاق على عناصر الجودة التعليمية، وقد انعكس ذلك في ارتفاع كثافة الفصول، وتعدد الفترات الدراسية، وضعف التجهيزات المدرسية، والمناهج، والبرامج، وطرائق التدريس، والوسائل، وكفايات المعلمين، والمدراء، وأنظمة وأساليب وأدوات التقييم.

من هنا نجد أن نظام التعليم في مصر في حاجة ماسة لأن يبنى كفايات، ويحشد طاقات بشرية، ليصبح تعليمًا داعمًا للتنمية، تعليمًا يعد للمستقبل؛ يستمد مناهجه وأهدافه من خبرات الماضي ورؤية مستقبلية ترتبط ببناء الإنسان، تجعل مخرجاته قابلة للتوظيف والتدريب، ومن ثم فهو يقلص من البطالة، ويساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة، تعليمًا يقضي على الأمية بكل أشكالها. أما التعليم الفني فيحتاج إلى توفير بنية محدثة لتخصصات التعليم الفني والتدريب المهني، من خلال المناهج المطورة والأساليب التي تساير الدول المتقدمة فى تناولها لجميع جوانبه المختلفة، وتتوافق مخرجاته مع متطلبات سوق العمل .

لقد اتسمت السياسة التعليمية بعدم الاستقرار؛ نتيجة للتغيرات الوزارية المتعاقبة وارتباطها بشخص وزير التعليم، بالإضافة إلى عدم تبنى نظرية تربوية واضحة المعالم يقوم عليها النظام التعليمي. إن التعليم لم يعرف بحال التحول إلى الإدارة الاستراتيجية التي من مظاهرها قبول المساءلة، ومنهجية الإدارة بالأداء، ولا توجد للتعليم في مصر رؤية استراتيجية طويلة الأجل ترسم صورة النجاح. مما يجعلنا نعيش أزمة تعليمية تحتاج إلى فكرٍ استشرافى يتبلور في تخطيط استراتيجي على المدى البعيد.

أولاً: السياق الاقتصادي:

يؤثر التعليم تأثيرًا مباشرًا في التقدم الاقتصادي للأمم؛ حيث تتأثر إنتاجية الفرد بنوع وكم التعليم الذى حصل عليه. وقد أظهر دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مصر تحتل المرتبة الـ ١١٢ عالميًا من بين ١٦٠ دولة على ذلك الدليل. كما أشار الدليل إلى أن معدل البطالة في مصر بين الشباب هو الأعلى عربيًا خلال عام ٢٠١٢، حيث يصل إلى ٣٠٪[١]، وشدد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١٣ على «أن السياسات المناصرة للفقراء والاستثمار في القدرات البشرية، بالتركيز على التعليم والتغذية والصحة ومهارات العمل، جميعها توسّع فرص الحصول على العمل اللائق وتعزز التقدّم المستدام».

وأشار تقرير التنافسية العالمى الصادر في العام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ إلى أن قوة العمل غير المتعلمة التعليم الملائم تشكل ثالث أخطر مشكلة بعد نقص التمويل ونقص الكفاءة فيما يتعلق بالعمل في مصر، واعتبر التعليم والتدريب، والاستعداد التكنولوجي والابتكار، كعوائق تنافسية. وتتضمن أوجه القصور، قلة جودة النظم التعليمية، وانخفاض مستوى تعليم الرياضيات والعلوم، وضعف القدرة على البحث والتنمية.

لقد اتسم الأداء الاقتصادي في العقد الأخير من القرن الماضي بتبني الدولة لسياسات اقتصادية ترتب عليها زيادة معدل التضخم، وتضخم حجم الدين الداخلى والخارجى، مما تسبب في ضعف المخصصات المالية لقطاع التعليم كنتيجة لموارد الدولة المحدودة. وقد انعكس ذلك في ضعف رأس المال البشرى على الإنتاج نتيجة انسحاب الدولة من مجالات التعليم والصحة وغيرها، في ضوء أشكال التنظيم الاجتماعي غير الفعال وظهور مشكلات حيوية على رأسها مشكلة البطالة، التى

١ http://www.egyptianpeople.com/news_default/id=149575&php: بتاريخ 31/12/2013

ارتفعت معدلاتها في مصر خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣ لتصل إلى ١٣,٦٪ من قوة العمل، مقابل ١٢,٤٪ خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٢.

وتشكل البطالة تهديدًا مباشرًا للاستقرار الاجتماعي والسياسي للدولة، تمامًا كما يلعب عامل نقص العمالة الماهرة المؤهلة على مستوى التعليم قبل الجامعي من جهة ، والنقص الحاد في مهارات وكفايات خريجيه من جهة أخرى دورًا أساسيًا في بطء معدلات النمو الاقتصادي. إن التعليم المخطط فائق الجودة المساير لسوق العمل تقل البطالة في مخرجاته، والتي هي مدخلات التنمية.

لقد مرت حركة الاقتصاد العالمي بمراحل انتقلت خلالها من الاقتصاد كثيف الاستخدام لرأس المال البشرى، إلى اقتصاد يقوم على المعرفة لتحقيق التنافس والقدرة على التغيير، وهو اقتصاد يعتمد على إنتاج واستخدام المعرفة باعتبارها الركيزة الأساسية للتنمية. ويتسم هذا الاقتصاد بسرعة معدل الابتكار وبتنوع وعمق المعارف والمهارات، وبدينامية حركة التفاعلات وآليات التعاون بين القطاعين العام والخاص.

إن الاستجابة لهذا التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة تتطلب أن يكون نظام التعليم المصري مصدرًا للمستويات المرتفعة من المهارات اللازمة للقوى العاملة، إضافة إلى تعزيز مبدأ التعلم مدى الحياة، من خلال توفير أنظمة تعليمية وتدريبية عالية المستوى، تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأيضًا يتطلب إعادة النظر في المواد التعليمية المختلفة، ومجالات الدراسة، إلى جانب مراجعة المناهج لغرس مهارات حل المشكلات، وتطوير التعليم الفنى، وتحقيق توافق أفضل بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومتطلبات سوق العمل على كافة المستويات، عن طريق وضع مبادرات غير تقليدية، مثل إنشاء مراكز تدريب مهني بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، واستخدام آلية لرصد احتياجات سوق العمل والإعلان عنها، وكذلك وضع إطار للمؤهلات القومية المصرية وتحديد مواصفات خريجي إتمام شهادة المرحلة الثانوية، و دبلومات التعليم الفني.

ثانيًا: السياق المجتمعي:

يتضمن السياق المجتمعي خمسة أبعاد رئيسة، تشكل اعتبارات أساسية في وضع الخطة الاستراتيجية، وهي: النمو السكاني والأطفال خارج التعليم، ومعدلات الأمية والفقر والتركيبة الطبقية للمجتمع.

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

١ – النمو السكاني:

تمثل الزيادة السكانية في مصر تحديًا كبيرًا ما لم تستغل كمصدر قوة لقد بلغ عدد سكان مصر بالداخل و الخارج ٩١ مليون نسمة منهم ٨٣ مليون نسمة بالداخل، و٨ ملايين نسمة بالخارج. ويشكل سكان الحضر ٤٣ ٪ من جملة السكان مقابل ٥٧٪ كسكان الريف فى٢٠١٢[٢]. وقد بلغت نسبة الذكور ٥١,١٪ ، والإناث ٤٨,٩٪ في تعداد عام ٢٠١٣. ونوه الإحصاء السكاني إلى أن المجتمع المصري يعتبر مجتمعًا فتيًا، حيث تشكل الفئة العمرية حتى ١٤ عامًا ثلث السكان تقريبًا بنسبة ٣١٪، وقد بلغ معدل الإعالة العمرية الإجمالي ٥٥,١٪ في بداية عام ٢٠١٣ .

تزيد المسافة بين شمال وجنوب البلاد على ١٠٠٠ كيلومتر، وبين شرق البلاد وغربها على ١٢٤٠ كيلومتر، ولهذه الأبعاد الكبيرة أهميتها عند التخطيط لتقديم الخدمة التعليمية، فعلى الرغم من هذه المساحة الكبيرة، فإن غالبية المجتمع السكاني يعيش على ٧٪ تقريبًا من هذه المساحة، ويتركز في شريط ضيق على جانبي مجرى النيل بطول البلاد، وتعيش نسبة محدودة في مجتمعات مخلخلة سكانيًا في المحافظات الحدودية التي تغلب عليها البيئة الصحراوية. إن هذا التوزيع السكاني يجعل من الصعوبة توفير أراضي للبناء بوجه عام، ولبناء المدارس بوجه خاص في المحافظات القريبة من النيل، حيث الأراضي الزراعية، والكثافة السكانية العالية مما يؤدي إلى عجز فى عدد المدارس وبالتالى الارتفاع في كثافات الفصول وانتشار المدارس التي تعمل بنظام الفترتين، هذا بالإضافة إلى اختفاء الملاعب وساحات الأنشطة نتيجة استغلالها في بناء فصول إضافية. على الطرف الآخر حيث عدم التركيز السكاني والمنتشر على مساحات كبيرة كما هو الحال في سيناء والوادي الجديد والبحر الأحمر، تظهر صعوبة الوصول لتجمعات سكانية تسمح أحجامها بتقديم خدمة تعليمية بكفاءة استثمارية وتشغيليه مناسبة. ويلاحظ ذلك في انخفاض معدل المتعلمين لكل فصل، وكذلك معدل المتعلمين لكل معلم ونسبة المعلمين المستوفين للعبء التدريسي بالمقارنة بالمعدلات المستهدفة.

وقد تمكنت الدولة من استيعاب ما يزيد على ٩٠٪ من السكان في سن التعليم الأساسي، إلا أن الوصول إلى ما تبقي من هذه الشريحة العمرية يشكل تحديًا؛ فهي تحتاج إلى حلول نوعية خلاقة للتعامل مع جانبي العرض والطلب، حيث إن عدم توفر الفصول لا يشكل العائق الرئيس في كثير من هذه الأحوال . ويوضح الشكل

٢ الجهاز المركزى للتعبئة العامة للإحصاء: مصر، ٢٠١٢

رقم (١) بنية الهرم السكانى فى مصر عام ٢٠١٣، والتى تشير بدورها إلى أن هناك زيادة سكانية تقدر بنسبة ٤٪ حتى عام ٢٠١٧ فى جملة السكان.

شكل (١) الهرم السكانى فى مصر (عام ٢٠١٣)

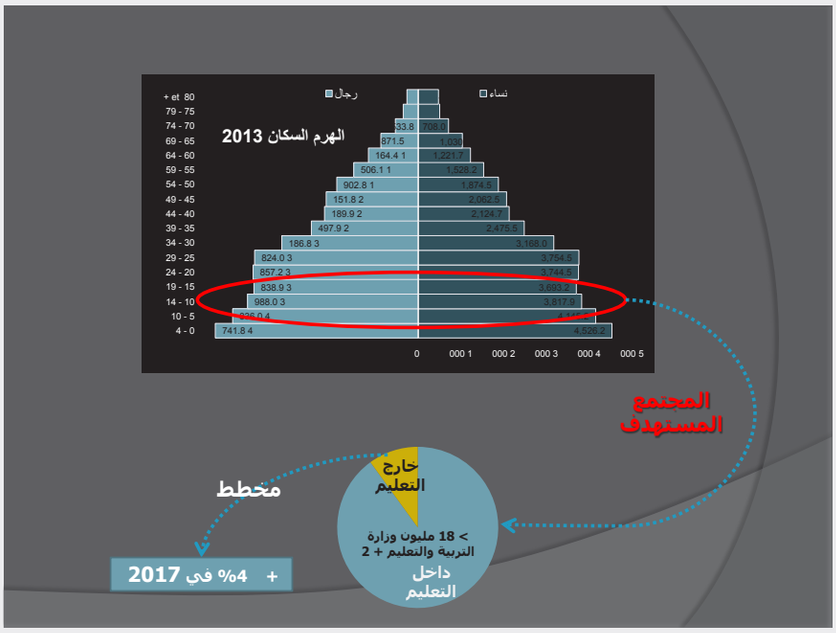

٢ – الأطفال خارج التعليم:

رغم نجاح السياسات التعليمية نسبيًا فى قدرتها على الاستيعاب، إلا أننا نجد أن الاحتفاظ بالتلاميذ حتى إنهاء مراحل التعليم الثلاث مازال يحتاج إلى تحسين، فقد بلغ إجمالي عدد المتسربين من حلقة التعليم الابتدائى بين عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ حوالى ٢٨,٨٤١ تلميذًا وتلميذة، ووصل إجمالي المتسربين من حلقة التعليم الإعدادية ١٣٠,٥٦٤ تلميذًا وتلميذة. وقد بلغ معدل التسرب في حلقة التعليم الإعدادية ٦ ٪. ومن بين ٢٧ محافظة هناك ١٤ محافظة نسبة التسرب بها أعلى من المتوسط، وهى محافظات (مطروح، شمال وجنوب سيناء، وبنى سويف، وأسيوط، وسوهاج، والبحر الأحمر، والمنوفية، و الفيوم، وقنا، ودمياط، والغربية، والأقصر، والقليوبية) ويتطلب الحل للقضاء على ظاهرة التسرب من التعليم حزمة من التدخلات تعتمد على الاستهداف الجغرافي، و التحويلات النقدية المشروطة التي تجمع بين تقديم الدعم المالي للأسر، وبرامج محو الأمية، والتعليم والتدريب في برامج بناء المهارات التي يحتاجها سوق العمل.

٣ – معدلات الأمية:

إن انخفاض معدلات التسرب لا يقلل فقط من الهدر في الموارد، ولكنه أيضا يشكل تجفيف لمنابع الأمية؛ فقد وصلت نسبة الأمية في مصر في أغسطس ٢٠١٢ إلى ٢٨ ٪ في الشريحة العمرية

(١٥-٣٥) سنة بإجمالي ١٧ مليون نسمة، وإلى نسبة ٤٠ ٪ من الشريحة العمرية ١٥ سنة فأكثر بإجمالي ٣٤ مليون نسمة، مع ملاحظة أن ثلثي أعداد الأميين من الإناث. و تصل نسبة الأمية بين الذكور ٢٢ ٪ و ٣٧ ٪ بين الإناث، وحوالى ٦٤ ٪ من الأميين في المناطق الريفية . و ترجع هذه المشكلة إلى أسباب تتعلق بالقيم الثقافية و الدينية المتعارف عليها، و إلى طبيعة توزيع الأعمال داخل الأسرة في الريف و درجة الإقبال عليها، وكذلك ترجع إلى ارتفاع نسبة الفقر، حيث أثبتت دراسة (لمنظمة الأمم المتحدة يونيسيف ٢٠١٠) أن ٢٣ ٪ من الأطفال دون الخامسة عشرة يعيشون في فقر ناتج عن الأمية .

ويشير تقرير التنمية البشرية في مصر عام ٢٠١٠ إلى أن ١١٪ ممن هم في الفئة العمرية (١٨-٢٩) سنة لم يلتحقوا بالمدارس إطلاقًا، منهم ١١٪ من الإناث ما يعنى أن ١٦٪ من الإناث بين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة لم يلتحقن بالمدارس قط، وهن في سن الإنتاج. وتتفق هذه البيانات مع بيانات التعداد السكاني التي تشير إلى أن ١٠٪ ممن تتراوح أعمارهم بين السادسة والثامنة عشرة لم يذهبوا إلى المدارس. والواقع أن أغلب من لم يلتحقن بالمدارس هن أساسًا فتيات في المناطق الريفية ،وهن يشكلن ٨٠ ٪ ممن لم يلتحقوا بالمدارس.

٤ – التركيبة الطبقية الاجتماعية– الاقتصادية:

يشهد المجتمع المصري تغيرات في البناء الطبقي الاجتماعي نتيجة اتباع الدولة سياسات اقتصادية نتج عنها فوارق جمة بين الطبقات، أدت إلى انقسام شرائح المجتمع إلى أغنياء وفقراء، وزيادة في نسبة الفقر، وتآكل الطبقة الوسطى بالمجتمع المصري. وقد أدى ذلك إلى اتجاه الطبقات القادرة إلى الإقبال على التعليم الخاص والأجنبي، بينما اتجهت الطبقات الفقيرة إلى التعليم الرسمي، الأمر الذى يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

إن هذا السياق المجتمعي يشير إلى الحاجة إلى استراتيجية تهدف إلى إزالة التفاوت في مجال التربية و التعليم، وتوفير الخدمات التعليمية للفقراء والأطفال، والعاملين، وسكان الريف، والمناطق العشوائية والنائية. كما أنه يتعين على المجتمع أن يوفر لجميع المتعلمين ما يحتاجونه من تغذية مدرسية، ورعاية صحية، و دعم بدنى، ووجداني لتمكينهم من المشاركة الفعالة فيما يتلقونه من تعليم والاستفادة منه والإفادة به.

٥ – معدلات الفقر:

يعرف الفقر بأنه عدم القدرة المادية على تأمين مستوى لائق للمعيشة، بمعنى عدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية والتى يتحدد بناءً عليها وضع الفرد اجتماعيًا واقتصاديًا.

وللفقر تعريف آخر متعدد الأبعاد، باعتباره شكلًا من أشكال الحرمان، ومنه (الحرمان من المأوى، والحرمان من المعلومات، والحرمان من الغذاء، والحرمان من التعليم، والحرمان من الصحة، والحرمان من المياه والصرف الصحي).

ويحدد التعريف العالمي خط الفقر بما يعادل دولارين يوميًا . وتصل نسبة الفقر الناتج عن الدخل بين الأطفال دون سن الخامسة عشرة ٢٣ ٪، بينما ترتفع إلى حوالى ٢٦٪ بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ١٠-١٤ سنة، في حين تصل نسبة الفقر بين الشباب البالغين من ١٥-١٩ سنة إلى ٢٨٪.

ويتركز الفقر إقليميًا في المناطق الريفية، وأعالى الصعيد عن الوجه البحري حيث تصل نسبة الفقر الناتج عن الدخل للأسر المعيلة ذات الأطفال ٣٠٪ في المناطق الريفية، بالمقارنة بـ ١٢,٦ ٪في المناطق الحضرية. أما في صعيد مصر، فقد بلغت معدلات الفقر الناتج عن دخل الأطفال الذين يعيشون في أسر حضرية ٣١٪، وبالتالي يكون الأطفال الذين يعيشون في صعيد مصر أشد عرضة للفقر الناتج عن الدخل. الأمر الذى يدعو إلى دعم توصيل الخدمات التعليمية إلى الأطفال في تلك المناطق تحقيقًا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والعدالة الاجتماعية.

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

ثالثًا: السياق الثقافي والتعليم

علاقة الثقافة ومنظومات القيم بتنمية المجتمع

يمر عالمنا المعاصر بتحولات جذرية ومنعطفات خطيرة تشكل في جوهرها ثورة ثقافية بعيدة الآثار عميقة النتائج؛ فالانفجار المعرفي الذي نشاهده اليوم وضع تحت أيدي الأمم المتقدمة ورهن إشارتها مخزونًا هائلًا من المعارف والمعلومات يختلف كمًا وكيفًا عما كانت عليه الحال قبل القرن الواحد والعشرين. ومجتمع الغد مليء بالمتغيرات والتحديات المعرفية التي تتراكم بازدياد مطرد وتنوع هائل وتعقد لا ينقطع. وهكذا تستمر الفجوة العميقة، بل الهوة السحيقة بين منجزات التقنية الحديثة وبين تقاليد الثقافات المحافظة. ومما يعمق هذه الهوة ويوسعها ما تم التوصل إليه من ثورة في الاتصالات ألغت المسافات، واخترقت أجواء الثقافة بفضل ما تتميز به من سرعة ضوئية ووفرة لا تحد من المعلومات، وهذا كله وضع المستقبل في يد الثقافات الأقوى التي تملك وسائل الاتصال الحديثة لتسخرها في نشر معارفها وثقافتها وقيمها. ومن هنا ندرك أبعاد الغزو التكنولوجي والتبعية الفكرية والهيمنة الثقافية التي هي أبعد أثرًا ، وأشد خطرًا، وأروع فتكًا من الغزو العسكري. هذا التحدي الثقافي الشرس علينا مواجهته والتصدي له بكل ما لدينا من إمكانات ووسائل التنمية الثقافية؛ فهي الركن الأساسي في أي تنمية اجتماعية أو اقتصادية.

وتشير التجارب العالمية إلى أن "تغيير البنية الثقافية للمجتمعات هو المدخل الصحيح إلى التنمية". إن مفهوم التنمية ليس مرتبطًا بالعوامل السياسية والاقتصادية والصناعية وحدها بل بثقافة المجتمع كله.وهناك عدة مفاهيم خاطئة عن التنمية والتقدم، حيث يرتبط أول هذه المفاهيم بجعل الاقتصاد العامل الأول للتنمية. والمفهوم الثاني ارتبط بالتوسع الصناعي وتحويل المجتمع من زراعي إلى صناعي إضافة إلى مفهوم آخر خطأ ارتبط بالإصلاح السياسي وتغيير العلاقة بين الحاكم والمحكوم. إن عددًا من الدول التي حققت النمو أدركت أن الثقافة هي "المدخل الأمثل لمواجهة أمراض التخلف وعوائق التنمية" فهناك ثقافتان تؤثران في التنمية "الأولى: ثقافة التقدم التي تدفع بعجلة التنمية، والأخرى: ثقافة التخلف التي تحيل أحلام التنمية إلى أوهام.

وتتشكل الثقافة من مجموعة المعاني والرموز التي تتبلور على هيئة منظومات قيم توجه سلوكيات البشر في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، وهناك أكثر من

تعريف للثقافة منها "أن الثقافة هي ذلك الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة، والمعتقد، والفن، والخُلق، والقانون والعادات الاجتماعية وأية إمكانات اجتماعية أخرى بل وطبائع اكتسبها الإنسان كعضو في مجتمعه."

استنادًا إلى ذلك تلعب الثقافة ومنظومات القيم دورًا محوريًا في بناء المجتمع، لكونها هي التي تتولى تنظيم التفاعل الحادث في المجتمع. فالبشر يؤدون أدوارهم وينجزون سلوكياتهم وهم موجهون بقيم الثقافة. ومن ثم فكلما كانت الثقافة ومنظومات القيم أكثر فاعلية في ضبط التفاعل الاجتماعي، توقعنا أن يكون المجتمع أكثر استقرارًا. ذلك يفرض علينا تعرف ماهية الثقافة ومنظومات القيم المشكلة لها والكيفية التي تؤدي بها أدوارها في تنظيم التفاعل الاجتماعي. ويتشكل بناء الثقافة من الداخل من ثلاثة عناصر أو مكونات أساسية، المكون الأول هو منظومة القيم الوجدانية، وهي تشكل القاعدة المعنوية التي يستوعبها الفرد من خلال التنشئة الاجتماعية التي تتم في الأسرة، ثم من المدرسة والإعلام بعد ذلك. وتتمثل الوظيفة الأساسية لمنظومة القيم الوجدانية في كونها تربط الشخص بموضوعات بيئته التي ينشأ فيها عاطفيًا ووجدانيًا، كالارتباط بالأم والارتباط بالوطن والارتباط بالأسرة والارتباط "بالعلم" رمز الوطن. ومن شأن هذه القيم أن تؤسس قاعدة انتماء الشخص لمرجعيته الاجتماعية والوطنية بكل ما فيها، ويتم استيعاب هذا العنصر في شخصية الإنسان منذ الصغر وبصورة تلقائية في العادة. ويتشكل المكون الثاني من منظومة القيم الإدراكية التي تتشكل من المعارف الحديثة التي يتعلمها الإنسان من المدرسة وحتى الجامعة. وتتميز القيم الإدراكية بكونها ليست من طبيعة عاطفية كالقيم الوجدانية، ولكنها من طبيعة عقلانية بالأساس، ومن شأنها أن تقوي الجانب العقلاني في الإنسان. والمكون الثالث هو مجموعة القيم التفضيلية، وهي القيم التي تشكل مرجعية الإنسان في الاختيار والمفاضلة بين الموضوعات. ورصد منظومات القيم يبين أن القيم الوجدانية هي الأكثر فاعلية في الصغر، وكلما كبر الإنسان اتجه إلى العمل وفقًا للقيم الإدراكية العقلانية، وبما يتسق مع السياق الاجتماعي. وتلعب الثقافة ومنظومات القيم المتضمنة فيها دورها في ضبط التفاعل الاجتماعي من خلال أربع صيغ:

الصيغة الأولى: توجد القيم كما هي باعتبارها عناصر رمزية توجه التفاعل في كل مجال من مجالات التفاعل الاجتماعي، فهناك قيم خاصة بالأسرة، وأخرى خاصة بالتعليم وأخرى خاصة بالاقتصاد وغير ذلك من القيم، وبهذا الوجود الرمزي تؤدي القيم دورها في توجيه سلوكيات البشر في كل مجال من المجالات الاجتماعية.

والصيغة الثانية: تتحول القيم في مجالات الواقع الاجتماعي المختلفة إلى أشكال معنوية ومعيارية تتولى ضبط التفاعل الواقعي مباشرة. وفي هذا الإطار تتحول القيم إلى تقاليد وأعراف

ومعايير وقواعد تتولى الضبط المباشر للتفاعلات والسلوكيات الواقعية، فنحن نحتكم عادة إلى التقاليد والأعراف والمعايير في شؤون حياتنا اليومية.

والصيغة الثالثة: هي التي يتشكل فيها الضمير الفردي من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي توجد على أساسها القيم في المجتمع، إذ يستوعب الفرد من خلال هذه العملية قيم المجتمع ومثله فتشكل ضميره الفردي الذى يوجه سلوكه من داخله في مختلف المجالات الاجتماعية.

والصيغة الرابعة: هي التوقعات المتبادلة التي توجد بها القيم وتؤدي فاعليتها في المجال الاجتماعي. وتعني صيغة التوقعات المتبادلة أن الأفراد وهم يتفاعلون بعضهم مع بعض يتوقعون سلوكيات بعضهم تجاه بعض، لأنهم يؤدون هذه السلوكيات بالنظر إلى قيم مشتركة ومتفق عليها.

وتتمثل مصادر القيم في المجتمع في أربعة مصادر أساسية، هي:

- **الأول:** الدين و يشكل في أي مجتمع من المجتمعات قاعدة الثقافة ومنظومات القيم، ومن ثم فكلما كانت المعاني الدينية متجددة كانت الثقافة أقل محافظة وأكثر ميلًا لاستيعاب ما هو جديد. و إذا كانت الثقافة ذات طابع متجدد على هذا النحو، فإنها بذلك تلعب دورًا أساسيًا في امتلاك المجتمع لقدر واضح من العافية والصحة الثقافية.
- **الثاني:** التراث الثقافي لثقافة المجتمع ومنظوماته القيمية. هذا التراث ينتقل إلى المجتمع عبر تتابع الأجيال، غير أن هذه الثقافة التراثية و إن انحدرت لنا من الماضي، فإنها تكتسب حيو ية إذا أعيد إنتاجها من خلال التفاعل الاجتماعي القائم والمعاصر، وهو التفاعل الذى يتولى تعديل بعض جوانبها، قد يحذف منها أو يضيف إليها.
- **الثالث:** التفاعل الاجتماعي الذي يشارك فيه البشر في المجتمع. في هذا الإطار يلعب التفاعل الاجتماعي دورًا محوريًا في إعادة إنتاج الثقافة، إلى جانب أنه يتولى إنتاج بعض القيم كذلك.
- **الرابع:** وتشكل الثقافة الواردة إلينا من الخارج المصدر الرابع لثقافة المجتمع، فقد يسرت السماوات المفتوحة عالميًا انتقال الثقافات وتحرك منظومات القيم دون حواجز، ومن الطبيعي أن تخترق بعض القيم الوافدة من الخارج

ثقافة المجتمع. وفي هذه الحالة فإذا كانت ثقافة المجتمع تمتلك القوة والعافية فإنه يكون بإمكانها هضم العناصر الثقافية الوافدة بما يقوي بنيتها، أما إذا كانت ثقافة المجتمع ضعيفة فإن العناصر الثقافية الوافدة هي التي تتولى إعادة تشكيل هذه الثقافة الضعيفة وفق طبيعتها.

و حال ثقافة المجتمع المصري يشير إلى أنها بدأت تفقد تماسكها وقوتها، إلى جانب أنها تعاني من تآكل مناعتها الثقافية بفعل متغيرات عديدة، وقد نتج عن هذه الحالة أن ضعفت هذه الثقافة في القيام بدورها في ضبط التفاعل الاجتماعي، وفى توجيه سلوكيات البشر في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي. بعض هذه المتغيرات يرجع إلى الضعف الذي أصاب مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتآكل الذي أصاب فاعليتها. كما أن الأنظمة السياسية المتتابعة خلال مختلف مراحل التحول الاجتماعي لم تهتم كثيرًا بالحفاظ على ثقافة المجتمع وقيمه، بدعمها والعمل على تجديدها. حتى تكون قادرة على التعامل مع مستجدات العصر الذي تعايشه.

وتتجلى أزمة الثقافة في المجتمع المصري في تخلف البنى الحضارية عن معطيات العصر وقصورها عن التكيف والتلاؤم معها، وفي عجز وسائلها عن مواجهة أخطار القوى الخارجية على اختلاف مشاربها وتشتت سبلها.

إن المتأمل لأوضاع التنشئة الاجتماعية في مصر يدرك أنه قد أصابها قدر من الانهيار أو عطب الأداء، الأمر الذي أثر على ثقافة المجتمع ومنظوماته القيمية. حيث يدرك المتأمل لمؤسسات التنشئة الاجتماعية المتمثلة في الأسرة والمدرسة والنظام التعليمي، إضافة إلى الإعلام أن بعض هذه المؤسسات قد تأثرت بمراحل التحول الاجتماعي، التي أضعفت قدرتها وفاعليتها على تنشئة أعضاء المجتمع وفق ثقافته ومنظوماته. وبسبب ضعفها نجدها قد أصبحت محدودة القدرة على إعادة إنتاج الثقافة ومنظومات القيم، وقد نجم عن هذا الأمر العديد من المظاهر، من أبرزها:

١ - تهتك النسيج الأسري.
٢-ضعف تأثيرات العملية التربوية والتعليمية في المنظومة الثقافية.
٣- تفكيك بنية الدين كمدخل لتفكيك الثقافة والأخلاق.
٤-انتشار ثقافة وقيم الاستهلاك في المجتمع.
٥-ظهور ثقافة الانحراف الاقتصادي.
٦-انتشار ثقافة الانحراف الأخلاقي.

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

تطوير وتحديث التعليم والسياق الثقافي

يتزايد الحديث ويتراكم حول مسألة تطوير ومعالجة قضايا العملية التعليمية ، وتتعدد حولها وجهات النظر، وقد تختلف وتتباين في مداخل البحث عن الحاجة الملحة للتطوير والتحديث، وكيفية تدارك وتجاوز نقاط الضعف وعناصر الخلل، ومنهجية معالجة المشكلات والإشكاليات المحيطة والمتصلة بهذا الشأن.

فهناك من يرى أن المدخل الأصوب في معالجة هذا الوضع، يتحدد في تطوير وتحديث المناهج الدراسية والتعليمية، بالشكل الذي يجعلها تواكب حركة العصر ومنجزاته، وتتناغم مع روح القرن الحادي والعشرين، وتتفاعل مع ما وصل إليه العالم من تقدم في ميادين ثورة المعلومات، وتكنولوجيا الاتصالات، وشبكات الإعلام، وتتنبه إلى ما تفرضه العولمة من فرصٍ وتحديات.

وهناك من يرى أن المدخل الأصوب، يتحدد في تطوير وتحديث طرائق ومنهجيات التعليم والتوجيه، لتجاوز الأساليب التي تكرس الحفظ والتلقين، ولا تثمر إلا بناء ذهنية جامدة وساكنة، والتوصل إلى أساليب تعزز الفهم والإدراك، وتساهم في بناء ذهنية نقدية ومبدعة، تنطلق في رحاب الحياة بطموحٍ سامٍ، وبأمل في المستقبل الواعد.

إلى جانب من يرى أن المدخل والأولوية، تتحدد في الاهتمام برفع مستوى إعداد المعلمين، والعناية المستدامة بتدريبهم، لتطوير كفاءاتهم التعليمية والتربوية، وإكسابهم المزيد من الخبرة والتجربة، ليكونوا في المستوى اللائق والناضج، لأداء مهامهم ووظائفهم وبالشكل الذي ينعكس في بناء وتكوين الطلاب تعليميًا وتربويًا. إلى غير ذلك من وجهات نظر تتصل بهذا الشأن، وتعطي الأولوية لمداخل أخرى.

وهناك مدخلاً لم يحظ بالاهتمام الواجب في التعامل مع المسائلة التعليمية ومعالجتها في سياقها الثقافي ، وهذا المدخل يتناول هذه المشكلة بما لها من علاقة بنيوية، بطبيعة المشكلة الثقافية في مجالنا الاجتماعي، وتفرض هذه العلاقة ربط المشكلة التعليمية بالسياق الثقافي، الذي يمثل بحسب هذه العلاقة، جوهر المشكلة في التعليم وأساسها، وبالتالي لابد من النظر إلى هذه المشكلة من خلال هذا السياق الثقافي.وبحسب هذا السياق الثقافي يمكن النظر إلى المشكلة التعليمية من خلال الأبعاد التالية:

أولاً: أن المشكلة التعليمية هي متفرعة عن المشكلة الثقافية التي هي الأصل، بمعنى أن جوهر المشكلة التعليمية وعمقها، يمتد ويرجع إلى أساسيات المشكلة الثقافية.

ثانيًا: أن كون المشكلة في جوهرها وعمقها لها طبيعة ثقافية، فهذا يعني أن

المشكلة من حيث الأساس ترتبط وتتصل بالمجتمع، وليس بالمؤسسة التعليمية فحسب، وبالتالي لابد من النظر لهذه المشكلة في داخل المجتمع، وليس في حدود المؤسسة التعليمية.

ثالثًا: أن أي بحث في معالجة المشكلة التعليمية، لابد فيه من الالتفات إلى السياق الثقافي المتصل بهذه المشكلة، وتكوين المعرفة بطبيعة مشكلتنا الثقافية في مجالنا الاجتماعي.

رابعًا :أن أثر المشكلة الثقافية ينعكس على مختلف أبعاد ومكونات العملية التعليمية، بما في ذلك المناهج والمعلمين والطلاب. فعلى مستوى المناهج، نلمس أثر هذه المشكلة في التبسيط الشديد الذي تتصف به مناهجنا، وبخاصة مناهج المرحلة الابتدائية، وكأنها وضعت لكي تناسب البيئات البسيطة من ناحية الفهم والإدراك والذكاء، ونلمسها كذلك في الميل الشديد إلى الماضي، وفي قوة حضور التراث بطريقة لا تخلو من مبالغة، ونقصد بالتراث المنتج الفكري الإنساني، وليس النص الديني المعصوم كتابًا وسنة.

وعلى مستوى المعلمين، نلمس أثر المشكلة الثقافية في ضعف التكوين الثقافي لقطاع كبير من المعلمين، بالشكل الذي يجعل هؤلاء يتقيدون حرفيًا بالمادة العلمية، ولا يقدمونها بشرح ناضج تمتزج فيه المعرفة بالثقافة، والعلم بالتربية، وبسبب هذا الضعف في التكوين الثقافي، فإن المعلم لا يظهر أمام الطلاب، وحتى في رؤيتهم له، بشخصية المعلم المربي والمثقف، والذي كاد أن يكون رسولاً.

أما على مستوى الطلاب، فإن أثر المشكلة الثقافية، أكثر وضوحًا، حيث نرى أن قطاعًا كبيرًا من الطلاب الذين يلتحقون بالتعليم، وهم لا يحملون معهم أية خلفية ثقافية، ويظلون لزمن غير قصير، على هذا الضعف بدون أي تغيير جوهري، والمدهش في الأمر أن الكثير من هؤلاء يحملون معهم هذا الضعف الثقافي، إلى ما بعد تخرجهم من الجامعات. في حين أن المفترض في الطالب الجامعي أو المتخرج من الجامعة، أن يكون مثقفًا أو صاحب ثقافة أو تأهيل ثقافي، بعد هذا الزمن غير الطويل نسبيًا، من التعليم الذي يعد كافيًا بالتأكيد في البناء العلمي، والتكوين الثقافي في شخصية الطالب.

ولهذا يمكن القول إن مشكلة التلقين والحفظ في التعليم، ترجع إلى هذا الضعف الثقافي عند المعلمين، وعند الطلاب على حد سواء.

والمعالجة الصحيحة للمشكلة التعليمية، تتطلب النظر إلى طبيعة المشكلة الثقافية في مجالنا الاجتماعي، وأن تكون الثقافة والسياق الثقافي، مدخلاً أساسيًا للنظر في عمليات تطوير وتحديث التعليم في مصر.

رابعًا: السياق السياسي في مصر:

يتبع النظام السياسي المصري النظام الجمهوري في الحكم، وطبقًا للمادة (١٣٩) من الدستور المصري لعام ٢٠١٤، رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، ورئيس السلطة التنفيذية، يرعى مصالح الشعب ويحافظ على استقلال الوطن ووحدة أراضيه وسلامتها، ويلتزم بأحكام الدستور ويُباشر اختصاصاته على النحو المبين به. وتشير المادة (١٠١) أن يتولى مجلس النواب سلطة التشريع، وإقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، ويمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وذلك كله على النحو المبين في الدستور.

ويشهد النظام السياسي المصري حاليًا حالة من عدم الاستقرار منذ بدء ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١. وينظر إلى تلك المرحلة بأنها انتقالية من أجل التغيير، والاستقرار لمواجهة التحديات والمطالب التي أنتجتها الثورة، وهى (العدالة الاجتماعية، والحرية السياسية، والأمن الاجتماعي والاقتصادي للناس). تلك هي عناصر التنمية الرئيسة، فهي تدعو لتحرير العقل من مصيدة الذاكرة، وجعله عقلاً يفكر، ويتأمل، وينقد، ويكتشف، ويتخيل، و يتكيف مع التغيير، ويقهر الفكر التسلطي، ويبدع، ويبتكر.

تطبق مصر نظام التعدد الحزبي، وتعكس الأوضاع السياسية الحالية اتجاهًا إيجابيًا نحو اشتراك الأحزاب المتعددة في الحياة السياسية المصرية، ومن ثم فلابد أن تسهم فلسفة التعليم في تنمية الوعى السياسي والمشاركة السياسية لدى المواطنين، وتعزيز قيم الديمقراطية، والحرية، والمواطنة، والتسامح، و قبول الآخر من أجل تحقيق التحول الديمقراطي على أسس سليمة.

كل الملامح السابقة، والتي يجب أن يتحلى بها جميع المواطنين، غابت جميعها. غابت لأن المدرسة لم ترب طلابها على التنشئة السياسية الصحيحة. ولما جاءت الثورة أسيىء استغلالها فزادت الثورات الاحتجاجية، والاعتصامات، والهجمات؛ فالأفراد لم يتربوا على ممارسة الديمقراطية، مما يدل على غياب التربية السياسية حيث لا يرون الرأي و الرأي الآخر.

ومن الأمور التي يجب التأكيد عليها في هذا السياق ضرورة اهتمام الأحزاب السياسية بقضايا التعليم في برامجها واقتراح الاستراتيجيات والممارسات الداعمة

للتعليم فيما يخص ممارسة الحقوق والواجبات، والمواطنة والولاء والانتماء للدولة لا غيرها؛ لأن التعليم قضية قومية وليست قضية جزئية، وهو شأن مجتمعي خالص، وليس قضية فصيل دون غيره. وكان من أهم نتائج ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣ وضع دستور جديد يحدد الإطار التشريعي للتعليم.

الإطار التشريعي للتعليم:

اختص دستور ٢٠١٤، التعليم بست مواد تبدأ من المادة رقم (١٩) حتى المادة رقم (٢٥)، بالإضافة إلى المواد ذات الصلة بالطفل، فقد جاء في المادة رقم (٨٠) أن لكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتى السادسة من عمره، ويحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الأساسي. كما جاء في المادة رقم (٨١) أن الدولة تلتزم بضمان حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة والأقزام، صحيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، وثقافيًا، وترفيهيًا، ورياضيًا، وتعليميًا، وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة، وممارستهم جميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالاً لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص. وقد نصت المادة رقم (٨٢) على أن تكفل الدولة رعاية الشباب والنشء، وتعمل على اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية، والنفسية، والبدنية، والإبداعية، وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوعي، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة. جميع المواد سالفة الذكر لا تنفصل آثارها عن التعليم. تشير نصوص تلك المواد بوضوح إلى أن هناك اهتمامًا من قبل الدولة بقضية التعليم بعد أن ثبت للكافة أنه المدخل الصحيح لأية تنمية، أو إصلاح اقتصادي، أو سياسى، أو اجتماعي، يجب أن يكون من خلال التركيز على تطوير وتحسين حالة التعليم المقدم للمواطن، وبما يجارى المستويات التعليمية المقدمة في الدول التي حققت تقدمًا واضحًا ومشهودًا له في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

نصت المادة رقم (١٩) من دستور ٢٠١٤، على أن التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقًا لمعايير الجودة العالمية. كما نص الدستور في هذه المادة على تمديد مرحلة التعليم الإلزامي إلى ١٢ عامًا، حيث نصت على: «إن التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقًا للقانون. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي له، تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.» وهذه من أهم المكتسبات التي جاء بها دستور ٢٠١٤ الجديد . كما تضمنت المادة أن تشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها.

وقد اختصت المادة رقم (٢٠) بشأن التعليم الفني وهو أمر يجب الاهتمام به لحاجة هذا النوع من التعليم للتطوير الجذري في كل أركانه، وقد نصت تلك المادة على «تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواعه كافة، وفقًا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.»

وقد جاءت المادة رقم (٢٢) لتؤكد أن المعلمين، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، الركيزة الأساسية للتعليم، تكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية، ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية، وبما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه.

كما اهتمت مواد الدستور في مادته رقم (٢٤) باللغة العربية والتربية الدينية والتاريخ الوطني بكل مراحله كمواد أساسية في التعليم قبل الجامعي الحكومي والخاص. وجاءت المادة رقم (٢٥) لتؤكد التزام الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين في جميع الأعمار، وتلتزم بوضع آليات تنفيذها بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وذلك وفق خطة زمنية محددة.

وتشير المواد الخاصة بالتعليم في دستور ٢٠١٤ إلى الأهمية المتعاظمة التي أولاها هذا الدستور للتعليم، والتي تعد من المميزات الفريدة لهذا الدستور الذي انفرد بها عن الدساتير السابقة. يتضح هذا الاهتمام المتعاظم من خلال التأكيد على حل قضايا التعليم، وسبل تطويره، وتخصيص مواد لزيادة تمويله، وتوفير متطلبات هذا التطوير. ولم يغفل معالجة قضية محو الأمية بنفس القدر، وعلى ذات المستوى من الالتزام والوعي. لقد أدرك هذا الدستور بنصوصه أن التعليم قضية أمن قومي، وأنه حق كالماء والهواء، وأن التعليم هو قاطرة التقدم والخروج من دائرة التخلف والفقر إلى آفاق التقدم والرفاهيه، وهى أمور تستلزم من القائمين على شئون التعليم أن يبذلوا جهودهم لترجمة تلك المواد الجوهرية الحاكمة إلى سياسات وتشريعات، وخطط للتعليم تعزز الأمن القومى، وتحافظ بقوة على الانتماء للوطن، وتنمى الجوانب الوطنية الأخرى.

رابعًا : السياق الفكري العالمي للخطة :

يجب الاسترشاد في تطوير التعليم بالاتجاهات العالمية والتجارب الناجحة وكذلك الإعلانات والتوصيات التي تصدرها الهيئات الدولية عن التعلم وأهمها وثائق منظمة اليونسكو، ومؤتمر التعليم للجميع في داكار عام ٢٠٠٠.

١- منظمة الأمم المتحدة:

تؤكد منظمة الأمم المتحدة في الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية، ضرورة تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وذلك من خلال كفالة تمكن الأطفال في كل مكان سواء الذكور أو الإناث من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥. كما تؤكد في الهدف الثالث تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وذلك بإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي، والثانوي، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز ٢٠١٥.

٢- أهداف التعليم للجميع (المنتدى العالمي للتربية في داكار عام ٢٠٠٠):

- الهدف الأول: توسيع وتحسين الرعاية و التربية الشاملتين في مرحلة الطفولة المبكرة.
- الهدف الثاني: العمل على أن يتم بحلول عام ٢٠١٥ تمكين جميع الأطفال من الالتحاق بتعليم جيد مجانى و إلزامي، و إكمال هذا التعليم مع التركيز بوجه خاص على البنات وعلى الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة.
- الهدف الثالث: ضمان تلبية احتياجات التعليم لكافة الصغار والراشدين، من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم، واكتساب المهارات اللازمة للحياة.
- الهدف الرابع: تحقيق تحسين بنسبة ٥٠٪ في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام ٢٠١٥ .
- الهدف الخامس: إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي.
- الهدف السادس: تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان التميز للجميع.

٣-التقرير الذى أصدرته اليونسكو بعنوان: «التعلم ذلك الكنز المكنون» الذى حرره جاك ديلور، وحدد فيه الاستراتيجيات الأربع للتعلم، وهى:

- تعلم لتعرف:

تختلف عملية إنتاج المعرفة في عصر المعلومات في عدة أمور منها كيف تعرف؟ و ماذا تعرف؟ و لماذا تعرف؟ وهذا يؤكد تكامل المعرفة واستمرارها من خلال التعلم مدى الحياة.

- تعلم لتعمل:

هي غاية تتطلب التعامل مع الواقع وعالم الفضاء المعلوماتي، من خلال العمل عن بعد والعمل الجماعي.

- تعلم لتكون:

يقصد بشعار تعلم لتكون تنمية الفرد بدنيًا و ذهنيًا و وجدانيًا و روحانيًا.

- تعلم لتعيش و تتعايش:

يقصد بها اكتساب المعلومات والمعارف و إنتاجها والتواصل والتحاور مع الآخر.

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

الوضع الراهن للتعليم قبل الجامعي[٣]

يكفل الدستور المصري حق التعليم المجاني الإلزامي لكل الأطفال المصريين من سن ٦ إلى ١٥ عامًا. وتنص التشريعات على أن «تعليم الطفل يهدف إلى تكوينه علميًا وثقافيًا وروحيًا وتنمية شخصيته ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها، بقصد إعداد الإنسان المؤمن بوطنه وبقيم الخير والحق والإنسانية وتزويده بالقيم والدراسات النظرية والتطبيقية والمقومات التي تحقق إنسانيته وكرامته وتساعده على تحقيق ذاته وانتمائه لوطنه والإسهام بكفاءة في مجالات الإنتاج والخدمات لاستكمال التعليم العالي، وذلك على أساس من تكافؤ الفرص».

السلم التعليمي المصري:

ينقسم السلم التعليمي المصري إلى مرحلة تعليم أساسي وتتشكل من حلقتي التعليم الابتدائي و التعليم الإعدادي و مرحلة تعليم ثانوي، يستغرق التعليم الأساسي ٩ أعوام. وتنص المادة (٦٠) من قانون التعليم على أن التعليم الأساسي يهدف إلى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ وإشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العلمية والمهنية التي تتفق وظروف بيئاتهم المختلفة. بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الأساسي أن يواصل تعليمه في مرحلة أعلى وأن يواجه الحياة بعد تدريب مهني مناسب، وذلك من أجل إعداد الفرد لكي يكون مواطنًا منتجًا في بيئته ومجتمعه. وينقسم التعليم الأساسي إلى حلقتين، الابتدائية ومدتها ست سنوات وهي تقابل المستوى الأول (اسكد-١) وفقًا للتصنيف الدولي لنظم التعليم، وهي تناظر المرحلة العمرية من ٦ إلى ١١ سنة، ويلتحق التلميذ بحلقة التعليم الابتدائى في سن ٦ إلى ٨ سنوات، حيث إن عمر ست سنوات يشكل العمر الرسمي للالتحاق بالتعليم. أما الحلقة الثانية من التعليم الأساسي فهي الحلقة الإعدادية ومدتها ثلاث سنوات، وهي تناظر المرحلة العمرية من ١٢- ١٤ سنة، وهي تقابل المستوى الثاني من التصنيف الدولي (إسكد-٢)، وتعمل الحلقة الإعدادية على تأهيل الطفل للالتحاق بالمرحلة الثانوية ، والتي تمثل المستوى الثالث (إسكد- ٣) بفرعيه الأول والثالث، إذ إن المسار الأول من هذا المستوى وهو يعرف بالثانوي العام ومدته ثلاث سنوات يعد الطالب للالتحاق بالتعليم الجامعي أو بالتعليم ما بعد الثانوي ودون الجامعي (معاهد إعداد الفنيين). أما المسار الثاني من التعليم الثانوي فهو يعرف بالثانوي الفني ومدته من ثلاث إلى خمس سنوات و يعد الطالب للالتحاق

٣ لمزيد من المعلومات عن إجراءات بناء ملفات الوضع الراهن فى سياق منهجية العمل المتبعة لبناء الخطة الاستراتيجية، يرجى الاطلاع على الملحق رقم (١)

بسوق العمل، ويتحدد قبول الطلاب بأي من المسارين على أساس الأداء في اختبار نهاية الحلقة الإعدادية وعلى رغبة الطالب والأماكن المتاحة بكل من المسارين. ويناظر التعليم الثانوي المرحلة العمرية من ١٥-١٧ سنة. وقد أضاف دستور (٢٠١٤) المرحلة الثانوية إلى التعليم الإلزامي، ومن ثم أصبح التعليم الإلزامي يضم التعليم الأساسي والتعليم الثانوي بشقيه العام والفني.

أما الأطفال الذين تجاوزوا سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي (ثمان سنوات)، أو تسربوا منها، فيتم توجيههم للالتحاق بمدارس الفصل الواحد أو مدارس المجتمع وهي مدارس حكومية تابعة لنظام التعليم العام أنشئت في التسعينيات وتعرف بمدارس الفرصة الثانية بمساعدة منظمة «يونيسف» ووزارة التربية والتعليم والمجتمع المحلي. ويتم افتتاحها في الغالب في المناطق محدودة السكان المحرومة من المدارس والمؤسسات التعليمية[٤]، وتتميز بنظام مرن يسمح بتدريس أكثر من مستوى في نفس الفصل. هناك أشكال مختلفة من هذه المدارس التي تم تطويرها كي تستجيب إلى حاجات محددة مرتبطة بالمجتمع المحلي أو بالوضع الاجتماعي أو الجغرافي. وتقدم مدارس المجتمع في المناطق الريفية المحرومة مستوى تعليميًا معادلاً لحلقة التعليم الابتدائي، وهناك المدارس الصديقة للفتيات الهدف منها هو تقديم تعليم ذى جودة عالية ومناسب ومرن. تستهدف هذه المدارس بشكل أساسي البنات اللائي لم يلتحقن أو لم يرغبن في الالتحاق بالتعليم الابتدائى أو اللاتي تسربن من التعليم. وتكيف المدارس نفسها مع الضروريات المحلية وتقبل البنات في سن من ٦ إلى ١٤ عامًا. والأولوية تكون للأطفال الأكبر سنًا وخصوصًا البنات، ويُسمح بالتحاق الذكور بنسبة لا تتجاوز ٢٥ ٪.

ويقدم قطاع التعليم في مصر برنامجًا لمرحلة رياض الأطفال للمرحلة العمرية ٤-٥ سنوات وهو يعادل المستوى (إسكد – ٠) في التصنيف الدولي ولكنه ليس جزءًا أساسيًا من السلم التعليمي أو من التعليم الإلزامي ، بمعنى أن الانتظام في هذه المرحلة لا يعتبر شرطًا مسبقًا للقبول بالمرحلة الابتدائية

الموقف الراهن لمراحل التعليم في مصر

إن هناك مداخل عدة لتحليل الوضع الراهن للنظم التعليمية، ومن أكثر هذه المداخل شيوعًا الانطلاق من المحاور الأساسية للإصلاح وهي الإتاحة والجودة و إدارة النظام.

٤ يساهم الأزهر الشريف بمفهوم مماثل من خلال معاهد القراءات ومدارس تحفيظ القرآن (الكتاتيب) التي تتيح الفرصة لمن يحفظ القرآن وسنه 12 عامًا أو يزيد سنة للالتحاق بعد اجتياز برنامج يكافئ مواد حلقة التعليم الابتدائي بالتعليم الإعدادى بالمعاهد الأزهرية، مما يفتح الباب للمتسربين للعودة للتعليم

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

أولاً: محور الإتاحة وتكافؤ الفرص:

يقصد بالإتاحة مدى قدرة النظام التعليمى على توفير فرص متكافئة للسكان في سن التعليم للالتحاق به، دون اعتبار للنوع أو المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو أي اختلافات أخرى. وتستهدف النظم التربوية والمبادرات الدولية كالتعليم للجميع و الألفية، استيعاب جميع الأطفال في سن التعليم، وقد استهدفت الحكومات المصرية المتعاقبة الإتاحة كأولوية أولى على مدار العهود السابقة، وقد أبلت بلاء حسنًا رغم ما صادف ذلك من عقبات مثل زلزال التسعينيات و الزيادة المضطردة في عدد السكان فكما يظهر جدول رقم (١) أن عدد المدارس قد تخطى ٤٩ ألف مدرسة بها ما يزيد عن ٤٥٠ ألف فصل تستوعب أكثر من ١٨ مليون تلميذ، ٩٪ منهم ملتحق بالتعليم الخاص.

وفيما يلي عرض كمي مختصر لما أسفرت عنه جهود الحكومات المصرية في مجال الإتاحة مصنفًا وفق مراحل التعليم، مقاسة بمعدلات الاستيعاب والقيد الصافي و الإجمالي إلى جانب المؤشرات الخام (المدخلات) كأعداد المدارس والفصول والمعلمين وغير المعلمين والتلاميذ المقيدين (مخرجات).

جدول (١) الاتاحة الحالية بمقياس عدد المدارس و الفصول والمقيدين وفق النوع

التبعية	مدارس	فصول	بنين	بنات	جملة
حكومى	٤١٣٤٦	٤٠٠٥٩٩	٨٥١٣٤٢٦	٨١١١٣٣٢	١٦٦٢٤٧٥٨
خاص	٦١٧٤	٥٣١٢٠	٨٨٢٧٢٤	٧٩١٣٠٤	١٦٧٤٠٢٨
الجملة	٤٧٥٢٠	٤٥٣٧١٩	٩٣٩٦١٥٠	٨٩٠٢٦٣٦	١٨٢٩٨٧٨٦

ويوضح شكل رقم (٢) توزيع التلاميذ في المراحل المختلفة وفق التبعية الإدارية ويوضح أيضًا أن الغالبية العظمى من المقيدين تقع تحت مظلة التربية والتعليم في عام ٢٠١٣/١٢.

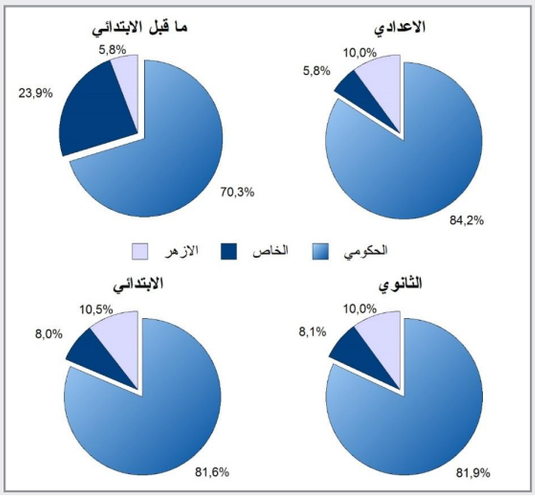

شكل (٢)
توزيع التلاميذ وفق التبعية ٢٠١٣/٢٠١٢

١ – الإتاحة برياض الأطفال

إن مرحلة رياض الأطفال في واقع الأمر ليست بالجديدة في مصر ، فالكتاتيب كانت بداية الطريق لكثيرٍ من علماء ومفكري وأدباء الأمس، ومن ثم فإن الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال ليس بمنحى غريب على المجتمع المصري . لقد تبنت مصر في بدايات القرن الحالي سياسات لتنمية مرحلة رياض الأطفال، حيث ينصب اهتمامها على توفير الرعاية الصحية والنفسية والتربوية للطفل باعتبارها من الحقوق الأساسية الإنسانية لكل طفل، وقد كان هدف تنمية مرحلة الطفولة المبكرة أحد البرامج ذات الأولوية في الخطة الاستراتيجية السابقة.

لقد وصل عدد الأطفال في سن الالتحاق برياض الأطفال المقيدين فى فصولها إلى ٤٢٣ ألف طفل أي ما يمثل ٢٢,٦٪ من عدد الأطفال في سن ٥ سنوات عام ٢٠١٣/١٢ وباحتساب عدد السكان في سن رياض الأطفال المقيدين في الابتدائي تبلغ نسبة الالتحاق الصافية المعدلة برياض الأطفال ٣٠,٨٪ بدون وجود فارق بين البنات والبنين. إن هذه النسب ما تزال بعيدة عما تستهدفه الحكومة وذلك هو بلوغ نسبة التحاق ٥٠٪ في المدى المتوسط، أي في المرحلة التأسيسية للخطه خلال السنوات (٢٠١٤-٢٠١٧)، وذلك على مستوى التعليم الحكومي والأزهري والخاص مجتمعين. ويبين الجدول (١) إحصاءات الالتحاق برياض الأطفال.

جدول (٢) الملامح الإحصائية للالتحاق بمرحلة رياض الأطفال (٢٠١٣)

	بنات	بنين	المجموع
عدد الأطفال في سن الرياض المقيدون في رياض الأطفال	٢٠٣٠٣٤	٢٢٠٠١٦	٤٢٣٠٥٠
عدد الأطفال في سن رياض الأطفال	٩١٠٧٥٦	٩٦٣٨٤٤	١٨٧٤٦٠٠
صافي نسبة القيد في رياض الأطفال	٢٢,٣٪	٢٢,٨٪	٢٢,٦٪
الأطفال في سن رياض الأطفال المقيدون في الابتدائي	٨٤٢٢٢	٦٩٩٧٤	١٥٤١٩٦
صافي نسبة الالتحاق المعدلة برياض الأطفال	٣١,٥٪	٣٠,١٪	٣٠,٨٪

توضح الأشكال البيانية (٥،٤) التطور في حجم مجتمع الأطفال في مرحلة رياض الأطفال أو الطفولة المبكرة في ضوء عدد المدارس وعدد الأطفال المقيدين برياض الأطفال، ويلاحظ أن هناك نموًا مستمرًا في أعداد الأطفال المقيدين حيث بلغ معدل النمو المسجل خلال العشرية الماضية (٢٠٠٤-٢٠١٣) ما يزيد عن ٨ ٪ متجاوزًا النمو الديمغرافى المسجل للشريحة العمرية ٤ و٥ سنوات والذي كان في حدود ١,٦٪ وانعكس ذلك في تحسن نسبة الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي والتي صارت من ١٦,١٪ سنة ٢٠٠٤ إلى ٢٨,٥٪ سنة ٢٠١٣. يشير توزيع نسب الأطفال المقيدين في الحكومي والخاص والأزهر إلى أن النسبة الأكبر تقع في الحكومي حيث تمثل ٦٩,١٪ يليه الخاص ٢٤,٢٪ ثم الأزهر ويضم ٦,٧٥٪ وهى أقل نسبة . وقد بلغ عدد الفصول في مرحلة رياض الأطفال

٣٠١٣١ فصلاً في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣ كان توزيعها : ٢٠١٤٩ فصلاً في التعليم الحكومي، ٨٣٧٤ فصلاً في التعليم الخاص، و١٦٠٨ فصول في التعليم الأزهري، كما بلغ عدد المدارس التي تحتوى على فصول لرياض أطفال ٩٦٨٣ مدرسة (٧٤٩٥ مدرسة حكومية، ٤٢٥ مدرسة أزهرية، ١٧٦٣ مدرسة خاصة).

ويشير الشكل رقم (٣) إلى أن نسب توزيع الفصول والمعلمات والأطفال في مرحلة رياض الأطفال كانت أعلى في الحضر، وخاصة في المعلمين. وقد يرجع ذلك لزيادة الطلب الاجتماعي على رياض الأطفال في البيئة الحضرية. وبالنسبة للأطفال فقد كانت نسبة التحاق البنات في الحضر أعلى قليلًا من التحاق البنين.

شكل (٣) نسب توزيع الفصول والمعلمات والأطفال بين الريف والحضر في مرحلة رياض الأطفال عام ٢٠١٣/١٢

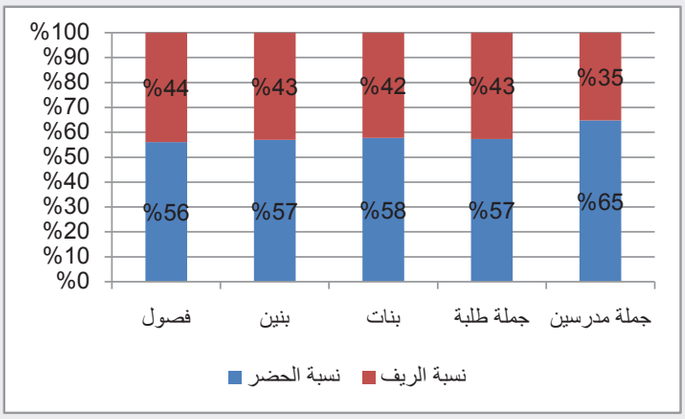

يشير إحصاء ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى أن عدد المعلمات في رياض الأطفال قد بلغ ٤٧١٩٩ معلمة حكومي وخاص، (٣٤٦٣٩ معلمة دائمة، ٨٦٨٨ معلمة متعاقدة، ٣٨٧٢ بالتعليم الأزهري).

شكل (٤) المرحلة قبل الابتدائي: تطور أعداد المدارس

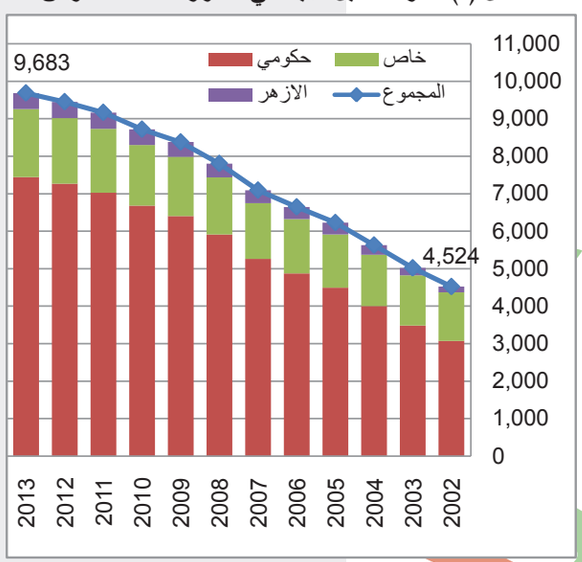

شكل (٥) المرحلة قبل الابتدائي: تطور أعداد الأطفال المقيدين

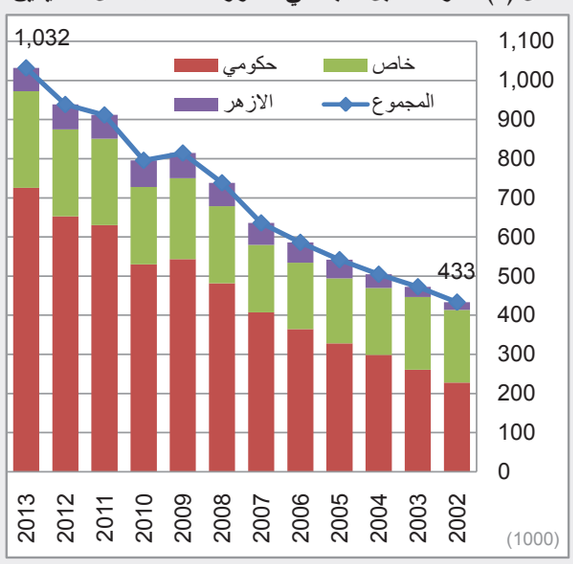

تقديم تعليم جيد لكل طفل

٢ – الإتاحة بحلقة التعليم الابتدائي

يتعلم الطفل في حلقة التعليم الابتدائي مهارات القراءة والكتابة والحساب كأساس يؤهله لاستكمال مراحل تعليمه التالية بنجاح وكفاءة ، وعلى الرغم من الطبيعة المجانية والإلزامية للتعليم الأساسي في مصر، لم يتم التطبيق الكامل لقانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ والخاص بإلزام ولى الأمر بإرسال ابنه أو ابنته إلى المدرسة، هذا على الرغم من أن التعليم مجانى طبقًا لدستور ١٩٥٣ حيث ينص على أن التعليم في مصر ينبغي أن يكون مجانيًا من مستوى حلقة التعليم الابتدائي وحتى الجامعي.

شكل (٦) تطور أعداد المدارس الابتدائية

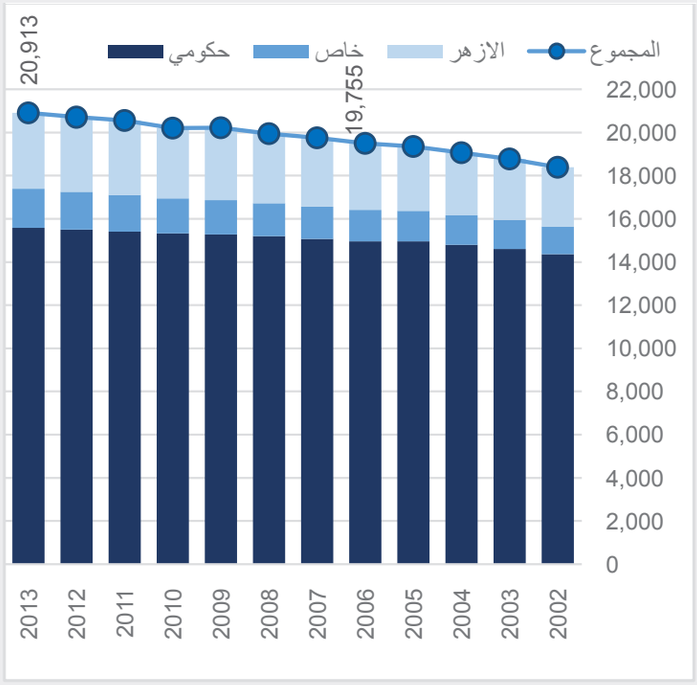

يوضح شكل رقم (٦) أن هناك نموًا كبيرًا قد طرأ في أعداد المدارس للمقيدين بحلقة التعليم الابتدائي على مدار السنوات السابقة، ولكن معدل الزيادة قد أخذ في التباطؤ خلال الفترة السابقة نتيجة للاقتراب من الاستيعاب الكامل للأطفال في عمر التعليم الابتدائي، ويعطي جدول (٣) صورة إحصائية عن وضع مدخلات التعليم الابتدائي في ٢٠١٣/٢٠١٢ . ويلاحظ أن عدد المقيدين يقترب من ١١ مليون تلميذ، ويخص البنات نسبة ٤٩٪ من القيد وهي نفس نسبتهم في مجتمع السكان لهذه الشريحة العمرية. ومن الملاحظ من الجدول رقم (٤) أن معدل الاستيعاب الصافي (حكومي وخاص وبدون الأزهر) قد ارتفع ليصل إلى ٨٥,١٪ بزيادة ٧,٣٪ عن العام السابق له. وقد يرجع سبب تدنى هذا المعدل في العام السابق ٢٠١٢/٢٠١١ إلى الظروف الاستثنائية التي أحاطت بمصر بعد ثورة يناير ٢٠١١.

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

جدول (٣) إجماليات الفصول والمعلمين والتلاميذ الملتحقين بحلقة التعليم الابتدائى وفق التبعية الإدارية عام ٢٠١٣/١٢.

تبعية	مدارس / معاهد	الفصول	المعلمين		
			نساء	رجال	المجموع
حكومي	١٥٥٨٧	٢٠٠٣٤٠	٢٠٢٨٩٧	١٥٣٣٦٢	٣٥٦٢٥٩
أزهري	٣٤٣٩	٣١٨٠٤	٢٩٤١٢	٣٦٨٦٢	٦٦٢٧٤
خاص	١٨١٢	٢٦٨١٣	٢٧٣١٥	٧١٧٥	٣٤٤٩٠
خاص أزهري	٧٥	١٤١٣	٢١٢٣	٩٨٢	٣١٠٥
جملة	٢٠٩١٣	٢٥٨٩٥٧	٢٦١٧٤٧	١٩٨٣٨١	٤٦٠١٢٨

شكل (٧) توزيع تلاميذ حلقة التعليم الابتدائي وفق عدد ونسبة البنين والبنات في التبعيات الإدارية

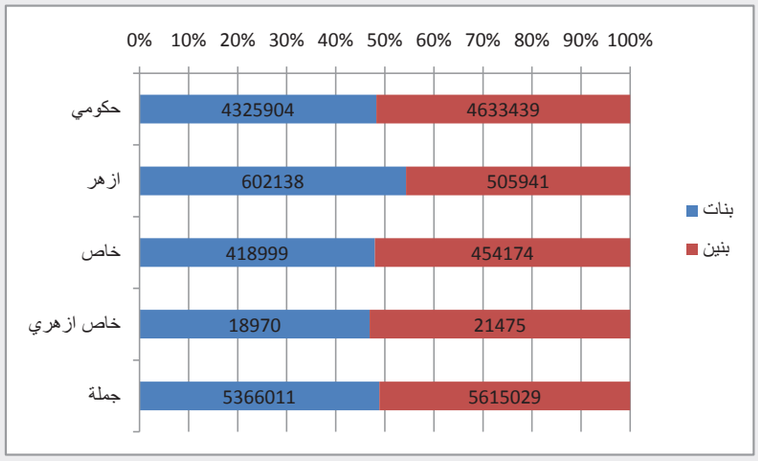

جدول (٤) الملامح الإحصائية لمعدلات القيد بحلقة التعليم الابتدائي ٢٠١٣/٢١٠٢

	بنات	بنين	المجموع
عدد التلاميذ في سن التعليم المقيدين في التعليم الابتدائي	٥ ٠٨١ ٢١٢	٥ ٣٩١ ٨٦٦	١٠ ٤٧٣ ٠٧٨
عدد السكان في سن التعليم الابتدائي	٥ ٢٨٣ ٥٧٧	٥ ٥٦٨ ٠١٤	١٠ ٨٥١ ٥٩٠
صافي نسبة الالتحاق في التعليم الابتدائي	٪٩٦,٢	٪٩٦,٨	٪٩٦,٥
عدد التلاميذ في سن الابتدائي المقيدون في التعليم الإعدادي	٣٦ ٦٠٨	٢٢ ٧٧٨	٥٩ ٣٨٦
صافي نسبة الالتحاق المعدلة في التعليم الابتدائي	٪٩٦,٩	٪٩٧,٢	٪٩٧,١
الأطفال خارج المدارس			
نسبة الأطفال خارج المدارس -أ خ م الابتدائي	٪٣,١	٪٢,٨	٪٢,٩
عدد الأطفال خارج المدارس -أ خ م الابتدائي	١٦٥ ٧٥٧	١٥٣ ٣٧٠	٣١٩ ١٢٦

يلاحظ من الجدول رقم (٥) أن معدلات القيد الصافي (حكومي وخاص و الأزهر) قد تخطت ٩٥٪ عام ٢٠١٣/٢٠١٢ سواء على مستوى البنين أو البنات أو الجملة.

تقديم تعليم جيد
لكل طفل

كما يلاحظ من ذلك الجدول أيضًا أن الفجوة بين الجنسين في معدل القيد الصافي تكاد تنعدم؛ فهي تقل عن الواحد في المائة، ولكن هذا لا ينفي وجود فجوات في بعض المحافظات. ويلاحظ من الشكل (٧) أن نسبة البنات الملتحقات بالتعليم الابتدائي كانت أعلى بوضوح من البنين في المعاهد الأزهرية.

شكل (٨) نسب توزيع الفصول والمعلمين والتلاميذ وفق (ريف –حضر) في حلقة التعليم الابتدائي عام ٢٠١٣/١٢

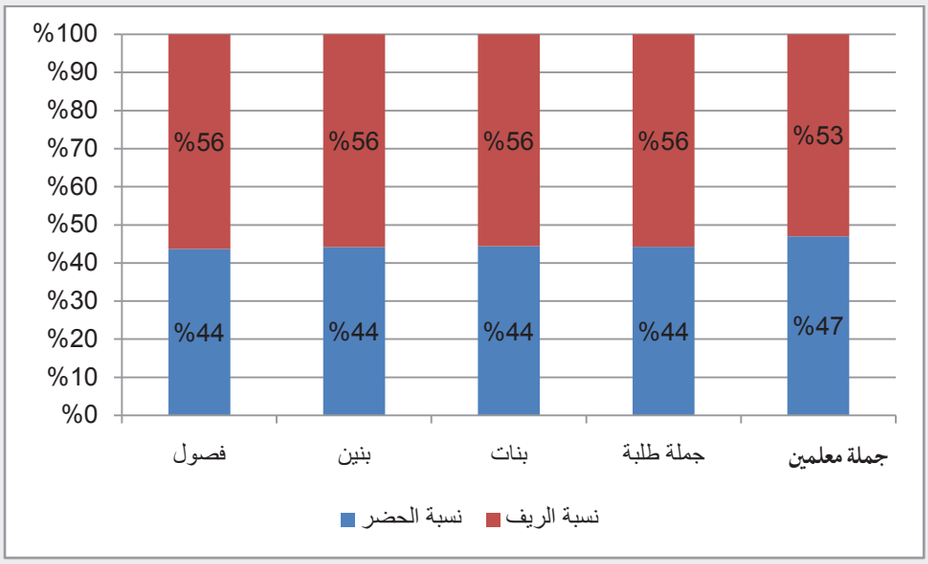

إن الشكل رقم (٨) يوضح أن توزيع الخدمة التعليمية من معلمين وفصول بين الريف والحضر في حلقة التعليم الابتدائى يغاير صورة التوزيع في مرحلة رياض الأطفال، حيث بات الريف يحصل على نسبة أعلى من الفصول والمعلمين بالتعليم الابتدائى.

جدول (٥) تطور معدلات الاستيعاب الإجمالي والصافي في الفترة ٢٠٠٧ /٢٠٠٨ – ٢٠١٢ / ٢٠١٣

السنوات	القيد في الصف الأول	معدل الاستيعاب الإجمالي	القيد في الصف الأول ٦ سنوات	معدل الاستيعاب الصافي
٢٠٠٧ / ٢٠٠٨	١٥٤٥١٥٤	٪٩٢,٩	١٤١٥٩٩٩	٪٨٥,١
٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	١٥٤٣٢٤٠	٪٩٥,٩	١٣٧٠٦٠٧	٪٨٥,٢
٢٠٠٩ / ٢٠١٠	١٥٦١٢٩٥	٪٩٥,١	١٣٣٥٢١١	٪٨١,٤
٢٠١٠ / ٢٠١١	١٦١٥٣٧٤	٪٩٦,٨	١٣٦٧٩٤٥	٪٨٢,٠
٢٠١١ / ٢٠١٢	١٦٠٩٠٩٦	٪٩٢,٢	١٣٥٨٦٦٤	٪٧٧,٨
٢٠١٢ / ٢٠١٣	١٦٧٩٧٦٢	٪٨٩,٧	١٥٩٤٤٣٣	١٪٨٥,١

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

٣ – الإتاحة بالتعليم المجتمعي

لقد تطور عدد مدارس التعليم المجتمعي التي تخدم المناطق المحرومة وتقدم فرصة ثانية إلى من تسرب أو لم يلتحق بالتعليم الأساسي لتغطي جميع المحافظات بعدد ٤٦١٤ فصل/مدرسة، تضم ١٠٠٢٨٦ من التلاميذ، منهم ٨٢٩٦٤ تلميذة و ١٧٣١٢ تلميذًا أي بنسبة ٨٢٪ بنات ومتوسط كثافة ٢٢ تلميذ/فصل . وقد ثبت نجاح (ستة) نماذج من هذا النوع من التعليم في مصر وهى: أ - مدارس المجتمع وتدعمها اليونيسيف منذ بدايتها في ١٩٩٢ وتبلغ (٤١٧ مدرسة) تضم ٤٢٤٩ تلميذًا و٧١٦٩ تلميذة بنسبة ٣٦٪ من البنات وكثافة ٢٧ تلميذ/ فصل، ب - مدارس الفصل الواحد (٣١٦٢ مدرسة) تضم ٦١٢٧٠ من التلاميذ، منهم ٦٣٥٦ تلميذًا و ٥٤٩١٤ تلميذة بنسبة ٩٠٪ من البنات ومتوسط كثافة ١٩ تلميذًا/فصل، جـ -المدارس الصديقة للفتيات (٩٤٥ مدرسة) تضم ٢٣٢٠٣ من التلاميذ منهم ٤٠٤١ تلميذًا و ١٩١٦٢ تلميذة، بنسبة من البنات ٨٣٪ ومتوسط كثافة ٢٥ تلميذًا/فصل، د- مدارس أطفال الشوارع بعدد ٣٤ مدرسة تخدم ٣٢٩٩ تلميذة ؛ هـ - المدارس الصغيرة (من خلال هيئات خدمة تنمية المجتمع) إجمالي ٤٦ مدرسة، إضافة لما سبق، هناك مبادرة المدارس الجديدة وتتكون من ٧٠ مدرسة تضم ٧٧٠ فصلاً و ١٧٠ فصلاً متعدد المستويات لخدمة ٣٠٠٠٠ تلميذة.

إن أبرز مميزات مدارس المجتمع إلى جانب إتاحتها فرصة ثانية للتعليم، قربها من المجتمعات المستهدفة، فرص مناسبة للبنات، كثافة منخفضة، إلى جانب تقديم بعض المزايا العينية للتلاميذ وأسرهم، وهي تمثل حلاً مناسبًا لاحتواء ما تبقى خارج التعليم من الأطفال في عمر التعليم الأساسي (جدول-٣)

٤ – الإتاحة بحلقة التعليم الإعدادي

شكل (٩) حلقة التعليم الإعدادى: تطور أعداد المدارس ٢٠١٣/١٢

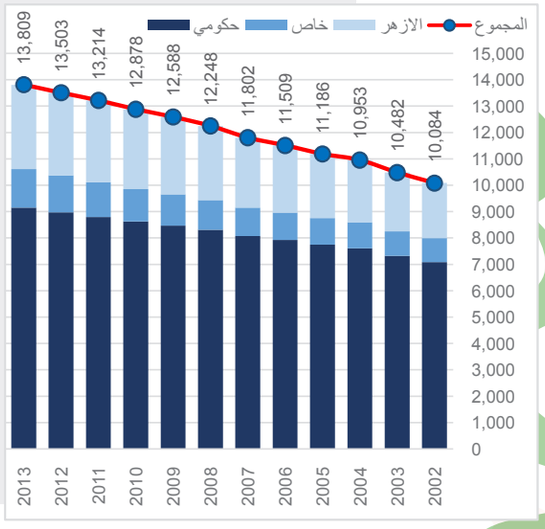

شكل (١٠) حلقة التعليم الإعدادى: تطور عدد التلاميذ ٢٠١٣/١٢

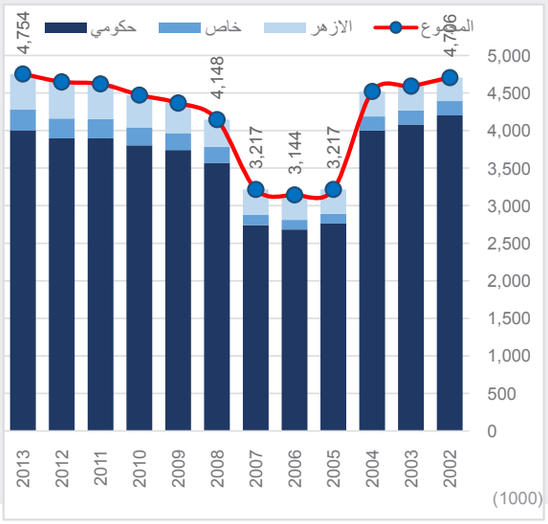

التزمت مصر أمام المجتمع الدولي من خلال توقيعها على مبادرة التعليم للجميع وكذلك أهداف الألفية الإنمائية، بأن تتيح فرص الالتحاق وإتمام التعليم الإعدادي لكل من البنين والبنات للشريحة العمرية (١٢-١٤) بحلول عام ٢٠١٥، يشير الشكل رقم (٩) إلى التطور المستمر في أعداد المدارس الإعدادية كاستجابة للطلب الناتج عن الزيادة السكانية[٥] وهو ما يظهر في مسار التطور في أعداد الطلاب المقيدين (شكل رقم ١٠). إن عودة الصف السادس للمرحلة الابتدائية في العام ٢٠٠٦ قد أدت إلى خلخلة في أعداد المقيدين بالمرحلة الإعدادية لمدة ثلاث سنوات كما هو واضح من رسم نفس الشكل، ولكن المسار استعاد اتجاهه الطبيعي بعد ذلك ليواصل تقدمه ويصل بجملة المقيدين إلى ما يقرب من ٥ ملايين تلميذ. ويشير الشكل رقم (١١) إلى أن نسب البنات المقيدات كانت متقاربة مع نسب البنين، وذلك على مستوى جملة القيد بحلقة التعليم الإعدادي، إلا أنه كان هناك تفوقًا واضحًا لصالح البنات في التعليم الأزهري، وهو ما يتسق مع ما تم ملاحظته في الحلقة الابتدائية. يوضح جدول رقم (٦) الموقف الحالي من مدخلات الحلقة الإعدادية من مدارس وفصول وقيد تلاميذ، وفق بيانات الإحصاء بوزارة التربية والتعليم، وقد بلغ عدد معلمى الحلقة الإعدادية ٣٩٣ ٢٤٠ معلمًا ومعلمة بنسبة زيادة (٤٪) في المعلمين عن المعلمات عام ١٣/١٢م، ويشير الشكل رقم (١٢) إلى أن توزيع الفصول والمعلمين لم يكن يقل في الريف عنه فى الحضر، بل تعداه بوضوح وينعكس ذلك على أعداد المقيدين من الجنسين. يوضح جدول (٧) أن معدل القيد الصافي بالتعليم الإعدادي في كل من المدارس الحكومية والخاصة، والتعليم الأزهري في عام ٢٠١٣، قد تخطى ٨٠٪ في حين تخطى معدل القيد الإجمالي للسكان في سن المرحلة الإعدادية نسبة ١٠٠٪، ويلاحظ من نفس الجدول أن هناك عددًا من التلاميذ في سن التعليم الإعدادي مازال في التعليم الإبتدائي وعدد أقل ملتحق بالصف الأول الثانوي. وهذا يعني أن هناك شريحة من الأطفال في سن التعليم الإعدادي قد تصل إلى ٧٪ مازالت خارج التعليم.

شكل (١١) توزيع تلاميذ حلقة التعليم الإعدادى وفق عدد ونسب البنين والبنات في التبعيات الإدارية ١٢ /٢٠١٣

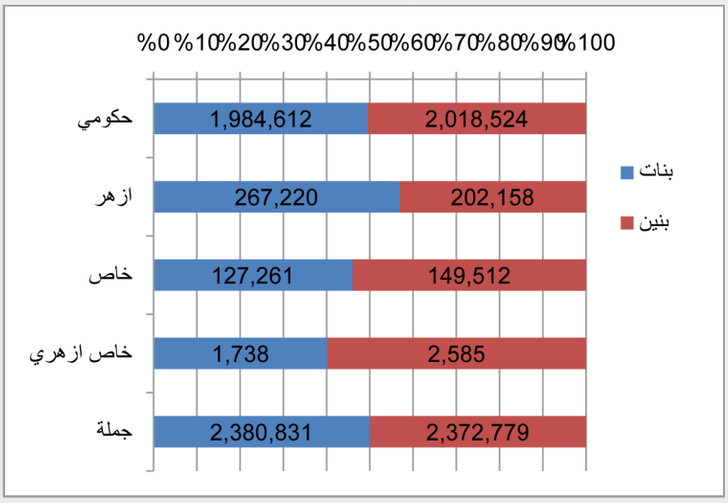

٥ يقدر عدد سكان تلك الشريحة العمرية بحوالي ٣٤٥ ٠٣٤ ٥ نسمة في عام ٢٠١٣.

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

جدول (٦) إجمالى المدارس والفصول والمعلمين المقيدين بحلقة التعليم الإعدادية وفق التبعية الإدارية ٢٠١٣/١٢

تبعية	مدارس / معاهد	الفصول	المدرسين		
			نساء	رجال	المجموع
حكومي	٩١٥٤	٩٥٦٩٨	١١١٦٢٦	١١٤٣٦٧	٢٢٥٩٩٣
أزهري	٣١٤٢	١٤٦٢٩	١٥٥٤٣	٢٦٩٠٤	٤٢٤٤٧
خاص	١٤٥٤	٩٣٧٩	٧٣٤٨	٧٠٥٢	١٤٤٠٠
خاص ازهري	٥٩	٢٣٢	٦٧٦	٥٦٣	١٢٣٩
جملة	١٣٨٠٩	١١٩٩٣٨	١٣٥١٩٣	١٤٨٨٨٦	٢٨٤٠٧٩

جدول (٧) الملامح الإحصائية لمعدلات القيد بحلقة التعليم الإعدادية ٢٠١٣/٢١٠٢

	بنات	بنين	المجموع
عدد التلاميذ في سن التعليم المقيدين في التعليم الإعدادي	٢ ٠٨٦ ٨٧٣	٢ ١٢٩ ٢١١	٤ ٢١٦ ٠٨٤
عدد السكان في سن التعليم الإعدادي	٢ ٤٥٦ ٠٠٣	٢ ٥٧٨ ٣٤١	٥ ٠٣٤ ٣٤٥
صافي معدل الالتحاق بالتعليم الإعدادي	٪٨٥,٠	٪٨٢,٦	٪٨٣,٧
عدد التلاميذ في سن التعليم الإعدادي المقيدين في التعليم الابتدائي	١٧٥ ٣٤٥	٢٥٤ ٠٥٤	٤٢٩ ٣٩٩
عدد التلاميذ في سن التعليم الإعدادي المقيدين في التعليم الثانوي	٢٧ ١٧٤	٣٠ ٦١٤	٥٧ ٧٨٨
صافي نسبة الالتحاق الإجمالية المعدلة في سن التعليم الإعدادي	٪٩٣,٢	٪٩٣,٦	٪٩٣,٤
الأطفال خارج المدارس			
نسبة الأطفال خارج المدارس -أ خ م الإعدادي	٪٦,٨	٪٦,٤	٪٦,٦
عدد الأطفال خارج المدارس -أ خ م الإعدادي	٦١١ ١٦٦	٤٦٢ ١٦٤	٠٧٤ ٣٣١

شكل (١٢) نسب توزيع الخدمة التعليمية بين الريف و الحضر في الحلقة الإعدادية١٢ /٢٠١٣

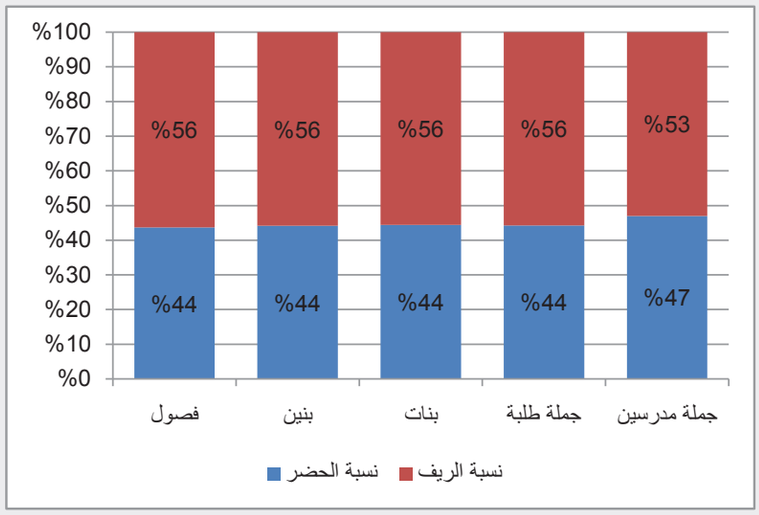

مهما نستطيع
تقديم تعليم جيد لكل طفل

٥ – الإتاحة بمرحلة التعليم الثانوي:

ينقسم التعليم الثانوي إلى قسمين: الأول التعليم الثانوي العام. والثاني هو التعليم الثانوي الفني. بلغ إجمالى عدد المقيدين بالتعليم الثانوي في العام ٢٠١٢/٢٠١٣ عدد ٣,٠٧٧,١٢١ طالبًا وطالبة تقريبًا، وقد كان ٢,١٤٦,٢٨٢ في بداية الخطة السابقة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ أي بزيادة ٣٠٪ مما يدل على أن الطلب على التعليم الثانوي العام في زيادة، بينما كان العرض في استجابة مقابلة لذلك.

شكل (١٣) معدلات القيد بالمرحلة الثانوية موزعة بين التعليم الثانوي العام و التعليم الثانوي الفني ٢٠١٣/١٢

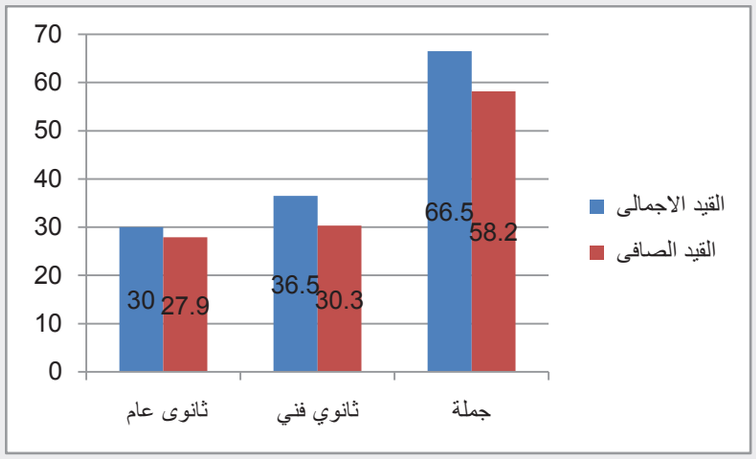

ويوضح الشكل رقم (١٣) أن معدل القيد الإجمالي بالمرحلة الثانوية قد تخطى نسبة ٦٦٪ في حين يقترب معدل القيد الصافي للشريحة العمرية (١٥-١٧) من نسبة ٦٠٪ ،يخص التعليم الفني منها أكثر من النصف بقليل ٥٥٪ ، إن هذا الفارق بين معدلات القيد الصافية والإجمالية يشير إلى وجود ما يقرب من ٦٪ من الطلاب ممن هم لا ينتمون إلى هذه الشريحة العمرية بهذه المرحلة. كما يدل على أن الزيادة في حجم الفصول وما بها من طلاب لازالت بعيدة من الحجم المستهدف من السكان الملتحقين بالتعليم في سن التعليم الثانوي.

شكل (١٤) نسب توزيع الطلاب بين مسارات التعليم الثانوي ٢٠١٣/١٢

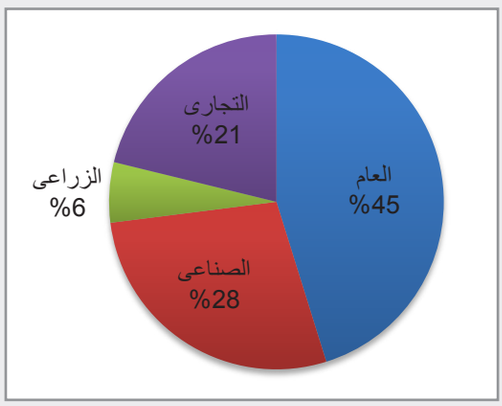

يستحوذ التعليم الثانوي العام حاليًا على ما يقرب من ٤٥٪ من جملة الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي بنوعيه (شكل - ١٤)، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بسنوات سابقة. كان نصيب الثانوي العام منها في حدود ٣٣٪ مما يدل على نجاح في سياسة توسيع فرص الاختيار لخريجي المرحلة الإعدادية. لقد كانت نسبة المستجدين في الصف الأول في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ في حدود ٣٧٪ للثانوي العام، وقد بلغت ٤٥٪ تقريبًا من جملة المستجدين في ٢٠١٣/٢٠١٢ أي بزيادة ٨٪ في ستة سنوات. ويعطي الشكل رقم (١٤) صورة للتوزيع النسبي للمقيدين بالمرحلة الثانوية وفق التخصصات المختلفة، ويتضح منها أن التعليم الصناعي احتل المرتبة الثانية بعد الثانوي العام يليه التجاري فالزراعي بنسبة ضعيفة.

شكل (١٥) أعداد ونسب البنين و البنات وفق مسارات التعليم الثانوي

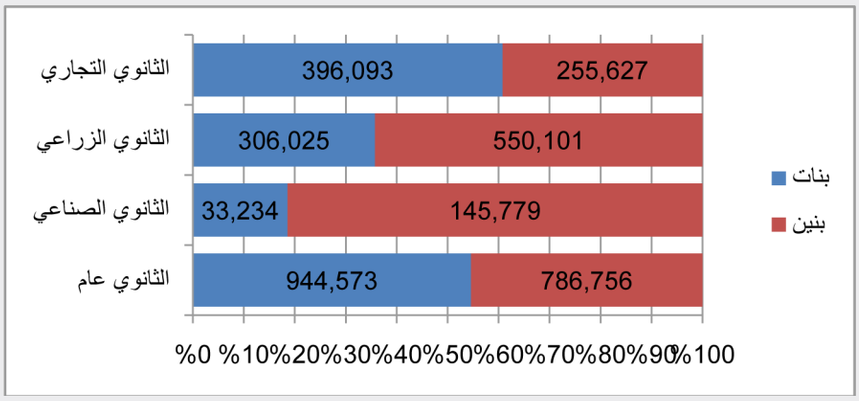

وإذا تم تحليل القيد بالتعليم الثانوي من الجنسين، نجد أن البنات قد احتللن نسبًا أعلى من البنين في كل من الثانوي التجاري والثانوي العام والعكس في الثانوي الصناعي و الثانوي الزراعي (شكل-١٥)

شكل (١٦) نسب توزيع خدمة التعليم الثانوي العام بين الريف والحضر

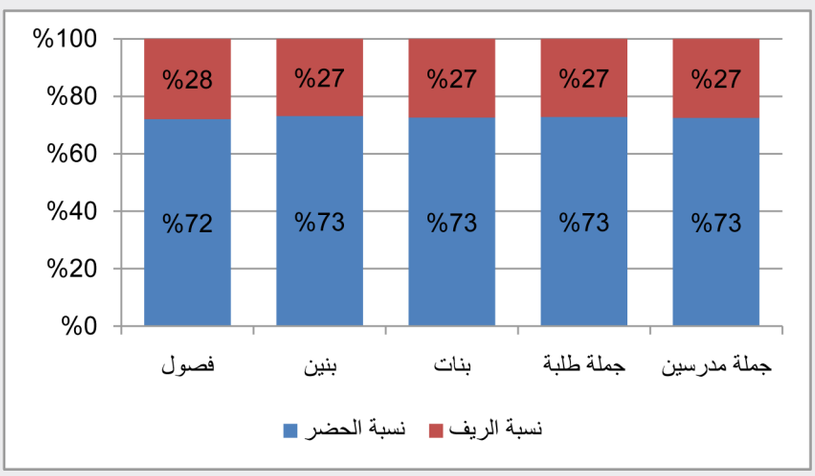

يوضح جدول(٨) أن التعليم الثانوي العام يحصل حاليًا على ما يزيد عن نصف عدد معلمين المرحلة الثانوية و٦٠٪ من المدارس، وإن كان يحصل على نسبة أقل من الفصول فذلك يرجع إلى أن متوسط عدد الفصول بمدرسة الثانوي العام (١٣) أقل من نظيرها في الفني (٢٤). إن تحليل توزيع مدخلات التعليم الثانوي من معلمين وفصول بين الريف والحضر، كما هو مبين بالشكل رقم (١٦)، نجد صورة مغايرة تمامًا عن شكل التوزيع في التعليم الأساسي، حيث يتضح أن الريف يحصل على أقل من الفصول ومعلمين المرحلة الثانوية، وهو وضع في حاجة إلى تقويم، بما يضمن عدالة وإتاحة الفرص المتاحة لخريجي المرحلة الإعدادية، كما أن الشكل رقم (٢) يشير إلى أن ٨٢٪ تقريبًا من التعليم الثانوى يقع تحت مظلة التربية والتعليم ويتوزع الباقى بين التعليم الخاص والأزهرى.

جدول (٨) توزيع مدخلات التعليم الثانوي وفقًا لنوع التعليم ٢٠١٣/٢٠١٢

نوع التعليم الثانوي	مدارس	٪ مدارس	فصول	٪ الفصول	معلمين			٪ المعلمين
					ذكور	اناث	جملة	
الثانوي العام	٢٨٧٤	٦٠٪	٣٦٩١٣	٤٤٪	٥٦٧١٤	٣٩٧٢٨	٩٦٤٤٢	٥٢٪
الثانوي الصناعي	٩٤٧	٢٠٪	٢٤٩٨٣	٣٠٪	٨٩٤٣	٤٩٣٢	١٣٨٧٥	٨٪
الثانوي الزراعي	١٨٨	٤٪	٤٧٥٦	٦٪	١٦٧٨٢	٢٠٠٩٢	٣٦٨٧٤	٢٠٪
الثانوي التجاري	٧٩٤	١٧٪	١٧٢٠٠	٢١٪	١٦٧٨٢	٢٠٠٩٢	٣٦٨٧٤	٢٠٪
جملة الثانوي الفني	١٩٢٩	٤٠٪	٤٦٩٣٩	٥٦٪	٤٢٥٠٧	٤٥١١٦	٨٧٦٢٣	٤٨٪
جملة الثانوي	٤٨٠٣	١٠٠٪	٨٣٨٥٢	١٠٠٪	٩٩٢٢١	٨٤٨٤٤	١٨٤٠٦٥	١٠٠٪

إن التوزيع الداخلي للقيد للتعليم الفني، يشير إلى ظهور تخصص رابع للتعليم الفني وهو الفندقي، إلا أنه مازال في بداياته، وتجدر الإشارة إلى أن تخصصات التعليم الفني تضم نوعين من البرامج، برنامج معتاد ومدته ثلاث سنوات وأخر ممتد ومدته خمس سنوات.

٦- الإتاحة لذوي الاحتياجات الخاصة

إن إتاحه الفرصة لذوي الاحتياجات الخاصة للالتحاق وإتمام تعليمهم بفاعلية، يشكل بعدًا أساسيًا لتطبيق مفهوم التكافؤ من منظور الإتاحة، خاصة إذا أخذ في الاعتبار أن تحليل المسح السكاني السابق (٢٠٠٦) قد أسفر عن وجود ٢ مليون طفل تقريبًا ينطبق عليهم التعريف الدولي لذوي الإعاقة. إن ذوي الاحتياجات الخاصة ليس هم المعاقون فحسب ولكن أيضًا أولئك الأطفال الموهوبون والفائقون الذين يحتاجون لرعاية خاصة. ويعرض الجدولان (٩، ١٠) ما يقدم حاليًا من خدمة تعليمية للموهبين رياضيًا والمتفوقين أكاديميًا على مستوى التعليم الإعدادي والثانوي، ومن الواضح أنها محدودة سواء من حيث العدد أو من حيث نوعية الموهبة التي تتم رعايتها.

جدول (٩) عدد الفصول والمدارس المخصصة للموهوبين رياضيًا ٢٠١٣/١٢

الفئة	مدارس	فصول	بنين	بنات
حلقة التعليم الإعدادية	٣٠	١٤٤	٢٢٩٨	١٢١٢
المرحلة الثانوية	٣٥	١٦٥	٢٣٥٣	١٢٣٣
الجملة	٦٥	٣٠٩	٤٦٥١	٢٤٤٥

جدول (١٠) عدد مدارس وفصول المخصصة للمتفوقين أكاديميًا ٢٠١٣/١٢

الفئة	مدارس	فصول	بنين	بنات
مدارس STEM	٢	٣٣	٤٥٠	٣٦٠
مدرسة المتفوقين بعين شمس	١	١٢	٢٨٨	-
الجملة	٣	٤٥	٧٣٨	٣٦٠

إن نوع ودرجة الإعاقة يحدد مدخل الخدمة التعليمية التي تقدم للطفل ذى الإعاقة، حيث تتضمن الدمج الكامل في مدارس مجهزة، أو التزويد بأدوات معينة كالسماعات أو التوجيه إلى مدارس متخصصة، ويوضح شكل رقم (١٧) أن معظم الخدمة التعليمية تقدم لذوي الإعاقة في المرحلة الابتدائية سواء على مستوى أعداد الفصول أو المعلمين.

من جدول رقم (١١) التالى يتضح أن هناك خطوات جادة قد اتخذت في تطبيق سياسة الدمج سواءً من حيث تجهيز مدارس أو توفير معلمين وإخصائيين، إلا أن مقارنة عدد المدارس التي تم تجهيزها بجملة المدارس بقطاع التعليم يشير إلى أن الدمج مازال في مرحلة التجريب والتي يجب تقويمها كبداية للتوسع، وتراعي هيئة الأبنية التعليمية حاليًا تجهيز جميع المدارس الجديدة لتكون معدة للدمج وكذلك المدارس التي تُستَهدَف بصيانة شاملة.

ويشير جدول رقم (١٢) التالى إلى أن مدارس التربية الفكرية أكبر مدارس ذوي الإعاقة سواءً من حيث عدد المدارس أو من حيث عدد التلاميذ، يليها الإعاقات السمعية فالبصرية، ولكنها جميعًا مازالت محدودة العدد .

تقديم تعليم جيد لكل طفل

شكل (١٧) توزيع فصول ومعلمين وتلاميذ التربية الخاصة وفق مراحل التعليم ٢٠١٢ / ٢٠١٣

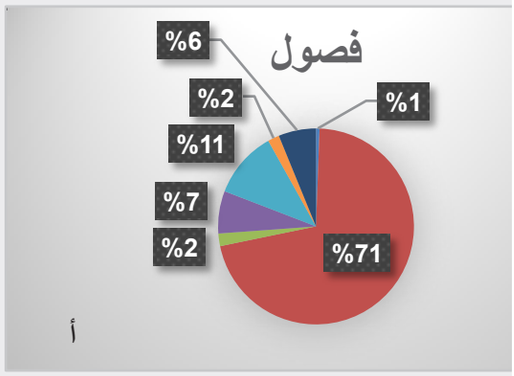

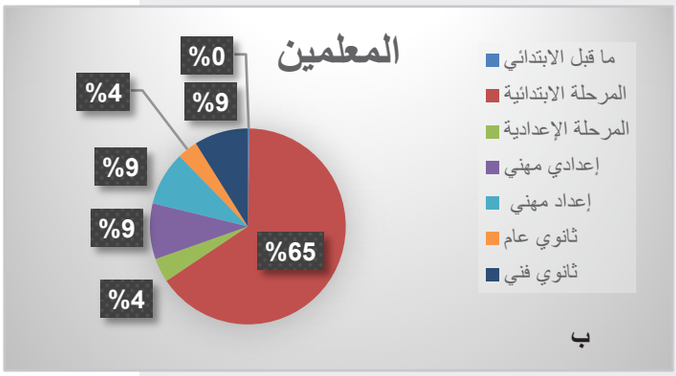

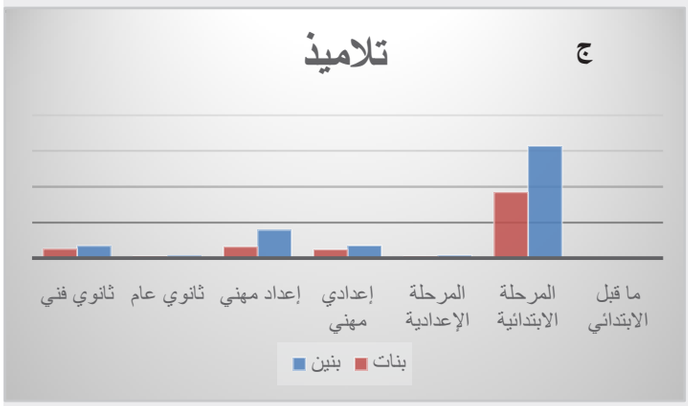

٧ – ١٠ ٪

نسبة المعاقين في المجتمع

إن الرعاية الجادة لذوي الاحتياجات الخاصة بأنواعها في داخل قطاع التعليم قبل الجامعي تتطلب مدخلات رئيسة على رأس أولوياتها، تجهيز المبنى المدرسي وتزويده بغرفة مصادر، وكذلك المعلمين والإخصائيين، إلى جانب تطوير المناهج وأدوات القياس التربوي، ووضع النظم والتشريعات التي تدعم تنفيذ سياسات رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وتفعل من حوافز الإثابة للعاملين في رعاية المعاقين بمختلف مستوياتهم

جدول (١١) ما تم إنجازه في مجال الدمج ٢٠١٢ / ٢٠١٣

	عدد
مدارس تم استهدافها للدمج	٧٩٦
تلاميذ مدمجون	٣٦٩٧
معلمون، وإخصائيون مدربون	٣٤٢٠
إخصائيون مدربون على تطبيق مقاييس الذكاء	٢٩
غرف مصادر	٧٠

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

جدول (١٢) ملخص إحصائي لمدخلات الخدمة التربوية للتلاميذ ذوي الإعاقة مصنفة وفق نوع الإعاقة ١٢/١٣

نوع الإعاقة	الفئة	مدارس، وأقسام	فصول	معلم تربوي	معلم غير تربوي	المقيدون		
						بنين	بنات	جملة
مدارس إعاقة بصرية (المكفوفين وضعاف البصر)	ما قبل الابتدائي	٦	١١	٨	١	٢٤	٢٠	
	التعليم الابتدائي	٣١	١٨٧	٣٤٤	٣٢	٦٦٧	٥٦٠	
	التعليم الإعدادي	٢٨	٨٧	٢٦٢	٩٩	٣٥٥	٢٢٩	
	المرحلة الثانوية	٢٦	٨٥	٢٢٦	٩٧	٣٠٧	٢٣٧	
	الجملة	٩١	٣٧٠	٨٤٠	٢٢٩	١٣٥٣	١٠٤٦	
مدارس الصم وضعاف السمع	ما قبل الابتدائي	٩	١٣	١٠	-	٢٤	١٧	
	التعليم الابتدائي	١١١	١٠٠٦	٢١٦٣	١٤٥	٤٦٦٩	٣٥٨٣	
	التعليم الإعدادي	٨٨	٣١٤	٧٣٤	١٥٣	١٧٦٦	١٢٢٠	
	المرحلة الثانوية	٦٤	٢٧٨	٦٣١	٢٢٨	١٧١٧	١٢٣٨	
	الجملة	٢٧٣	١٦١١	٣٥٣٨	٥٣٦	٨١٧٦	٦٠٥٨	
مدارس التربية الفكرية	ما قبل الابتدائي	١	٢	٨		٧	٧	
	التعليم الابتدائي	٣٦٣	١٩٨٦	٣٢٣٩	٣٤٩	١٠٣٠٣	٥٠٢٧	
	التعليم الإعدادي	١٤٣	٤٩٦	٦٦٧	١٩٤	٣٩٢٩	١٦٠٨	
	المرحلة الثانوية	١	١١	١٩		٤٥	٧	
	الجملة	٥٠٨	٢٤٩٥	٣٩٣٣	٥٤٣	١٤٢٨٤	٦٦٤٩	
مدارس المشافي	ابتدائي تربية خاصة	٢	١٣	٢٠	٥	٦٨	٥٥	
	إعدادي تربية خاصة	٢	٦	١٣	٩	٤٧	١٩	
	الجملة	٤	١٩	٣٣	١٤	١١٥	٧٤	

خلاصة الإتاحة:

يشير التحليل السابق لما هو متوفر من بيانات ومعلومات عمَّا تم إنجازه في مجال إتاحة الخدمة التعليمية لجميع الأطفال في سن التعليم إلى ما يلي:

- مازال معدل القيد برياض الأطفال بعيدًا عن ما تم استهدافه في الخطة الاستراتيجية السابقة، فهناك نقص كبير في قاعات رياض الأطفال، وما تستلزمه من كوادر مدربة، وهو ما يتطلب دعم مجتمعي لتدبير الموارد اللازمة، وكذلك تنشيط الطلب من خلال التوعية بأهمية مرحلة رياض الأطفال وخاصة في المناطق الريفية
- يوجد نسبة ٥٪ تقريبًا من الأطفال سن ٦ سنوات لم يلتحقوا بالصف الأول الابتدائي للعام ٢٠١٢/٢٠١٣، وقد يرجع ذلك لعدم قدرة النظام للوصول لجميع الأطفال في سن ٦ سنوات وعدم امتلاكه لعوامل الجذب اللازمة، بالإضافة إلى

الظروف الاقتصادية والاجتماعية مثل عدم قدرة الأسرة على تحمل نفقات التعليم، أو قد تفضل الأسرة إبقاء الطفل خارج التعليم ليقوم ببعض الأعمال التي توفر دخل يعين الأسرة، أو نتيجة لعدم توافر عوامل الأمن، مما يجعل بعض الأسر ترفض إرسال أطفالها للتعليم وبخاصة البنات.

- اقتربت معدلات الإتاحة للسكان في سن التعليم الأساسي من الاستيعاب الكامل، وهناك حاجة لحلول نوعية لاستيعاب ما تبقى من هذه الشريحة تأخذ في اعتبارها الأنماط الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، والتوزيع الجغرافي للمجموعات المستهدفة من الأطفال.
- تلاشي فجوة الإتاحة بين الريف والحضر وبين الجنسين و إن كانت قد انعكست في المرحلة الإعدادية لصالح البنات، إلا إنه مازالت هناك فجوة على المستوى الاقتصادي، فحوالى ٢٠٪ فقط من أطفال الشريحة الأفقر بالمجتمع تلتحق بالتعليم الإعدادي، بينما يلتحق ٨٠٪ من أطفال الأسر الغنية والمتوسطة بها[٦].
- تواضع مساهمة القطاع الخاص في إتاحة الخدمة التعليمية؛ فقد بلغت نسبة المدارس الخاصة من جملة المدارس بالتعليم الإعدادي ١٣,٤٪. بينما ضمت تلك المدارس فصولاً تقدر بـ ٨,٥٪ من جملة فصول المرحلة ككل عام ٢٠١٢/٢٠١٣.
- استقرار عدد المدارس الإعدادية المهنية عند ٢٦٩ مدرسة عام ٢٠١٢/٢٠١٣، حيث لم يتم خفضها إلا بعدد ١٣ مدرسة فقط منذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وتجدر الإشارة إلى أنه كان من المستهدف تقليصها بنسبة ٥٠٪ خلال سنوات الخطة السابقة.
- هناك حاجة للتوسع في إتاحة التعليم الثانوي بشقيه وخاصة في المناطق الريفية، مع الأخذ في الاعتبار أن التعليم الثانوي قد أصبح إلزاميًا وفق للدستور الجديد (٢٠١٤)..
- محدودية الخدمة التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة مازالت محدودة كمًا وكيفًا وتوزيعًا جغرافيًا.
- عدم كفاية التغذية المدرسية مازالت لتغطية جميع المراحل التعليمية و عدد أيام السنة الدراسية.

ثانيًا: محور الجودة

لقد بدأ مفهوم جودة التعليم في الوضوح مع بداية برنامج تحسين التعليم الأساسي الممول جزئيًا من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، وازداد لمعانًا مع بداية الألفية الجديدة ، معتمدًا على ركيزة أساسية للجودة التعليمية وهى إعلان المعايير القومية للتعليم في مصر عام ٢٠٠٣

وانطلاقًا من المعايير القومية تم طرح مفهوم الإصلاح المتمركز على المدرسة في عام ٢٠٠٤ من خلال عدد من المشروعات التجريبية. إلى أن أنشئت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، كما أنشئت إدارة للجودة بديوان وزارة التربية والتعليم تتبعها إدارات مناظرة على مستوى المديريات والإدارات التعليمية، هذا وقد تم تأهيل و إعتماد ما يقرب من ثلاثة آلاف مدرسة.

٦ برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: (تقرير التنمية البشرية:مصر القاهرة 2010.

وخلال الخمسة عشر عامًا الماضية، تطور نظام التعليم في مصر في نقلات تاريخية محددة من الإتاحة، ثم الجودة، و إدارة النظم إلا أن الجودة الآن تقع في بؤرة التركيز لتطوير العملية التعليمية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الفصل بين الجودة والإتاحة هو فصل نظري من أجل التحليل وتخصيص الموارد، فالإتاحة بدون جودة لا تعني كثيرًا من المنظور التربوي.

لقد تم في الجزء السابق تناول كمي للمدخلات التربوية وما نتج عنه من مخرجات وعوائد كمية، وفي هذا الجزء سوف يتم التعرض للجانب الكيفي لتلك المدخلات و العمليات كضمان للجودة، وكذلك تحليل للجانب النوعي للمخرجات والعوائد لبحث مدى جودتها وذلك في ضوء المؤشرات والمعايير الشائعة محليًا وعالميًا.

السعة الكيفية للأبنية التعليمية

إن هناك نموًا مستمرًا في عدد الأبنية التعليمية تتغير وتيرته طبقًا للسياسات الوطنية من جانب وطبقًا لتوفر الموارد المالية والأرض التي تصلح للبناء من جانب آخر. و إن كانت المنظومة التعليمية تتميز حاليًا بمعدلات قيد جيدة خاصة في مراحل التعليم الأساسي فهذا لا يعني بالضرورة تناسب المساحات الفراغية مع أعداد التلاميذ بما يسمح بتطبيق طرق التعليم والتعلم التي ترتكز على التلميذ، من تعلم نشط وتفكير ناقد، وتقويم شامل، وكذلك الممارسة الفعالة للأنشطة الصفية واللاصفية. فعلى سبيل المثال توضح الأشكال البيانية (١٩-٢١) والجدول رقم (١٣) زيادة مضطردة في عدد المدارس كاستجابة للزيادة الكبيرة في أعداد التلاميذ، ولكن ترجمة عدد المدارس إلى مبان وحجرات دراسية، وترجمة أعداد التلاميذ إلى فصول تظهر أن عدد المباني المدرسية قد بلغ ٢٧٠٤٤ مبنى مدرسى، وقد بلغ عدد الحجرات الدراسية ٤١٩٤٨٢ حجرة خلال العام الدراسى ٢٠١٣/٢٠١٢ (وذلك بجميع المراحل التعليمية المتعددة)[٧]، وذلك مقابل ٤٧٥٢٠ مدرسة[٨]. إن تحليل تلك البيانات يوضح أن عدد المباني المدرسية أقل من عدد المدارس، وعدد الحجرات أقل من عدد الفصول/مجموعات التلاميذ، مما يعنى أن هناك حجرات تستخدم لأكثر من فترة دراسية، وأنه مازال هناك عدد من المدارس تستخدم لأكثر من فترة. إن النقص في عدد الحجرات الدراسية له انعكاساته على كثافة الفصول، و إن كان المتوسط العام في حدود ٤٣ تلميذًا/فصل إلا أن هناك ٢٧٪ من الفصول تزيد كثافتها عن ٤٧ تلميذًا/فصل وما يقرب من ٢٪ من الفصول يزيد عن ٧٠ تلميذًا/ فصل. من جانب

٧ الهيئة العامة للأبنية التعليمية، ٢٠١٣/٢٠١٢.
٨ الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى ٢٠١٣/٢٠١٢.

آخر ارتفع متوسط كثافة الفصل من ٣٨,٣ إلى ٤١,٣ طالبًا/ فصل، خلال الفترة من ٠٦/٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٣/٢٠١٢. ونجد أن ١٥٪ تقريبًا من فصول المدارس الحكومية الإعدادية، بنوعياتها، مرتفعة الكثافة عند مستوى ٥٠ تلميذًا/ فصل فأكثر. وتفيد بيانات الهيئة العامة للأبنية التعليمية أن المباني التي تتسم بارتفاع الكثافات بدءًا من ٤١ طالبًا /فصل تمثل ٣٥,٩ ٪ من جملة المباني التعليمية. حيث يصل معدل الكثافة في نسبة ٧,٥٪ من تلك المباني من ٦١ طالبًا إلى أكثر من ٧٠ طالبًا / فصل ، وذلك على مستوى جميع المراحل التعليمية. وهذا يعني أن المتوسط العام يخفي تباينات كبيرة إذا تم التحليل على مستويات إدارية أدني كالمديرية على سبيل المثال كما يظهر في الشكل رقم(١٨) وهو يشير إلى وجود مديريات كالقليوبية يزيد متوسط كثافتها عن ٥٠ تلميذًا/فصل في مقابل مديرية كجنوب سيناء يقل متوسط الكثافة فيها عن ٢٠ تلميذًا/ الفصل. من جانب آخر يوضح تحليل الكثافات على مستوى مراحل وأنواع التعليم (شكل-٢٢) أن هناك تباينات واضحة بين المراحل تأتي في المقدمة مرحلة التعليم الأساسي فالثانوي الزراعي والعام.

شكل (١٨) انحراف متوسط الكثافة عن المعدل المستهدف على مستوى المحافظات ٢٠١٣/٢٠١٢

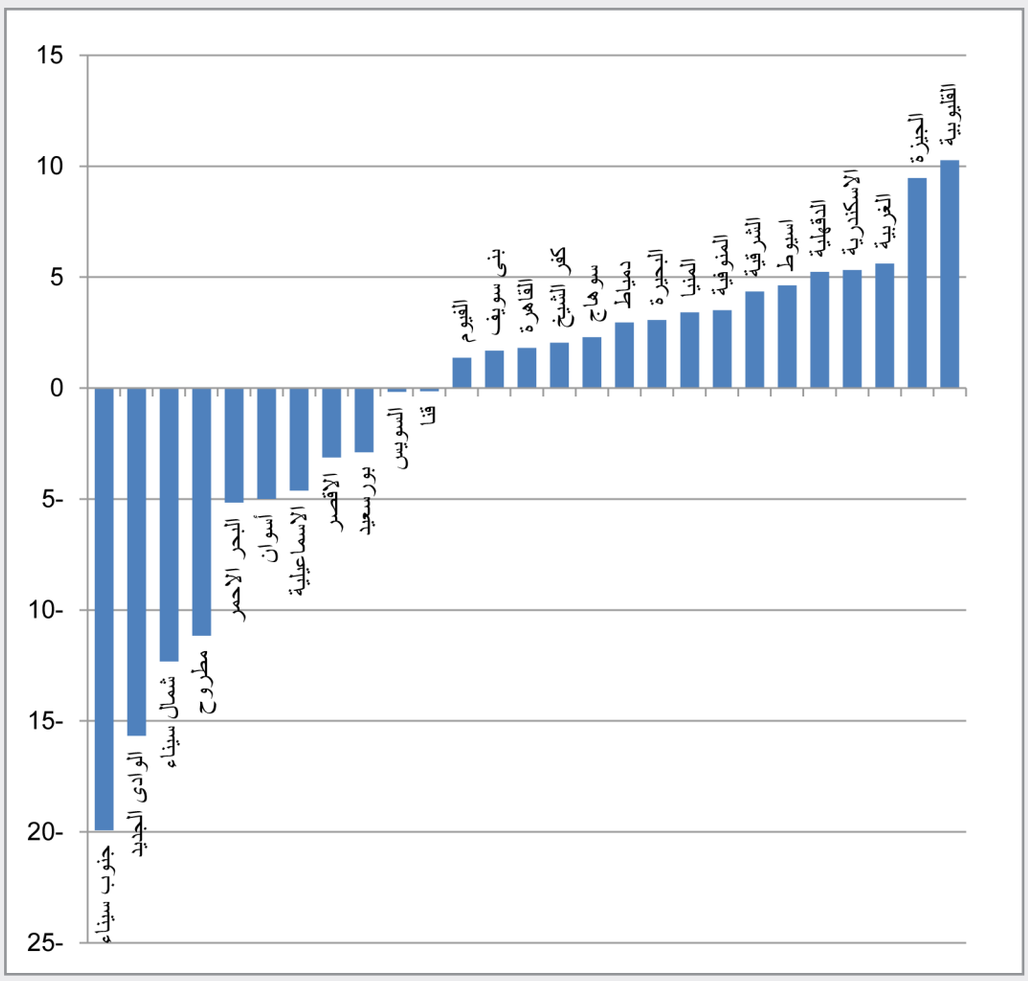

شكل (١٩) جملة المبانى المدرسية والمدارس والفصول والتلاميذ (مراحل) ٢٠١٣/٢٠١٢

شكل (٢٠) خريطة توزيع المبانى المدرسية والمدارس بالمحافظات ٢٠١٣/٢٠١٢

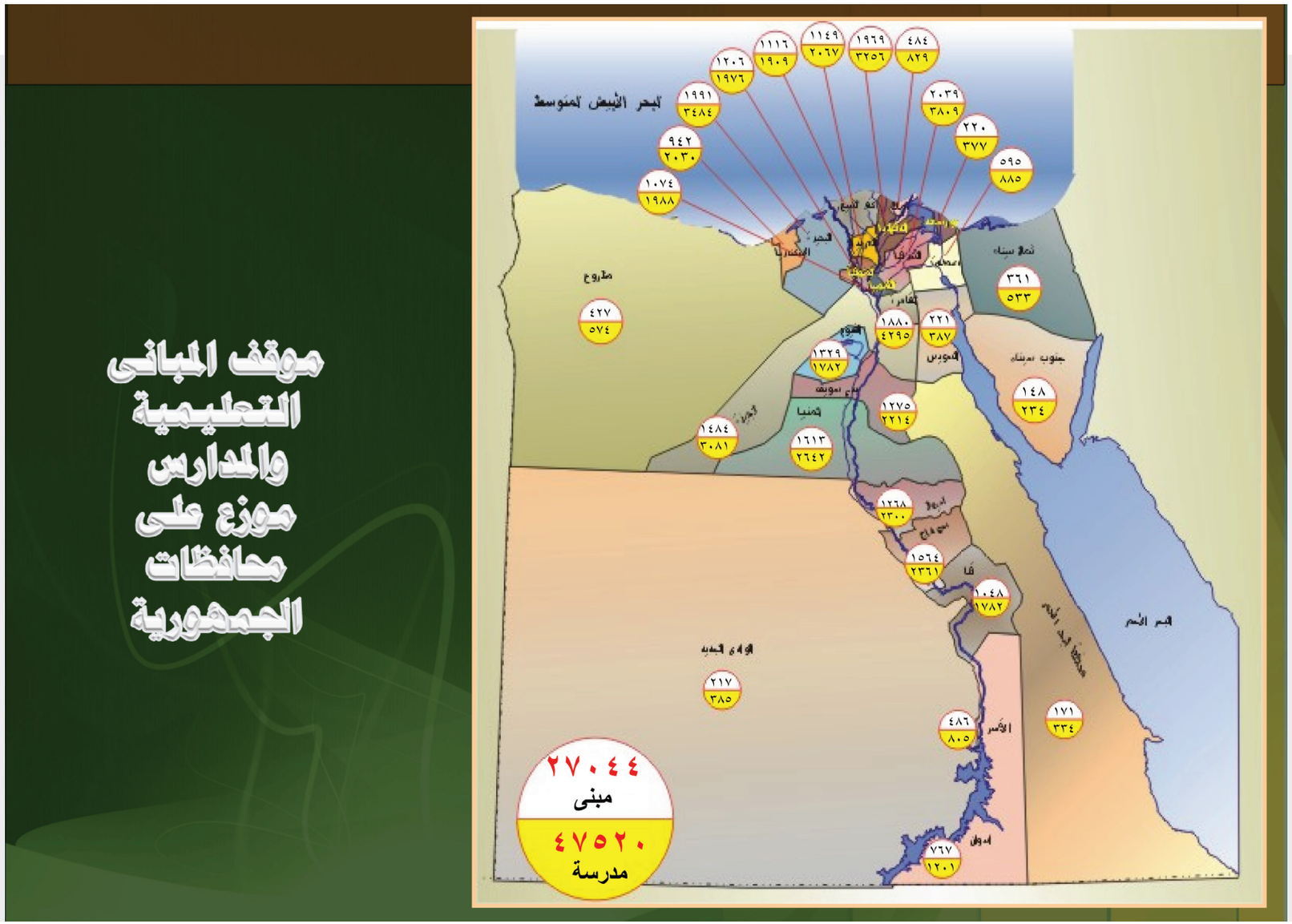

جدول (١٣) أعداد المبانى الدراسية والفصول الدراسية والمدارس والتلاميذ موزعة على المحافظات ٢٠١٣/٢٠١٢

المحافظة	اجمالي عدد المباني المدرسية والفصول الدراسية		اجمالي عدد المدارس والتلاميذ والمدرسين		
	عدد المباني	عدد الفصول	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد المدرسين
القاهرة	١٨٨٠	٤٩٩٧٤	٤٢٩٥	١٩٠٥٥٧١	٩٤١٩٥
الاسكندرية	٩٤٢	٢١٣١٦	٢٠٣٠	١٠٣٦٤٠٨	٥٢٠٩٠
بورسعيد	٢٢٠	٤٢٦٩	٣٧٧	١٣٢٣٦٠	١١٤٥٥
السويس	٢٢١	٤٧٧٩	٣٨٧	١٤٥٩٥٤	٨٩٥٠
دمياط	٤٨٤	٧٣٩٨	٨٢٩	٢٩٩١٢٤	٢٣٢٨٣
الدقهلية	١٩٦٩	٢٨٦٥٣	٣٢٥٦	١١٧٨٨٣٥	٧٣٧١٧
الشرقية	٢٠٣٩	٢٧٦٨٧	٣٨٠٩	١٢٩٦٤٠٠	٧٥٠٧٢
القليوبية	١٠٧٤	٢٣٧٠٩	١٩٨٨	١١٢٢٩٢٥	٥٠٩٧٥
كفر الشيخ	١١١٦	١٥٥٢٢	١٩٠٩	٦٠١٢٠٤	٣٣٧٠٧
الغربية	١١٤٩	١٩١٢٧	٢٠٦٧	٩١٤٧٩٨	٥٠٠٦٥
المنوفية	١٢٠٦	١٩٤٠٨	١٩٧٦	٨٢٩٢١٣	٤٨٤٣٣
البحيرة	١٩٩١	٢٥٤٦٤	٣٤٨٤	١١٥٧٠٥٢	٥٤٩١٦
الاسماعيلية	٥٩٥	٧٥٣٧	٨٨٥	٢٥٥٣٨٣	١٤٤٤٢
الجيزة	١٤٨٤	٣٢٧٩٧	٣٠٨١	١٦٧٧٣٩١	٥٧٢٦١

المحافظة	اجمالي عدد المباني المدرسية والفصول الدراسية		اجمالي عدد المدارس والتلاميذ والمدرسين		
	عدد المباني	عدد الفصول	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد المدرسين
بني سويف	١٢٧٥	١٥٤٦٢	٢٢١٤	٦٠٨٨٦٦	٢٦٦٩٩
الفيوم	١٣٢٩	١٤٥٦٠	١٧٨٢	٦٢٤٨٨٧	٢٦٩٢٢
المنيا	١٦١٣	٢١٧٥٠	٢٦٤٢	١١٥١٦٨٥	٤٩١٦٧
اسيوط	١٢٦٨	١٧٥١٦	٢٣٠٠	٨٩٢٣٦٥	٣٩٩١٧
سوهاج	١٥٦٤	٢٠٤٥٥	٢٣٦١	٩٥٠٥٩٩	٤٩٠٠٤
قنا	١٠٤٨	١٤٧١٠	١٧٨٢	٦٤٦١٦٦	٣٤٣٤٥
اسوان	٧٦٧	٨٩١٩	١٢٠١	٣٠٢٥٢٤	١٨٠١٩
البحر الاحمر	١٧١	٢٤٨٨	٣٣٤	٧١٢٥٧	٤٧٢٠
الوادي الجديد	٢١٧	٢١١٨	٣٨٥	٥١١٤٣	٧٧٨٤
مطروح	٤٢٧	٣٢٤١	٥٧٤	٩٣٢٦١	٤٣٢٢
شمال سيناء	٣٦١	٣٤٨١	٥٣٣	٩٨٢٣٥	٧٩٤٥
جنوب سيناء	١٤٨	١٠٩٧	٢٣٤	٢١٨٨١	١٩٤٩
الاقصر	٤٨٦	٦٠٤٥	٨٠٥	٢٣٣٢٩٩	١٣٧٠٥
الاجمالى	**٢٧٠٤٤**	**٤١٩٤٨٢**	**٤٧٥٢٠**	**١٨٢٩٨٧٨٦**	**٩٣٣٠٥٩**

شكل (٢١) توزيع المبانى المدرسية بالمحافظات ٢٠١٢/٢٠١٣

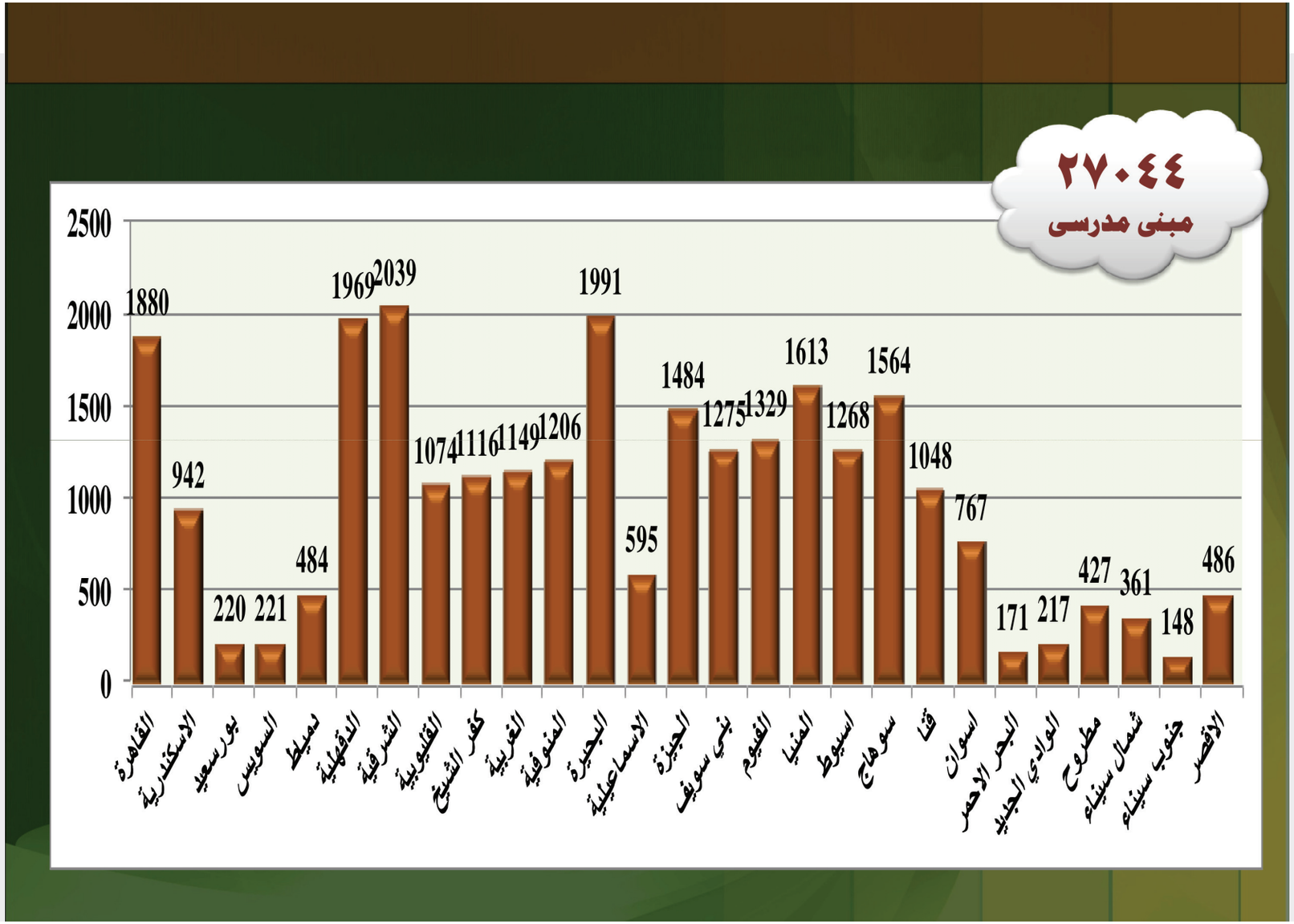

إن البعد الثالث لتحليل الكثافة يتمثل في تقسيمها إلى شرائح فالشكل رقم (٢٣) يعطي مثلاً لتحليل الكثافة إلى شرائح في مرحلة رياض الأطفال، حيث تشير الإحصاءات إلى أن متوسط الكثافة لسنة ٢٠١٢/٢٠١٣ كان ٣٤ طفلاً/فصل وهو و إن كان يقل عن المعيار المستهدف للهيئة العامة للأبنية التعليمية وهو ٤٠ طفلاً/فصل إلا أنه يتضح من الشكل رقم (٢٣) أن الشريحة (من ٣٠ وأقل من ٤٠) هي أكبر الشرائح وأن الشريحة (من ٦٠ وأقل من ٧٠) هي أقل الشرائح، وتجدر الإشارة إلى أن الشريحة (أقل من ٢٠) من نصيب المحافظات الحدودية مثل محافظة الوادي الجديد ومحافظة سيناء وكذلك محافظة مطروح.

شكل (٢٢) توزيع متوسط كثافات الفصول وفق مراحل التعليم ٢٠١٣/١٢

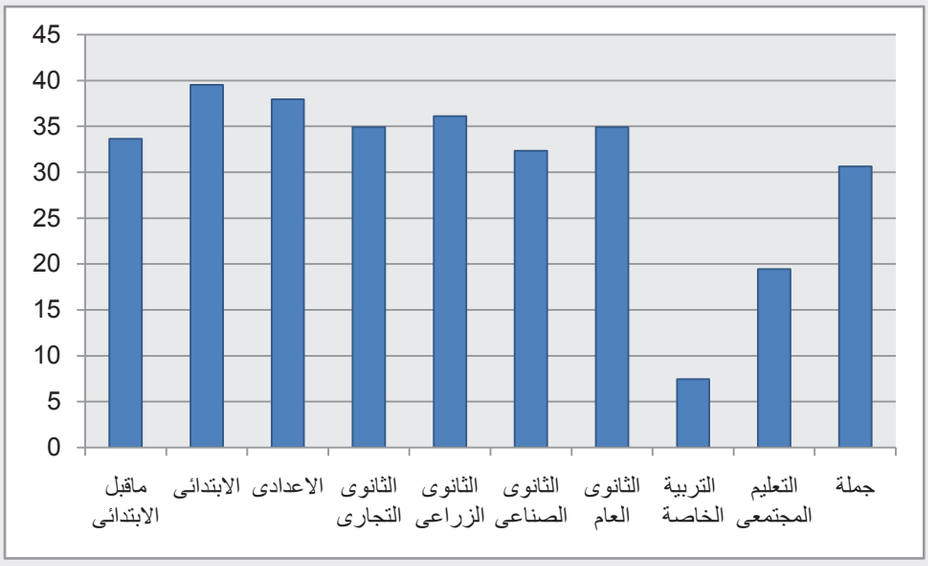

شكل (٢٣) : توزيع شرائح الكثافة بفصول رياض الأطفال١٢ /٢٠١٣

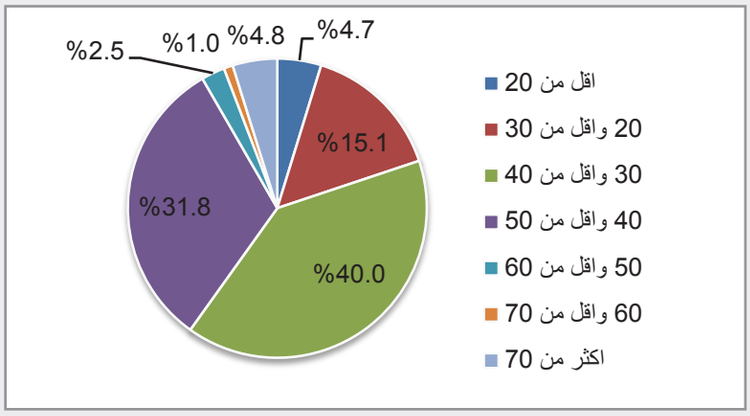

مظهر آخر للعجز في الأبنية التعليمية وهو تعدد الفترات الدراسية، وقلة عدد المدارس التي تعمل بنظام اليوم الكامل مما يؤثر سلبًا على زمن التعلم الفعال، فقد

تقديم تعليم جيد
لكل طفل

ورد في التقرير الصادر من الإدارة العامة للتعليم الابتدائي أن عدد المدارس الابتدائية التي تعمل بنظام اليوم الكامل ٦٥٥٨ مدرسة، و يبلغ عدد المدارس الصباحية والتي لا تعمل معها مدارس أخرى ٤٢٣ مدرسة، عدد المدارس الصباحية والتي تعمل معها مدارس أخرى ولكن من مراحل تعليمية أخرى مثل الإعدادي ٣٤١٥ مدرسة، عدد المدارس التي تعمل على فترتين (ممتدة) ٩٨٢ مدرسة، عدد المدارس التي تعمل في فترة ثانية ٨٤٢ مدرسة المدارس التي تعمل في فترة ثالثة ٢٩ مدرسة. أما بالنسبة للمدارس الإعدادية فقط ٣٦,٣٪ منها تعمل بنظام اليوم الكامل.

يضاف إلى ما سبق اختفاء قاعات الأنشطة والملاعب والصالات متعددة الاستخدامات من الكثير من المدارس للتوسع في الحجرات الدراسية، مما ضاعف من الأثر السلبي لتعدد الفترات على ممارسة الأنشطة اللاصفية، بل إنه قد قضي عليها تمامًا في كثير من الأحوال، وهذا لم ينتقص فقط من الوظيفة التربوية للمدرسة، ولكن أيضًا قضى على جاذبيتها لقطاع كبير من التلاميذ.

تأهيل المعلمين

يُعتبر المعلم في كل الأزمنة والأمكنة محور العملية التعليمية ومركزها الرئيس، إذ إن جميع العوامل المساندة له كالمنهج والطلبة والكتاب وغيرها لا تسطيع التأثير أو تطوير مسيرة التعليم دون أن تمر بالمعلم.

شكل (٢٤) توزيع المعلمين في مستويات وأنواع التعليم وفق مؤشرات الكفاية والتأهيل التربوي٢٠١٢/٢٠١٣

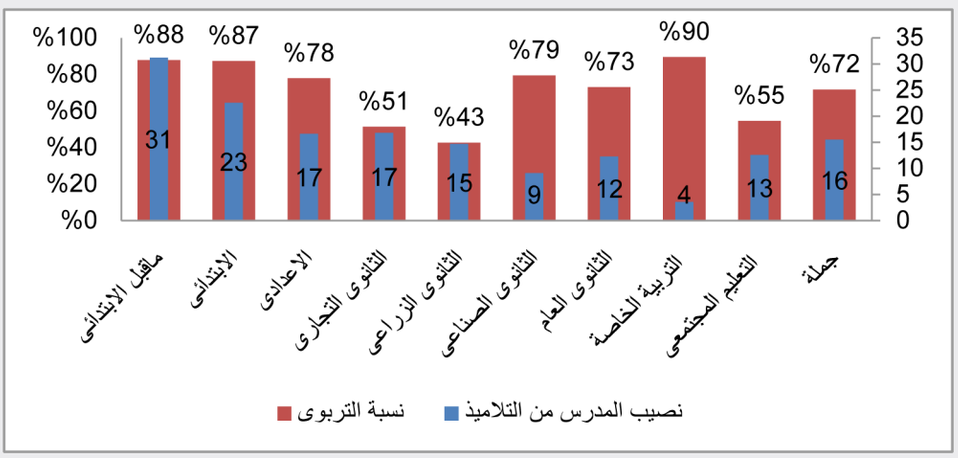

يوضح الشكلان (٢٤،٢٥) أن هناك وفرة فى المعلمين من حيث العدد، حيث إن نسب المعلمين إلى التلاميذ متدنية في جميع المراحل باستثناء مرحلة رياض الأطفال، وفي جميع المحافظات باستثناء مطروح، وهي منخفضة بدرجة ملحوظة في التعليم الثانوي بأنواعه إلا أن هذه الوفرة

العددية في المعلمين لا يصاحبها تأهيل تربوي، فنسبة ٣٠٪ تقريبًا من جملة المعلمين غير مؤهلين تربويًا، كما أن هناك ما يقرب من ٢٥٪ تقريبًا من معلمي المدارس الحكومية الإعدادية والثانوي العام غير المؤهلين تربويًا. ولهذا الأثر السلبى المباشر على مدى جودة العملية التعليمية وخاصة في ظل برامج تنمية مهنية ضعيفة، وتأهيل تربوي غائب تمامًا. في المقابل ارتفعت نسبة المؤهلين تربويًا بالمدارس الخاصة من ٥٠,٢٪ إلى ٦١٪ خلال خمس سنوات المنتهية في ١٣/٢٠١٢. من جانب آخر تشير مؤشرات العجز والزيادة في مختلف مستويات التعليم إلى عدم اتساق المؤهلات والتخصصات مع الاحتياجات التدريسية الفعلية، إلى جانب سوء التوزيع الجغرافي (شكل ٢٥) لهذه القوة التدريسية يؤكده وجود عجز ملحوظ في العديد من المواد الدراسية يقابله زيادة كبيرة في مواد أخرى، فعلى الرغم من أن عدد معلمي المرحلة الابتدائية بلغ ٣٩٠٧٤٩ معلمًا في (٢٠١٣/٢٠١٢) منهم ٨٧٪ مؤهلين تربويًا، إلا أن هناك عجزًا في المعلمين يصل إلى ٨٦١١٦ معلمًا يشمل جميع التخصصات في حلقة التعليم الإبتدائى، وتشير البيانات المتاحة إلى أن هناك عجزًا في أعدادالمعلمين ببعض المحافظات مقابل زيادة في محافظات أخرى على مستوى كل تخصص، مما يعطى مؤشرًا إلى أن المشكلة ليست عجز معلمين فقط، ولكنها مقترنة بسوء توزيع للمعلمين، وضعف توظيفهم بالمدارس، ويرجع ذلك لعدم دقة البيانات وضعف التخطيط، كما يرجع لأسباب سياسية واجتماعية.

شكل (٢٥) توزيع المعلمين على المحافظات وفق نسبة المؤهلين تربويًا ونصيب المعلم من الطلاب٢٠١٢/٢٠١٣

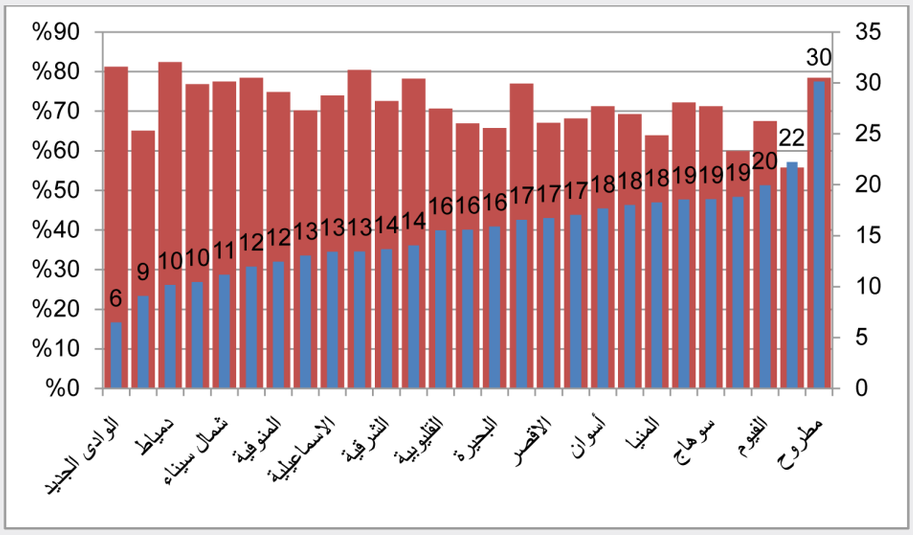

إن إنشاء وتطبيق كادر المعلمين يشكل أحد المداخل التي يتوقع أن يكون لها تأثيرًا إيجابيًا على التنمية المهنية للمعلمين، وتوفير طاقة توجيهية على مستوى

المدرسة تتمثل في المستويات العليا من الكادر (معلم خبير/ كبير معلمين) إلى جانب توفير حافز مادي للمعلمين كدافع لتحسين مستوى الأداء في الفصل، ويتضح من الشكل (٢٦) أن عدد الغالبية من المعلمين تقع في درجة معلم أول ومعلم أول أ، ويلاحظ أنها تتركز في المرحلة الابتدائية في حين تزيد الدرجات العليا من الكادر في المرحلة الثانوية.

شكل (٢٦) توزيع المعلمين في مستويات وأنواع التعليم وفق كادر المعلم٢٠١٣/١٢

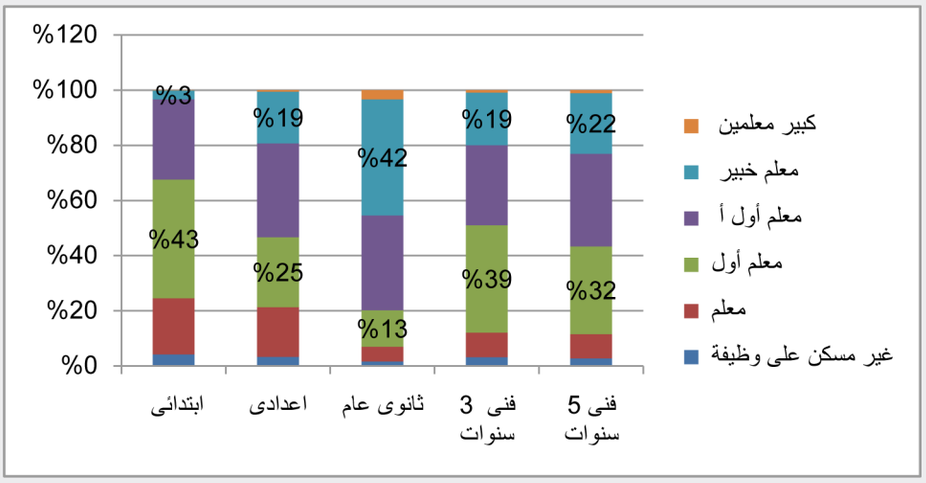

المنهج الدراسي وطرق وأساليب التعليم والتعلم:

تشكل المناهج الدراسية محور اهتمام جميع أصحاب المصلحة في النظام التعليمي من تلميذ ومعلم وموجه وإداري وولي أمر ، ومن خلفهم مجتمع يتطلع لما تنتجه هذه المناهج من كوادر جيدة التأهيل يستند عليها في التنمية بكل أبعادها. ومن هنا كان تطوير المناهج الدراسية قضية مطروحة في أية استراتيجية للإصلاح لضمان تحديثها بما يتماشى وخصائص ومتطلبات كل عصر.

إن أهداف المناهج ومحتواها وما يرتبط بها من طرائق التعليم والتعلم وأساليب للتقويم، تحدد المواد التعليمية وتكنولوجيا الاتصال الداعمة وبرامج تدريب المعلمين والموجهين، بل وتصميم وشكل الحجرة الدراسية، ومن هنا تقع المناهج الدراسية في مصر في بؤرة الاهتمام التربوي على المستويين المؤسسي والأكاديمي، إلا أنه مازالت هناك قضايا تبحث عن حلول:

- بعض المناهج تعاني من الجمود عن مسايرة الاتجاهات الحديثة وارتباطها بمجتمع التعلم واقتصاد المعرفة ، حيث لا تتيح للطالب فرصًا كافية للابتكار والإبداع والتفكير الناقد أو تبنى بداخله القدرة على المبادرة الفردية ، واحترامها ، والتنافس الشريف والعمل في فريق؛ إضافة إلى وجود القصور في البرامج التدريبية على التعلم الذاتي وتنمية المهارات طبقًا لمتغيرات سوق العمل ، وتحديد المهارات المطلوبة وتوصيف المهن.

- ضعف انتقال أثر تدريب المعلمين إلى القاعات الدراسية، فما زالت طرائق التدريس تستند في معظم الأحيان على مفهوم تقليدي للتدريس، يظهر فيه المعلم كمصدر وحيد للمعرفة والسلطة العلمية، وهى أساليب تكرس الحفظ والتلقين، وتكرس قيم الإذعان والطاعة السلبية وظاهرة هيمنة ثقافة الصمت في المجتمع.

إن هذه التحديات يمكن إرجاعها إلى غياب الرؤية الشاملة في تجديد المناهج، والارتكان فى عملية التحديث إلى مفهوم الاجتزاء الذي يقوم على خلط أجزاء من مناهج دولية غير متجانسة، وكذلك انفصام المنهج وطرائق التعليم والتعلم عن الواقع الحالي للبيئة المدرسية، وبرامج تأهيل الكوادر التربوية المختلفة مع ضعف مشاركة المعلمين في المناقشات الخاصة بالمناهج والمهارات المطلوب تعلمها وضعف مساهمتهم في بناء المواد التعليمية المساعدة حتى داخل حجرات الدراسة.

مصادر التعلم:

إن من أهم القضايا الراهنة المتعلقة بالمصادر التعليمية وطرائق التدريس التركيز على الكتب المدرسية فقط، واعتبارها المصدر الوحيد للمعلومات، وتجاهل الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية التعليم والتعلم، كما أن نظام التقويم التقليدي يتحمل قسطًا كبيرًا في كون الكتاب المدرسي هو المصدر الوحيد للعملية التعليمية، حيث يعمل التلاميذ على الإتقان الكامل لمحتوى الكتاب عن طريق استظهار تلك الأجزاء التي أكد عليها المعلمون في أثناء عملية التدريس. وتفشل محاولات إدخال أنشطة إضافية في عملية التعليم، حيث ينصب اهتمام التلاميذ على ما سوف يحتويه الامتحان.

وقد صاحب الاعتماد التام على الكتاب المدرسي تفاقم لتحديات أخرى، وهي:

- زيادة الطلب على الكتب الخارجية المتاحة في الأسواق، والتي ينتجها القطاع الخاص، وتستخدم جنبًا إلى جنب مع الدروس الخصوصية ولا تضيف شيئًا سوى تكريس ثقافة الصمت وهدر الموارد.
- صعوبة الالتزام بالدورة الزمنية لتوزيع الكتب المدرسية، بما في ذلك كتاب دليل المعلم والتي غالبًا ما تصل بعد بدء العام الدراسي، وتنتج منفصلة عن الكتاب المدرسي، مما يقلل من فائدتها التربوية.

تناولت وزارة التربية والتعليم القضايا السابقة فيما يتعلق بالتدريس و المصادر، بإدخال طرائق وأساليب تدريس قائمة على مفهوم «التعلم النشط». وقد طبقت تلك الأساليب على السنوات الثلاث الأولى من المرحلة الابتدائية بدءًا من عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. ويتطلب التعلم النشط تطبيق «استراتيجيات التعلم المتمركز على التلميذ»، ويصاحب هذا التوجه تطبيق العديد من التقنيات منها: العمل الجماعي (أو عمل الأقران) والتعلم التعاوني، كم يتطلب «التعلم النشط»، تنمية قدرة المعلمين على دمج تكنولوجيا التعليم في عمليات التعليم والتعلم داخل حجرة الدراسة من ناحية، وإنتاج مواد تعليمية مساعدة وفق احتياجات التلميذ من ناحية أخرى كما يكتشفها المعلم في الموقف التعليمي، وبذلك يتفادى المعلم الاعتماد على الكتاب كمصدر وحيد للتعلم. هذا ويتطلب التعلم النشط نوعًا جديدًا من نظم التقويم وهو التقويم الشامل والمستمر للمتعلمين.

نظم التقويم

يوجد عدد من القضايا المرتبطة بتقويم تحصيل التلاميذ، ومن أكثرها أهمية الحاجة إلى دمج ممارسات التقويم في عمليات التعليم والتعلم، وخاصة إذا ما أخذ بتطبيق «مدخل التعلم النشط»، كما هو حادث الآن في الصفوف الثلاثة الأولى في التعليم الابتدائي. ويهدف دمج التقويم في عمليات التعلم والتعليم إلى التأكيد على قدرة التلاميذ على تجاوز حدود الكتاب المدرسي في تطبيقهم للمعارف وقدرتهم على تجاوز حدود الاستظهار، حتى يصبحوا متعلمين قادرين على البحث والوصول إلى المعلومات وتحليلها، وكذلك القدرة على التوصل إلى المعارف وممارسة التفكير الناقد والإبداعي. هذا مع تجنب التركيز على الامتحانات النهائية – ذات الفرصة الواحدة– والاهتمام بالتقويم البنائي وما له من مزايا تربوية.

لقد بُذِلت محاولات في الآونة الأخيرة لإحداث تغيير في نظام التقويم وخاصة في السنوات الأولى من المرحلة الابتدائية، والذى يرتكز على المعايير القومية؛ وهو التقويم الشامل حيث يعتمد التقدير النهائي في الصفوف الابتدائية (١-٣) على درجة الامتحان، إضافة إلى أداء التلميذ في الأنشطة ، وملف إنجازات التلميذ. ومن المأمول أن يصبح التقويم الشامل بمثابة نموذج لإصلاح أساليب التقويم في المستويات التعليمية المختلفة، والتي تتكامل مع التعلم النشط الذى تجرى الآن ممارسته في الصفوف الثلاثة الأولى.

وعلى الرغم من أنه لم يتحدد بعد مدى نجاح تطبيق نظام التقويم الشامل في المراحل التعليمية الأعلى، فإنه من المؤكد أن إدخال أي تغييرات في المجالات التربوية مثل إعداد المعلمين أو إصلاح المناهج الدراسية لا بد وأن تتسق وتغيير نظام التقويم كجزء من هذا التغيير، بحيث يضمن دمج عملية التقويم ضمن عمليات التعليم والتعلم ذاتها، في شكل تقويم مستمر. ولذلك تعنى هذه الخطة

الاستراتيجية بتحديث وتجديد و إصلاح نظام الامتحانات بالكامل، بما في ذلك نظام امتحان الثانوية العامة، وبناء نظم حديثة للتقويم على نحو يدعم تنمية التلاميذ و يؤدى إلى نجاح الجهود الحالية للتطوير.

تكنولوجيا التعليم:

على الرغم من الاهتمام بتزويد المدارس بتكنولوجيا المعلومات والاتصال منذ ما يزيد عن عقدين من الزمان واستثمار الكثير من الموارد المالية فى هذا الاتجاه، فإنه مازال هناك قصورٌ في البنية التحتية للتكنولوجيا بالمدارس ، فعلى سبيل المثال، تصل نسبة المدارس الابتدائية غير المجهزة بالتكنولوجيا إلى نحو ١٤٠٠٠ مدرسة بنسبة حوالى ٨٥٪ من عدد المدارس الحكومية؛ كما ورد بخطة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٣/٢٠١٢، كما أن ٢٧,٤٪ فقط من مدارس التعليم الإعدادى مزودة بمعامل للحاسب الآلى، فمن بين ٩٠٠٥ مدرسة تشغل ٧٩٠٠ مبنى مدرسى، هناك ٢١٦٣ معملاً للحاسب الآلى، هذا على الرغم من أن مادة الحاسب الآلى من المواد العملية الآساسية بتلك الحلقة التعليمية. مع الأخذ فى الاعتبار أن مجرد توفير المعامل لا يفى بتحقيق جودة التعليم ما لم توظف تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالشكل الأمثل، وبما يدعم عملية التعليم والتعلم بالفصل المدرسى.

الكفاءة الداخلية:

- يمثل الغياب والرسوب والتسرب من التعليم مشاكل خطيرة تهدد كفاءة النظام في حلقة التعليم الابتدائي. لقد بلغ متوسط عدد أيام غياب التلميذ في المرحلة الابتدائية ٥,٤يوم/تلميذ في ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، كما تشير إحصاءات وزارة التربية والتعليم للعام ٢٠١٢/٢٠١١ إلى أن نسبة التلاميذ المنقطعين لمدة عامين متتاليين تقل عن ١٪ من جملة الطلاب حيث بلغت ٠,٧٢٪ بمعدل ٠,٩٪ للبنين و٠,٦٪ للبنات. هذه النسب و إن بدت صغيرة إلا أن ترجمتها إلى أعداد في منظومة تضم ملايين التلاميذ يظهر أن هناك مشكلة تحتاج لسياسات جادة لحلها، فعدد التلاميذ المنقطعين عن التعليم في حلقة التعليم الابتدائي قد وصل إلى٩٦٤٤٠ منهم ٤٣٨٠١ بنين و ٢٥٦٣٩ بنات. وبنسب مئوية ٦٣٪ و٢٧٪ من جملة التلاميذ المنقطعين على الترتيب، وهو ما يؤشر إلى أن نسبة المنقطعين من البنين في شريحة المنقطعين في المدارس الابتدائية تزيد بشكل جوهري على نسبة البنات، وذلك على الرغم من أن نسبة البنات المقيدات لا تختلف بشكل كبير

عن نسب البنين المقيدين، حيث كانت ٤٨٪ للبنات في مقابل ٥٢٪ للبنين، وكما سبقت الإشارة لا توجد فروق في معدلات القيد[٩].

- ارتفاع معدلات التسرب؛ حيث بلغ المعدل الإجمالي للتسرب في التعليم الإعدادى ٦٪، الأمر الذى يعنى أن نسبة الفاقد بهذه الحلقة التعليمية مرتفعة إلى حد ما. وكانت أكبر المحافظات من حيث معدل التسرب (مطروح- سيناء الجنوبية- بنى سويف)، حيث بلغت معدلاتها ١٣,٨٪- ١٢,٣٪- ١١,٥٪ على التوالى.
- الغش في الامتحانات أحد الظواهر السلبية التي تنتشر بين تلاميذ التعليم الأساسي وترتفع النسبة في الريف عنها في الحضر، كما ترتفع بين الفقراء عن الأغنياء، (التقرير النهائي لمسح النشء والشباب في مصر الذى صدر في يناير ٢٠١١ بالتعاون بين مجلس الوزراء ومجلس السكان الدولي).

المخرجات:

إن أحد المؤشرات الرئيسة التى يعتمد عليها فى تقييم جودة المخرجات فى مراحل التعليم قبل الجامعى يتمثل فى مستوى أداء التلاميذ، وتقتصر البيانات المتاحة على تقييم المجال المعرفى، وقد تم تلخيصها فيما يلى:

- ٣٥٪ أو يزيد من تلاميذ حلقة التعليم الإعدادية لا يجيدون القراءة والكتابة. يعكس هذا المعدل ضعف مستوى الخدمة التعليمية بهذه الحلقة التعليمية من جانب، وناتج الحلقة التعليمية السابقة عليها من جانب آخر، بما فى ذلك الأدوات والمعايير التى سمحت بانتقال تلاميذ من مرحلة إلى آخرى، وهم لم يحققوا الحد الأدنى من المهارات الأساسية المطلوبة بنهاية الحلقة.
- من بين ٤٨ دولة، حققت مصر المرتبة الـ ٣٨ في الرياضيات، والـ ٤١ في العلوم في المسابقة العالمية TIMSS في عام ٢٠٠٧. بوجه عام، فقد كان أداء الغالبية العظمى من التلاميذ في مادتى الرياضيات والعلوم منخفضًا، حيث جاء أداء معظم التلاميذ المصريين عند مستوى أقل من المتوسط الدولي المنخفض.
- وفقًا لنتائج الاختبار القومي المقنن SAT ٢٠١٠، كان متوسط تحصيل التلاميذ في مدارس العينة أقل من ٥٠٪، في مواد (اللغة العربية، والعلوم، والرياضيات). كان الاختلاف بين المحافظات، وحتى داخل المحافظات والإدارات ذاتها، واسعًا في مادتي الرياضيات والعلوم. وكان أداء محافظات الوجه البحري أفضل من أداء محافظات الوجه القبلي.
- هناك عزوف من خريجي التعليم الإعدادي عن الالتحاق بالمسار العلمي بالتعليم الثانوي

٩ http://services.moe.gov.eg/books/012013/main_book2013.html

العام؛ فهناك ١٠٪ فقط من بين خرجيه يسلكون ذلك المسار، بينما يسلك البقية مسار التعليم الفني، أو المسار الأدبي بالتعليم الثانوي العام. ويظهر من الأعداد المقيدة فى القسمين العلمي والأدبي، حيث لم تبلغ نسبة الطلاب الملتحقين بالقسم العلمي سوى (٢٨,٢٪) في العام الدراسي (٢٠١٢/٢٠١١)، بينما بلغت النسبة المئوية للطلاب الملتحقين بالقسم الأدبي (٧١,٨٪)، مما يؤدى إلى غلبة الجانب النظري على الجانب العملي في خريجي المرحلة، مما يعوق تحقيق الأهداف المرتبطة بالجوانب العملية والتطبيقية، كما يتعارض مع أهمية التوجه العلمي الذى يجب التوسع فيه

الكفاءة الخارجية

إذا كان التقويم يهتم بقياس مدى قيام المؤسسة التعليمية بتحقيق أهدافها، فإن الإنجاز هو تقويم لأداء المؤسسة التعليمية ولكن من قبل أطراف ترتبط بمخرجات هذه المؤسسة أو الأبناء الذين تخرجوا منها، وفي مقدمة هذه الأطراف، يأتي سوق العمل الذي يحتاج إلى ما توفره المؤسسة التعليمية من أفراد يستطيعون النهوض بمتطلبات هذا السوق، وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة المتعطلين ممن أنهوا التعليم دون المتوسط تبلغ ٦,٥٪ من إجمالي عدد العاطلين، بينما تبلغ هذه النسبة لمن أتموا التعليم الثانوي ٢٨,٣٪، وتعكس هذه البيانات عدم ملاءمة مخرجات النظام التعليمي لمتطلبات سوق العمل . أما الطرف الأصيل الثاني الذي له حق تقدير كفاءة طلاب الثانوي العام فهي مؤسسات التعليم الجامعي التي يتم إعداد هؤلاء الطلاب لها، وتؤكد نتائج الدراسات العديدة لهذه القضية أن المدرسة الثانوية العامة لا تنجح في تهيئة طلابها لمواصلة الدراسة في الجامعة، وفي هذا الاتجاه تؤكد تقارير المجالس القومية المتخصصة قبول الجامعات خلال السنوات الأخيرة لطلاب لا يصلح مستواهم للتعليم الجامعي، مما أدى إلى فشل أكثرهم في دراستهم الجامعية، وهكذا فقد أخفقت المدرسة الثانوية العامة في تحقيق هدفيها الأساسيين: تهيئة الطلاب لدخول سوق العمل، وتهيئتهم لمواصلة التعليم في الجامعة .

إن السعى وراء الالتحاق بالتعليم العالي كهدف واحد للتعليم قبل الجامعي، حال دون تحقيق الأهداف الأخرى، بالرغم من أنه لم يتحقق هو ذاته بالشكل المنشود، «فنسبة الطلاب المقبولين بالجامعات المصرية والمعاهد العليا والمتوسطة من نسبة الناجحين لم تبلغ سوى (٧١,٢٪) فقط في العام الدراسي (٢٠١١/٢٠١٠)أي أن نسبة تبلغ (٢٨,٨٪) تمثل عدد (٩٨٣١٥) طالباً/طالبة من الناجحين في الثانوية العامة لم

يتحقق لهم الهدف، كما أن عددًا غير قليل من المقبولين بالجامعات لم يتم توزيعهم طبقًا لما يتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم وحاجات المجتمع المصري فى ضوء المتطلبات العالمية.

خلاصة الجودة

وفقًا للعديد من التقارير الدولية المهتمة بشأن التعليم المصري، فإن مصر قد خاضت شوطًا كبيرًا في مجال إتاحة الخدمة التعليمية بشكل عام. وفيما يتعلق بمستوى جودة الخدمة التعليمية؛ فقد أشارت تلك التقارير إلى أن التحدي الحقيقي الذى يواجه نظام التعليم قبل الجامعي في مصر هو مدى قدرته على تحسين مستوى تلك الخدمة.

تواجه الجودة عدة أمور رئيسة أهمها: تقليل كثافة الفصول ومواجهة تدنى مستويات الأداء للطلاب في جميع مراحل التعليم، وخفض نسبة الرسوب والتسرب والغياب، ومواجهة ظاهرة الغش ومعالجة ضعف المستوى في القراءة والكتابة والحساب لدى بعض التلاميذ والاهتمام بممارسة الأنشطة المدرسية واستخدام التكنولوجيا بما يناسب كل مرحلة، وتطبيق التعلم النشط والتقويم الشامل، والتأكيد على التعلم المتمركز على الطفل ، وتأهيل المدارس والمعلمين والموجهين لتطبيق التعلم النشط كاستراتيجية لتحسين مستوى جودة العملية التعليمية.

ثالثًا : محور كفاءة نظم إدارة قطاع التعليم

لقد خضع قطاع التعليم قبل الجامعي مثله مثل قطاعات الدولة الأخرى للإدارة المركزية التى تمتد جذورها في مصر لما يزيد عن ٥٠٠٠ سنة (مايفيلد، ١٩٩٦)، ومضمونها: «أن الحكومة المركزية تجمع الأدوار الخاصة بعمليات التخطيط والموازنة والتمويل وتخصيص الموارد والتنظيم والمتابعة/ التقويم وتوصيل الخدمة». (تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤).

ومع ظهور برامج إصلاح التعليم الأساسي والثانوي في نهاية تسعينيات القرن الماضي، طغى على السطح مفهوم تحسين كفاءة النظم كمجال ثالث للإصلاح بجانب مجالي الإتاحة والجودة، وذلك كضرورة لترشيد كفاءة استخدام الموارد المتاحة وهي محدودة بالمقارنة بحجم النظام التعليمي، وكذلك كضمان الفعالية في تحقيق أهداف القطاع. خلال عام ٢٠٠٢ ظهر مفهوم اللامركزية محدودًا بتفويض سلطة وزير التربية والتعليم إلى محافظ الإسكندرية، وصاحب ذلك بداية تأسيس تجربة المشاركة المجتمعية بالإسكندرية وبعدها اتسع التفويض ليشمل محافظات أخرى إلى جانب الإسكندرية ليصل عدد المحافظات إلى ٧ محافظات مع اقتصار التفويض على مجال الإدارة التربوية ومحدود بسلطة وزير التربية والتعليم وفق الاتفاق مع سائر الوزارات المعنية، المالية، والتنمية الإدارية، على وجه الخصوص. واتسع الاهتمام باللامركزية عام ٢٠٠٥

ليمتد لبقية المحافظات حينما تقدمت الوزارة بمشروع تفعيل اللامركزية في ضوء نصوص قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وقانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، وباعتبار أن اللامركزية حق لجميع المحافظات في حدود النصوص القانونية القائمة المشار إليها. وفي عام ٢٠٠٦ تبنت وزارة التربية والتعليم إطارًا عامًا للسياسات وفتح آفاقًا جديدة للتطبيق الشامل لمفهوم كفاءة النظم والإدارة، في ظل التأصيل المؤسسي للامركزية، وفي إطار شامل يواكب التوجه الجديد للدولة نحو تأسيس المجتمع المدني والتوسع في اللامركزية وتعزيز فرص المشاركة المجتمعية. وقد توالت بعد ذلك خطوات ترسيخ اللامركزية من خلال تشريعات منها صلاحيات المدرسة في استخدام الرسوم المدرسية، وتطبيق معادلات التمويل والتغذية المدرسية وعمليات الصيانة. وقد صاحب ذلك بناء للقدرات على المستويات الإدارية المختلفة، كما تمت إعادة النظر في الهيكل الإداري لديوان عام وزارة التربية والتعليم.

رغم هذه الجهود فإنه مازالت هناك مركزية قوية في اتخاذ القرار؛ فالتطبيق الفعلي لا يزال محدودًا، فعلى سبيل المثال توضع السياسات العامة للبناء والأولويات، ومواصفات المبنى المدرسي والنماذج الهندسية مركزيًا. كما يعد المنهج شأنًا مركزيًا خالصًا لا تشارك أي من المحافظات في تصميمه، كذلك تتولى القيادات المحلية مناصبها بتوجيه من المركز إلى حد بعيد، وكذلك عملية التدريب وتصميم البرامج التدريبية المختلفة تتم بشكل مركزي.

لقد عانت المنظومة الإدارية لفترات طويلة من تحديات أضعفت من كفاءتها وفاعليتها في تحقيق النتائج المرجوة من القطاع، وهي:

خلل في توظيف الموارد البشرية يتمثل في العديد من المظاهر:

- تضخم في أعداد الإداريين انعكس في زيادة كبيرة في معدل الإداريين إلى المعلمين مقارنة بالمعدلات العالمية، مما يعني إنفاق حصة جوهرية من الأجور في أغراض غير مرتبطة بالتدريس، وقد تحسن الوضع نتيجة لتبني سياسات تقضي بوقف التعيينات الإدارية، كما أن تطبيق كادر المعلمين قد ساعد على عودة نسبة ملحوظة من الإداريين إلى مهنة التدريس.

- تعانى دواوين عموم الوزارة والمديريات والإدارات التعليمية الترهل الشديد في العمالة، وضعف الإنتاجية، وسوء جودة الخدمة بشكل مثير للانتباه. وتشير

المؤشرات إلى أن الزيادة في حجم الهيكل الإداري بقطاع التعليم قبل الجامعي المصري قد وصلت إلى مستويات غير مسبوقة عالميًا (World Bank, ٢٠٠٥). هذه إلى جانب عدم وجود وصف وظيفي لجميع الوظائف والمهام بالقطاع ككل، مع عدم إلمام العاملين بمهامهم ومسئولياتهم وسلطاتهم. كما أن أسلوب اختيار القيادات التعليمية قائم علي الأقدمية وليس الكفاءة مما يؤدى إلى غياب مفهوم القيادة التعليمية، ولا يوجد آلية واضحة لتبادل الخبرات والمعلومات بين المستويات القيادية المختلفة. إضافة لتضارب المسئوليات والاختصاصات والسلطات الحادث على جميع المستويات الإدارية وعلى المستويين المركزي واللامركزي.

- الفائض من المعلمين المعينين ويظهر ذلك المعدلات المنخفضة لنصيب المعلم من التلاميذ في معظم مراحل التعليم مع نقص في التأهيل التربوي.

- على الرغم من توافر بنية تحتية هائلة للتدريب لدى قطاع التعليم قبل الجامعي، لكنها ليست مستغلة الاستغلال الأمثل. لقد أصبح دور الإدارة المختصة بالتدريب قاصرًا فقط على تدريب العاملين بقانون ٤٧ للعاملين بالدولة، أما ما يندرج تحت قانون ١٥٥ وتعديلاته (المعلمين، والموجهين، ومدراء المدارس) فالمسئول عن تدريبهم هى الأكاديمية المهنية للمعلم.

- غياب نظام مؤسسي متكامل للمتابعة والتقويم قائم على النتائج، رغم أن هناك العديد من الإدارات التي تقوم بعناصر من المتابعة والتقويم لكنها تعمل في غياب كامل للتنسيق والتكامل نتيجة لعدم وجود هيكل تنظيمي يحدد الواجبات والمسئوليات عبر المستويات الإدارية المختلفة.

نظم المعلومات

تجتذب نظم المعلومات بوزارة التربية والتعليم اهتمام برامج واستراتيجيات الإصلاح التي يتبناها قطاع التعليم مدعومًا بالجهات المانحة منذ بداية التسعينيات ، حيث يتم تحديث المعدات والبرمجيات وتدريب الكوادر على المستوى المركزي على المستحدثات في مجال نظم المعلومات والإحصاءات التربوية، وقد انعكس ذلك في تطور قواعد البيانات لتشمل البيانات التفصيلية على مستوى الفرد سواء أن كان تلميذًا أو معلمًا أو غير عامل بالتدريس، وتمكنت الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي من تقديم العديد من خدمات الحكومة الإلكترونية، ولكن الطلب على المعلومات واستخدامها مازال أقل من المتوقع، فهناك حاجة لتدريب المستخدمين في القطاعات المختلفة بالوزارة على صنع القرارات المبنية على المعلومات.

من جانب آخر هناك حاجة لاستكمال قواعد البيانات لتصبح هناك نافذة واحدة للحصول على البيانات أمام المستفيدين والمتعاملين مع النظام، فهناك العديد من الجهات التي توفر بيانات مختلفة لأنشطة واحدة على سبيل المثال لا الحصر التدريب، وعناصر تكنولوجيا المعلومات بالمدارس.

الإنفاق على التعليم:

تشير البيانات التاريخية لمخصصات الإنفاق الفعلي على التعليم قبل الجامعي للسنوات الفعلية ٢٠٠٨/٠٧ – ٢٠١٣/١٢ (شكل-٢٧) أنها لم تتجاوز ٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق مقومًا بالأسعار الجارية طبقًا لبيانات وزارة التخطيط، كما أنها تدور حول نسبة ٩٪ من الإنفاق العام طبقًا لبيانات وزارة المالية.

ويمكن النظر إلى الفترة المشار إليها باعتبار أن عام ٢٠١٠/٠٩ يفصل ما بين فترتين الأولى تنتهى بذلك العام أي أنها تشمل السنوات الثلاث الأولى من الفترة المشار إليها وتتميز تلك السنوات بارتفاع معدلات النمو مقارنة بالفترة التالية، وقد بلغ متوسط معدل الزيادة في الإنفاق العام خلال تلك الفترة نحو ١٤٪ بينما تجاوز متوسط معدل الإنفاق على التعليم قبل الجامعي ليصل إلى نحو ١٦,٦٪ خلال نفس الفترة أي أن معدل الزيادة في الإنفاق على التعليم يفوق نظيره في الإنفاق العام ، أما السنوات الثلاث الأخيرة فقد ارتفع معدل الزيادة في الإنفاق العام إلى ١٧٪ - بما يعكس سياسة توسعية في الإنفاق بتأثيراتها التضخمية - في حين لم تتجاوز متوسط الزيادة في الإنفاق العام على التعليم ١٤٪، ويعكس ذلك تراجع الأهمية النسبية للقطاع فيما بين الفترتين.

شكل (٢٧) تطور الإنفاق على التعليم قبل الجامعي كنسبة من الناتج المحلي وكنسبة من الإنفاق العام

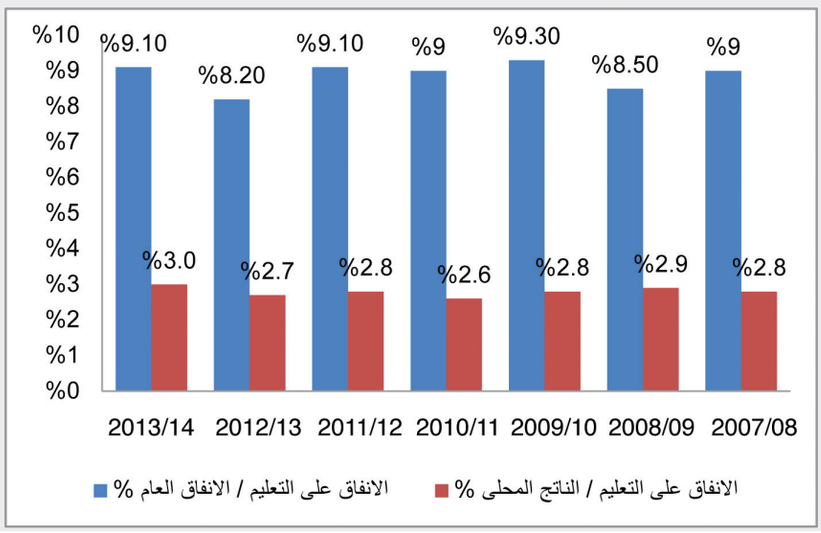

وإجمالاً يمكن القول إن الثبات النسبي لمعدلات الإنفاق على امتداد الفترة سواء كان ذلك مقارنًا بالناتج المحلى الإجمالي أو الإنفاق العام يشى بعدم تغير الأهمية النسبية لقطاع التعليم بين القطاعات الأخرى ، وبمعنى آخر فإن سياسات المالية العامة ترى أن أولوية قطاع التعليم بين القطاعات الأخرى باقية على مستواها عند بداية الخطة الخمسية وهو ما يعنى على جانب آخر أهمية تحريك الأولوية ضمن سياسات المالية العامة إلى مستوى أعلى من ذلك لاستيعاب مستوى أفضل من التعليم وتحقيق إصلاح حقيقي بهذا القطاع المهم.

ويوضح الشكل (٢٧) أن ثمة تحسنًا محدودًا في معدل الإنفاق على التعليم قبل الجامعي للعام المالي ٢٠١٠/٠٩ والذى يصل نحو ٩,٣٪ ، ويمكن تفسيره بتراجع معدل الزيادة في الإنفاق العام إلى نحو ٤٪ في ذلك العام مقابل نحو ٢٥٪ فى الإنفاق للسنة المالية السابقة على إثر اتباع الحكومة لسياسة توسعية في الإنفاق العام لمواجهة الآثار السالبة للأزمة المالية العالمية في سبتمبر٢٠٠٨.

وتوضح تقديرات السنة الأخيرة ٢٠١٤/١٣ التي تعبر عن أرقام الموازنة لذلك العام الزيادة الكبيرة في الإنفاق العام على التعليم العام قبل الجامعي لتصل نحو ٣١٪ مقارنًا بفعلي العام السابق أي بما يتجاوز ضعف متوسط معدل الزيادة في الفترة ٢٠٠٨/٠٧ – ٢٠١٣/٢٠١٢ ويرجع ذلك إلى الطفرة الكبيرة في الأجور تطبيقًا لسياسة الحكومة بتحسين أجور العاملين بهذا القطاع الهام، ومن ناحية أخرى فإن أرقام الموازنة العامة للعام الأخير تعكس معدلاً للزيادة في الإنفاق العام عن السنة السابقة يقدر بنحو ١٧٪ مقابل ١٣٪ متوسط الزيادة في الفترة السابقة عليها، وتشير معدلات التنفيذ في الربع الأول من العام الحالي إلى أنها لم تتجاوز ١٧٪ من إجمالي الإنفاق العام تقل إلى ١٠٪ ، ٤٪ لكل من شراء السلع والخدمات والاستثمار.

جدول (١٤) ختامي وزارة التربية والتعليم للسنوات٢٠٠٨/٠٧ – ٢٠١٣/١٢ بحسب التقسيم الاقتصادي

أبواب ختامي الموازنة	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٩/٠٨	٢٠١٠/٠٩	٢٠١١/١٠	٢٠١٢/١١	٢٠١٣/١٢
الأجور	٢٠٦٨١	٢٤٨٤١	٢٨٣٥٤	٣٠٩٨٠	٣٨١٧٤	٤٢٨١١,٨
السلع والخدمات	٢٤٣٤	٢٦٩١	٣٠٧٩	٢٥٧٦	٢٦٩٧	٣٣٥٩,١
الفوائد	٢٦	٢٣	٢٢	٢٢	٢٣	٢٢
الدعم والمنح	٢٦	٢٣	٢٢	٢٢	٢٣	٥٩
المصروفات الاخرى	١٦٣	١٥٦	١٩٢	١٩٩	١٣٩	١٣١,٣
الاستثمار	١١٩٠	١٩٢١	١٨٨٣	٢٠٣٨	١٩٧٨	٢٠٤٧,٩
جملة المصروفات	٢٤٥٢٠	٢٩٦٥٥	٣٣٥٥٢	٣٥٨٣٧	٤٣٠٣٤	٤٨٤٣١,١

ويشير التطور التاريخي للإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي(جدول ١٤) إلى استئثار الأجور بنسبة متزايدة من هذا الإنفاق خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ - ٢٠١٣/٢٠١٢؛ حيث زادت من نحو ٨٤٪ :٨٩٪ من إجمالي موازنة القطاع في السنة الأولى إلى نحو ٨٩٪ في السنة الأخيرة وذلك تحت ضغط المطالب المتكررة بتحسين أجور العاملين في هذا القطاع، والتي زادت وتيرتها في العام الأخير من الخطة الخمسية السادسة «٢٠١٢/١١» والعام التالي لها، وفى المقابل فقد تراجعت باقي عناصر الإنفاق الجاري، وكذلك الإنفاق على المشروعات الرأسمالية من نحو ١٦ ٪ من جملة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي إلى نحو ١١٪ في السنة التالية للخطة الخمسية السادسة، وهو ما يعبر من ناحية أخرى عن أن سياسات المالية العامة لم تعط نفس القدر من الاهتمام للمجالات المختلفة في الإنفاق باستثناء الأجور، وهى مجالات لا تقل أهمية عن عنصر العمل.

وعلى النقيض مما سبق فقد تراجعت معدلات تنفيذ الاستثمارات (الشكل ٢٨)، بالديوان العام على مدى سنوات الخطة إلا أن التراجع الشديد كان للعامين الأخيرين حيث لم تتجاوز معدل التنفيذ ٤٠٪ لعام ٢٠١٢/١١ ونحو ١٣٪ للعام الأخير٢٠١٣/١٢ وتعكس معدلات تنفيذ الاستثمار بالهيئة العامة للأبنية التعليمية محدودية معدلات التنفيذ والتي تراجعت إلى ٦٠٪ في العام المالي ٢٠١٣/١٢ مقابل نحو ٦٧٪ في العام السابق. بالتالى فإن ارتفاع معدلات التنفيذ على مستوى قطاع التعليم قبل الجامعي، حيث تجاوزت الاعتمادات في السنوات التي حدث بها تجاوزات في الأجور ، وذلك رغم تراجع التنفيذ في الاستثمارات والتي بلغت أدناها في العام الأخير حيث لم تتجاوز ٤٦٪.

ولمقارنة الإنفاق بين التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي، في عام ٢٠١٢-٢٠١٣ كمثال، تم تخصيص ٤٨ مليار جنيه من ميزانية الدولة للتعليم في مصر، نال منها التعليم الجامعي ٣٠٪ في مقابل٧٠٪ للتعليم قبل الجامعي بما يعادل مليار جنيه مصرى. ويتضح أن هذا التوزيع في صالح التعليم الجامعي الذي يضم ٦٪ فقط من أعداد الدارسين في مصر. أما توزيع المبالغ المخصصة للتعليم قبل الجامعي والتي تبلغ (٣٤,٣ مليار جنيه)، فقد تم من خلالها تخصيص ١٠,٢٪ التعليم الثانوي العام، و ١٥,٣٪ للتعليم الثانوي الفني والمهني، و٤٨,٧٪ للتعليم الابتدائي، و٢٢,٤٪ للتعليم الإعدادي، أما نسبة ٣,٥٪ المتبقية فتذهب للتعليم قبل الابتدائي والتربية الخاصة ومدارس الفصل الواحد (وزارة التربية والتعليم – موازنة ٢٠١٢-٢٠١٣).

تقديم تعليم جيد لكل طفل

شكل (٢٨) معدلات تنفيذ اعتمادات الموازنة بقطاع التعليم قبل الجامعي

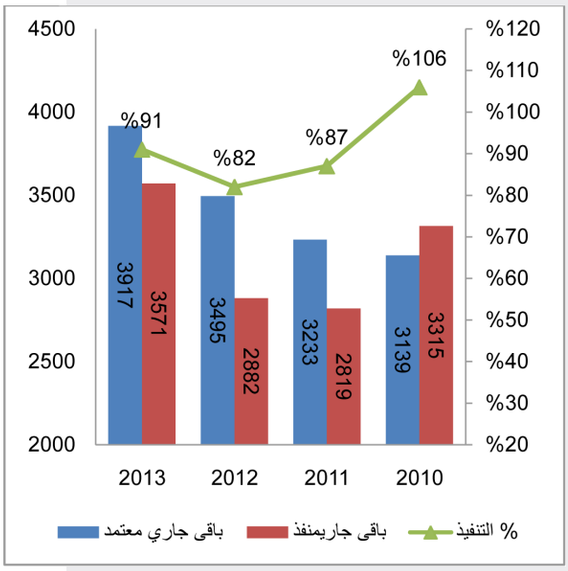

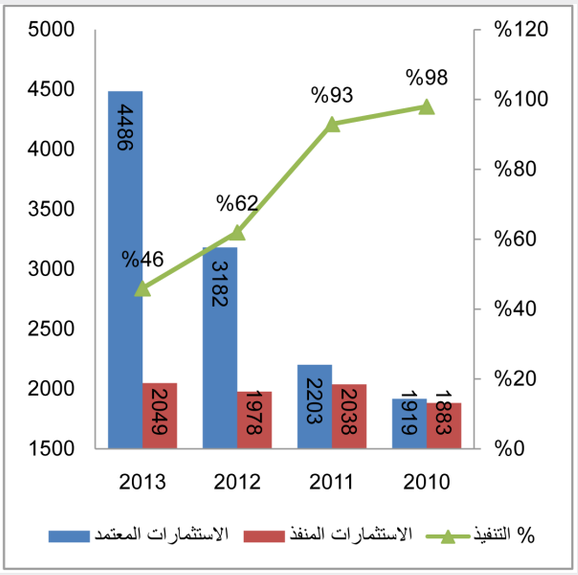

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

المشكلات والقضايا الملحة:

أولًا: قضايا الإتاحة:

- ضعف الإتاحة والإعداد المبكر للتعليم - مرحلة رياض الأطفال ومحدودية انتشارها.
- نقص الإتاحة والاستيعاب في مرحلة التعليم الأساسي .
- مشكلات التسرب والرسوب والغياب والغش في مرحلة التعليم الأساسي.
- نقص الإتاحة والاستيعاب و إنهاء مرحلة التعليم الثانوي .
- مشكلات الأبنية التعليمية وانعكاساتها على الأداء التعليمي (كثافة الفصول- الفترات الدراسية .....).

ثانيًا: قضايا الجودة:

- تدنى جودة نوعية التعليم في المرحلة الابتدائية وغياب المكون التكنولوجي فيها.
- ضعف المهارات الأساسية في الصفوف الثلاثة الأولى الابتدائية - القراءة والكتابة والحساب والاتصال - (التمكن).
- غياب الاهتمام بالتحسين الكيفي للمناهج، من خلال رؤية نقدية لعمليات التطوير القائمة، والنظرة المستقبلية التي يمكن تبنيها وخاصة في مجال العلوم الرياضيات واللغات، تطوير الكتاب المدرسي بشقيه الطباعي والتعليمي والبدائل التقنية له.
- غياب الأنشطة المدرسية وكيفية تفعيلها، كجزء هام وضروري لاستكمال عمليات التعليم والتعلم.
- نظم التقويم والامتحانات ومشكلاتها، والرؤية المستقبلية لتطوير منظومة التقويم التربوي، وعلى قمتها نظام الثانوية العامة الجديد والذي يعد من أهم أولويات التعليم في المرحلة المقبلة.
- غياب التوظيف الأمثل لتكنولوجيا التعليم .
- تفشى مشكلة الدروس الخصوصية.
- انفصال مخرجات التعليم العام عن حاجات المجتمع .
- ضعف التعامل مع المناطق الأكثر فقرًا والأدوار الجديدة المتوقعة للتعليم فيها.
- المواطنة وضعف التركيز على القضايا الأكثر احتياجًا لتكريسها.
- ضعف الإنتاجية والكفاءة التعليمية. والقصور في كل من الأداء المدرسي - والانضباط والانتظام في المدارس- وضعف القدرة على الاحتفاظ بالطلاب - انخفاض جاذبية المدرسة.

- غياب الخدمات المدرسية المقدمة للطلاب.
- ضعف الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة.
- غياب المحاسبية والشفافية في النظام التعليمي.

ثالثًا: قضايا البنية التنظيمية التعليمية:

- عدم كفاءة البنى التنظيمية لأجهزة التعليم، وغياب إعادة الهيكلة، وضعف التركيز على الأعمال الأساسية للتعليم.
- ضعف تطبيق سياسات المركزية واللامركزية، للتوصل إلى صيغة مناسبة نحو اللامركزية والمركزية .
- عدم التركيز على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية بأنواعها في الوزارة والمحليات.
- ضعف نظم الاتصال والمعلومات واتخاذ القرار .
- السلم التعليمي ومدى كفاءته ومرونته .
- تعدد أنظمة التعليم - الخاص والأجنبي وتعليم اللغات في التعليم العام .

المدخلات والمخرجات المتوقعة من تنفيذ الخطة الاستراتيجية:

يوضح شكل (٢٦) أهم المدخلات والمخرجات والنتائج المتوقعة من تنفيذ المرحلة التأسيسية قصيرة المدى للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى.

شكل (٢٩) أهم المدخلات والمخرجات المتوقعة من تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

تقديم تعليم جيد
لكل طفل

الاستراتيجيات الحاكمة والموجهة لأنشطة الخطة

- تطوير المناهج بما يحقق ترسيخ الانتماء الوطني المصري، والحفاظ على الهوية، وصولاً إلى المنهج الفردي الشامل الذي يتيح مساحة واسعة من الاختيارات للطالب وتنمية الإبداع. وتمكينه من المهارات اللازمة لإتقان اللغة العربية، إضافة إلى تعلم لغة أجنبية عالمية على الأقل . وامتلاكه القدرة على العمل الجاد مع الآخرين بفعالية، و ذلك في إطار التركيز على بناء الشخصية أكثر من الاستيعاب وحفظ المعلومات.
- إتاحة الفرص المتكاملة لاستيعاب وتعليم جميع الأطفال من عمر (٥- ١٨)، وتحسين قدرة المدرسة على الاحتفاظ بهم والحد من تسربهم.
- التوصل إلى معالجات غير تقليدية لمواجهة القصور الشديد في كفاية المباني والتجهيزات المدرسية والتصدي للحد من الكثافات العالية للفصول (التمويل، الأراضي..) .
- التركيز على المدرسة الابتدائية بما يؤهلها لأن تكون قاعدة قوية للمراحل الأعلى، مع الاهتمام الشديد بتنمية قدرات التلاميذ للتمكن من أساسيات الحساب ومهارات الكتابة والقراءة والتعامل مع التقنية في إطار قيمي ينمي شخصية الطفل في جوانبها كافة.
- إكساب المتعلم الكفايات الأساسية لمجتمع المعرفة والقائمة على القدرة على التعلم المستمر واكتساب قيم المواطنة الرقمية. والتأكيد في منظومة المناهج على أن تنمية المعرفة و إنتاجها كعنصر إنتاجي حاكم لأنها هي المستقبل .
- الأخذ بالمناهج العالمية غير المحملة ثقافيًا، مثل: الرياضيات والعلوم واللغات والجغرافيا.
- مواجهة قضايا التقويم والامتحانات وصولاً إلى نظم تعيد التعليم إلى طبيعته ووظيفته الأساسية.
- التوصل إلى الصيغ التكنولوجية الأكثر فعالية في عرض المعرفة المستهدفة وتداولها بين الطلاب والمعلمين ومن يرغب من أبناء المجتمع.
- بنية محدثة لتخصصات التعليم الفني والتدريب المهني تتمشى مع الاتجاهات المعاصرة وتتوافق مع متطلبات سوق العمل من خلال منهج مطور لجميع التخصصات يستند على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمليات التعليم و التعلم وتقويم الطلاب على أساس معايير الجودة في إطار من الحوكمة واللامركزية والتنمية البشرية المستدامة.
- إعادة الاعتبار للأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والفنية في مختلف مراحل التعليم، واعتبار وجود الملاعب والمسارح والمكتبات والقاعات المجهزة لتنمية المهارات في مختلف المجالات مسألة تتساوي في أهميتها مع بناء الفصول والمعامل البحثية (البدائل).
- توفير بيئة مدرسية جاذبة ومنضبطة وآمنة وخالية من العنف والسلوكيات غير المرغوب فيها، وتعمل كل الوقت على احتواء الطلاب و إشباع احتياجاتهم التربوية والتعليمية ـ وتوفير الخدمات والرعاية المتكاملة للطلاب.

- تطوير بيئة التعلم وتزويدها بالتقنيات المطلوبة لتحسين التعليم ببيئة تعليمية ثرية التقنية بدءًا من المرحلة الابتدائية من خلال تحسين المكون التكنولوجي فيها.
- تحقيق ميزات تنافسية على المستويات الإقليمية والعالمية في مجالات العلوم والرياضيات وعلوم وفنون الاتصال "أفضل طلاب على المستوى الإقليمي ومنافسين عالميًا على المراكز الخمسة عشر في العلوم والرياضيات". ومراكز تتفق والرؤية الوطنية للتعليم في الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم (PIRLS).
- التنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين، وبما يحقق التجديد المعرفي والمهني للمعلمين كل خمس سنوات وصولاً إلى المعلم المتجدد والمرشد والميسر للتعلم. والتركيز على المعالجات الشاملة لقضايا المعلمين وإيجاد الحلول المتوازنة لحاجاتهم، وبما يحقق تحسين الأداء التعليمي.
- إعادة هندسة النظام التعليمي لتحقق الفاعلية والانسيابية بين عناصره وحلقاته. إعداد وتنمية قيادات العمل التربوي والإداري، والتركيز على الإعداد المتميز لمدير المدرسة والقيادات في المستوى الأعلى، قائد متمكن من القدرات الإدارية والمالية والفنية والتكنولوجية المتقدمة من خلال نظام يدعم التمكين.
- التوجه نحو نظام تعليمي متوازن بين المركزية واللامركزية من خلال تطوير البنية التنظيمية للوزارة والمديريات والإدارات والمدارس؛ إعمالاً لتفعيل دور المدرسة كوحدة أساسية في التنظيم قادرة على إدارة ذاتها؛ بما يحقق تحسين حالة التعليم المقدم للطالب في مدرسته وفصله وتمركز العمليات التعليمية ومخرجاتها في النظام حول الطالب.
- بناء نظام متكامل ومتطور للمحاسبية قائم على الشفافية يعتمد على المتابعة الحقيقية للأداء وتقويمه المبني على مؤشرات ومحددات الأداء على المستويات التعليمية كافة للتأكيد على الجودة النوعية والكمية لمخرجات التعليم.
- توفير مستلزمات تنفيذ الخطة وتدبير متطلبات التمويل اللازمة لتحقيق برامجها ومشروعاتها، مع التأكيد على التوظيف الأمثل للموارد المتاحة، وتنمية الموارد الذاتية، والبحث عن مصادر فعالة غير تقليدية لمواجهة أزمة التمويل والأراضي والمباني، وتوفير متطلبات النجاح للبرامج والمشروعات .
- تطوير منظومة واستراتيجيات العمل في المراكز والهيئات الداعمة لوزارة

التربية والتعليم بما يدعم التطوير الحقيقي للعمل التعليمي في الفصل والمدرسة من خلال إجراء البحوث وعمليات التقويم والتدريب، وتوظيف نتائجها في عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات التربوية، وتقديم الحلول لمعالجة المشكلات المتعلقة بالعملية التربوية ميدانيًا.

- التأكيد على المشاركة الفعالة للأسرة والدعم المجتمعي من خلال مجالس الأمناء لعمليات التعليم والتعلم (بما يحقق المحاسبية الأفقية).
- تحديث منظومة التشريعات التعليمية وذات الصلة والمؤثرة فيها، بما يتفق وعمليات تطوير النظام التعليمي في جوانبه كافة.
- إعداد كل الطلاب للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي والحياة المهنية، من خلال تحسين قدرة نظام التعليم على تحقيق الأداء المتميز داخل الفصول الدراسية على نحو مستمر بمعايير أكاديمية جيدة مع تقديم خدمات الدعم الفعالة.
- دعم وتعزيز قدرة نظام التعليم على مواصلة التحسن، من خلال الاستخدام الأفضل واسع النطاق للبيانات، والأبحاث، والتقويم، والشفافية، والتحديث، والتكنولوجيا.

وتوضح الأشكال (٣٠ أ - و) الاستراتيجيات والسياسات الحاكمة والموجهة لجهود تحقيق أهداف الخطة، كما يوضح شكل (٣١) التحديات والمخاطر فى طريق تنفيذها.

شكل (٣٠-أ) السياسات الحاكمة للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

سياسات الخطة

- إتاحة فرص متكافئة لجميع السكان في سن التعليم للالتحاق وإكمال التعليم مع استهداف المناطق الفقيرة كأولوية أولى
- التأكد من إتاحة الفرصة الثانية للاطفال خارج التعليم
- تحسين جودة وفاعلية الخدمة التربوية، من خلال توفير منهج معاصر ومعلم فعال لكل طفل في كل فصل، وقيادة فاعلة في كل مدرسة، وإعداد عالي المستوى ودعم مستمر وتقدير وفرص للتنمية المهنية لكل معلم وإداري ليتقدم ويتميز
- تدعيم البنية المؤسسية وبناء قدرة العاملين بالتعليم على تطبيق اللامركزية على وجه يضمن الحوكمة الرشيدة
- الاستفادة من الاتفاقيات والشراكات الدولية

شكل (٣٠-ب) السياسات الحاكمة للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

شكل (٣٠-جـ) السياسات الحاكمة للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

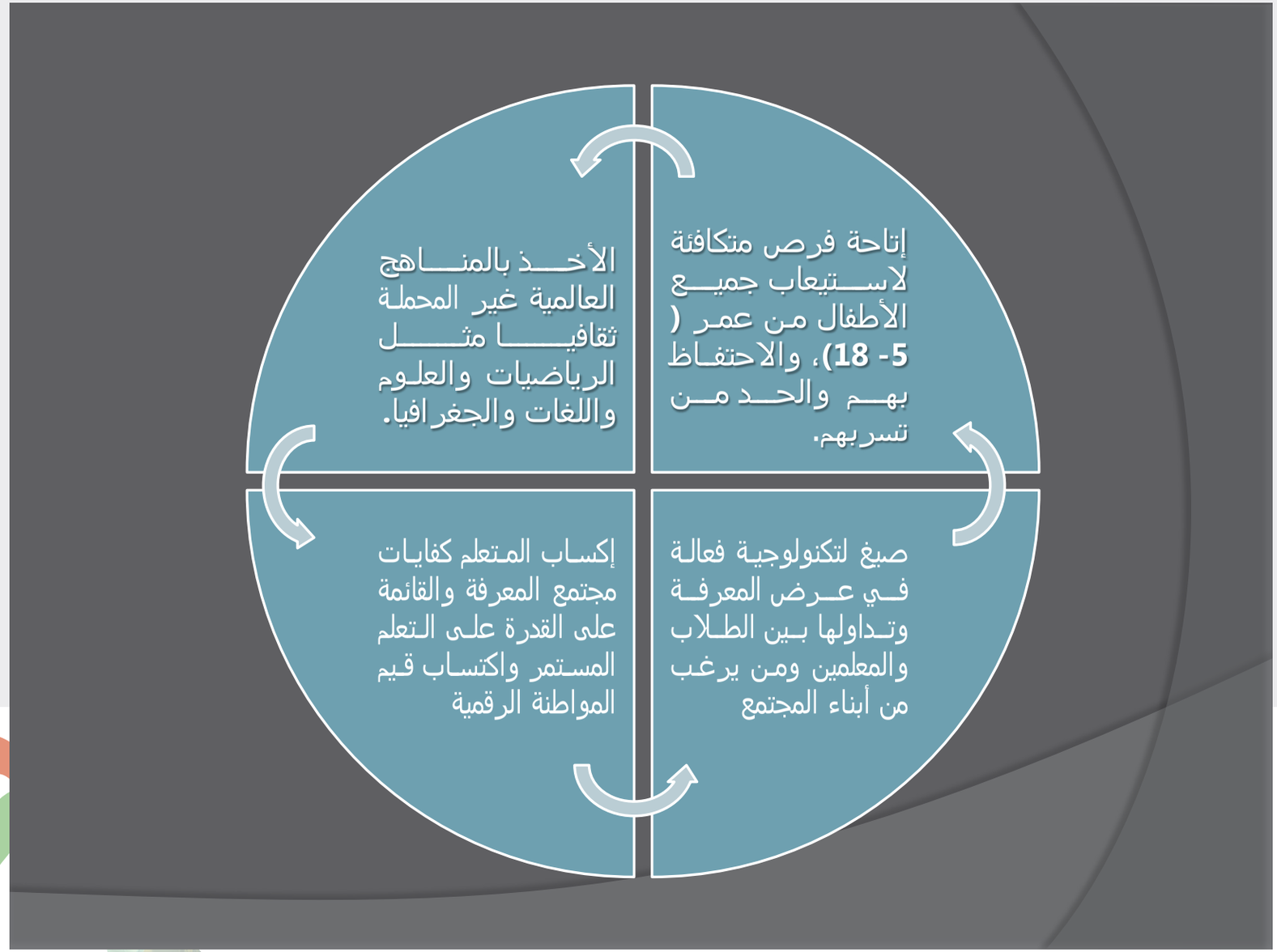

شكل (٣٠-د) السياسات الحاكمة للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

شكل (٣٠-هـ) السياسات الحاكمة للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

شكل (٣٠-و) السياسات الحاكمة للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

المصفوفة التنافسية
على مستوى المراحل التعليمية

	المدرسة	الإدارة	المديرية	الجمهورية
التلميذ				أحسن لتلميذ
المعلم				أحسن معلم
الإداري				أحسن اداري
الأخصائي				أحسن اخصائي
الفني				أحسن فني
العامل				أحسن عامل
المجموع	أحسن مدرسة	أحسن إدارة	أحسن مديرية	

شكل (٣١) تحديات ومخاطر فى طريق تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

تحديات (مخاطر) في طريق التنفيذ

- توفير الأراضي لبناء المدارس
- الانضباط الجاد للنظام المدرسي
- توفير خطوط إنتاج للتغذية المدرسية
- صناعة الدروس الخصوصية
- سياسات إنهاء المرحلة الثانوية والالتحاق بالتعليم العالي
- ثقة المجتمع في التعليم الحكومي وتفهم التطوير وتقدير التعليم الفني

مهما نستطيع
تقديم تعليم جيد لكل طفل

الركائز الرئيسة للخطة:

أولاً : الإتاحة :

- على كافة المستويات التعليمية:
  - بناء فصول جديدة للوفاء بمتطلبات التعليم الإلزامي.
  - تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين البيئات المختلفة ريف / حضر ، مناطق راقية وشعبية..... إلخ..
  - إنشاء المدارس بالتعاون مع المجتمعات المحلية لإتاحة فرص تعليمية لكل الأطفال خارج نظام التعليم.
  - توفير عدد كاف من المدراء والموجهين والميسرين والعمال المدربين في مجال التعليم المجتمعي.
  - التعاون مع وزارة الشباب ووزارة الرياضة لاستغلال مراكز الشباب والمراكز الثقافية.
  - التعاون مع كافة الوزارات والهيئات والجمعيات والجهات المانحة لسد الفجوة في المباني التعليمية.

ثانيًا: الجودة:

١. تحسين المباني المدرسية : التأكد من أن الأبنية المدرسية والأماكن المتاحة والتجهيزات والموارد التي تؤدي إلى تدريس أصيل ترتكـز على المعايير القوميـة.

٢. المناخ المدرسي: تحسين جودة الحياة المدرسية لجميع المستويات التعليمية.

٣. تطوير المناهج: بما يسمح بزيادة قدرة التلاميذ على استخدام التفكير الناقد، ومهارات البحث، والمهارات التحليلية والحياتية، ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
   - مسايرة المناهج الدولية في العلوم والرياضيات واللغات الأجنبية .
   - التوسع في مشروع مناهج القرائية ودعم تعليم اللغة العربية.

٤. تحسين أداء وتحفيز المعلمين والموجهين والإداريين في تطبيق المناهج الجديدة المطورة التي تتضمن التعلم النشط، والتقويم الشامل وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

٥. خفض معدلات الغياب والرسوب والانقطاع عن التعليم .

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

ثالثًا: إدارة النظام التعليمي :

١. البيئة التشريعية و التنظيمية:

- إعادة النظر في القوانين واللوائح للتمشي مع منظومة الإصلاح.
- إعادة هيكلة ما يلزم في ضوء أهداف منظومة الإصلاح.

٢. التخطيط والتمويل للتعليم :

- تحسين نوعية وكفاءة التخطيط والتقويم والمتابعة للخطط على المستويين المركزي واللامركزي.
- تبنى إطار الإنفاق متوسط المدى ودراسات متابعة الإنفاق العام.
- تعظيم الموارد المالية لقطاع التعليم واستثمار المرافق و المنشآت والمدارس الفنية كمصادر للدخل.

٣. أساليب التقويم والمتابعة:

- تبنى نظام للتقويم يتصف بالشمولية والاستمرارية.
- متابعة وتقويم نمو/أداء المتعلم في ضوء مؤشرات الإنجاز لقياس مهارات التفكير الناقد والتحليلي والمهارات الحياتية والبحثية.
- متابعة وتقويم الأداء المدرسي في ضوء المعايير القومية لضمان الجودة.
- إعداد المدارس لممارسة الإدارة القائمة على المدرسة .
- ضمان الحوكمة الرشيدة من خلال المشاركة المجتمعية ومشاركة جميع المعنيين بالعملية التعليمية في عملية دعم واتخاذ القرار داخل المدارس.
- التوسع في تطبيقات نظم المعلومات و الاتصال في التخطيط والمتابعة والتقويم واتخاذ القرارات على جميع المستويات.

البرامج المختلفة للخطة:

يوضح شكل (٣٢) البرامج الرئيسة والفرعية والمتقاطعة للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى.

شكل (٣٢) البرامج الرئيسية والفرعية والمتقاطعة للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

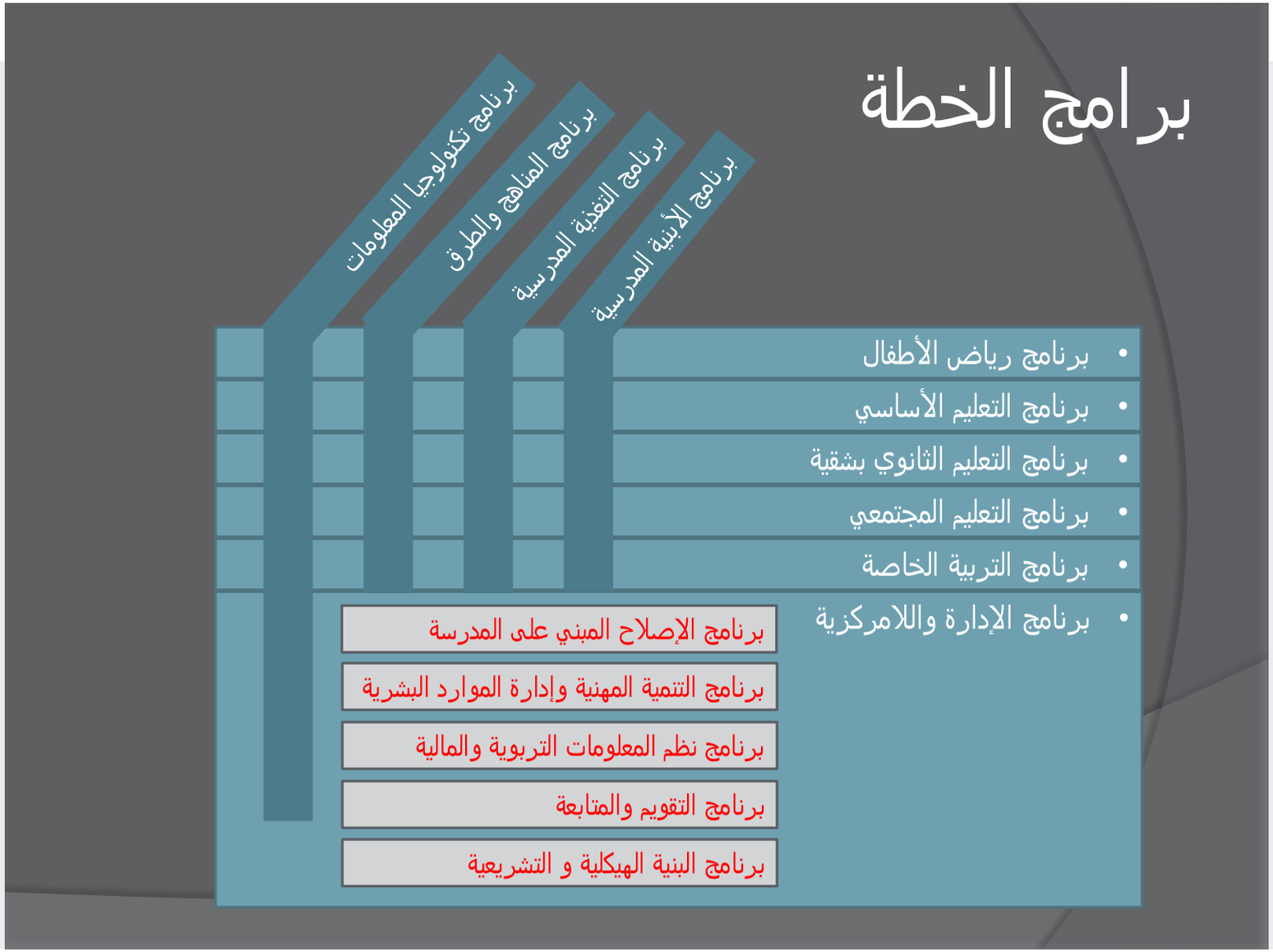

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

برنامج مرحلة رياض الأطفال:

الهدف العام: التوسع في مرحلة رياض الأطفال كمًا وكيفًا لضمان تقديم تعليم عالي الجودة لتنمية الطاقات الإبداعية والمعرفية والبدنية للأطفال في الشريحة العمرية ٤-٥ سنوات، وخاصة في المناطق المحرومة.

مقدمة:

مرحلة رياض الأطفال هي بداية الخروج من بوتقة الأسرة إلى التفاعل مع أقرانهم في المدرسة والتعامل مع المعلمات، وفى هذه المرحلة يجب تنمية مهارات الطفل الإبداعية والوجدانية والتعلم والاكتشاف المبكر لقدراتهم وتوجيههم للتعلم من خلال اللعب. تؤكد الدراسات السابقة أن الأطفال الذين التحقوا بمراحل التعليم التالية لمرحلة رياض الأطفال كانت قدراتهم على الاستيعاب أكبر من أقرانهم في نفس المراحل الذين لم يلتحقوا برياض الأطفال. ويبلغ معدل القيد بهذه المرحلة حاليًا ما يقرب من ٣٠٪ من جملة الأطفال في المرحلة العمرية ٤-٥ موزعة بين مدارس وزارة التربية والتعليم والأزهر الشريف والتعليم الخاص.

الأهداف الاستراتيجية:

- رفع معدل القيد الإجمالي إلى ٨٠٪ من جميع الأطفال في الشريحة العمرية(٤-٥ سنوات) .
- رفع كفاءة وتحسين جودة العملية التربوية التعليمية بجميع رياض الأطفال
- الارتقاء بمستوى الخدمة التعليمية المقدمة للأطفال ذوي الإعاقة المدمجين برياض الأطفال.
- تحسين القدرة المؤسسية بما يحقق المرونة والاستقلال بمرحلة رياض الأطفال في إطار الإصلاح المتمركز حول الروضة.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

- سياسة الإتاحة:

١. وضع بدائل مختلفة لجانبي العرض والطلب، تضمن رفع معدلات القيد الإجمالي بنسبة ٥٪ سنويًا مع البدء بالمناطق النائية والفقيرة ذات معدلات الالتحاق المنخفضة (أقل من ٢٠٪)، وإعفاء الأطفال في هذه المناطق من المصروفات.

تقديم تعليم جيد لكل طفل

٢. تنمية الوعي المجتمعي بأهمية رياض الأطفال ونوعية برامجها و بأهمية دمج حالات ذوي الإعاقة البسيطة في رياض الأطفال.
٣. وضع وتطبيق آلية لزيادة مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في توفير فصول لرياض الأطفال.

- سياسة الجودة:

١. رفع معدل معلمة/فصل إلي ٢ معلمة لكل فصل تزيد كثافته عن ٣٠ طفلًا.
٢. إعداد البيئة المادية المناسبة للأطفال المدمجين وفقًا للقرار الوزاري ٢٦٤ لسنة ٢٠١١.

- سياسة تدعيم البنية المؤسسية وبناء القدرة على تطبيق اللامركزية:
  - وضع تشريع يسمح بإشراف وزارة التربية والتعليم على رياض الأطفال المصرح بها من وزارة التضامن الاجتماعي لضمان جودة الخدمة المقدمة وفقًا لمعايير ضمان الجودة القومية.

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. معدل القيد برياض الأطفال.
٢. منهج مطور.
٣. عدد فصول رياض أطفال – وزارة التربية والتعليم.
٤. عدد فصول رياض أطفال – الأزهر والخاص.
٥. عدد فصول رياض أطفال – المجتمع المدني و الجهات (في حال توفرها يرتفع معدل القيد إلى ٥٠٪).
٦. عدد المعلمات الجدد.
٧. عدد المعلمات المدربات.

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

برنامج: مرحلة التعليم الأساسي:

يستغرق التعليم الأساسي ٩ أعوام، وتنص المادة (٦٠) من قانون التعليم رقم١٣٩ لسنة ١٩٨١ على أن التعليم الأساسي يهدف إلى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ، وإشباع ميولهم، وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات، والمعارف والمهارات، العلمية والمهنية التي تتفق وظروف بيئاتهم المختلفة، بحيث يمكن لمن يكمل مرحلة التعليم الأساسي أن يواصل تعليمه في مرحلة تعليمية أعلى، وأن يواجه الحياة بعد تدريب مهني مناسب، وذلك من أجل إعداد الفرد لكي يكون مواطنًا منتجًا في بيئته ومجتمعه. ولقد التزمت الدولة من خلال دساتيرها المختلفة بتوفير مقعد لكل تلميذ في سن الإلزام (٦-١٤)، مع إلزام ولى أمره بإرسال ابنه للمدرسة مع كفالة انتظامه بها على مدار السنوات المقررة لهذه المرحلة التعليمية. وينقسم التعليم الأساسي إلى حلقتين تعليميتين، حلقة التعليم الابتدائية ومدتها ست سنوات ويلتحق بها التلميذ في سن ست سنوات، وينتهى منها في عمر أحد عشر عامًا. والحلقة الثانية هي حلقة التعليم الإعدادى، ويلتحق بها التلميذ الذي أتم الحلقة الابتدائية، ومدتها ثلاث سنوات، وهي تعد التلميذ للالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي.

أ: حلقة التعليم الابتدائي

الهدف العام: توفير تعليم عالى الجودة لجميع الأطفال من بداية المرحلة الابتدائية حتى انتقالهم للمرحلة التالية بكفاءة وفاعلية.

مقدمة:

أخذت مصر كمعظم الدول بإلزامية التعليم كمبدأ أساسي في تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، والعمل على تحرير المواطن من الجهل، وسد منابع الأمية التي تشكل عائقًا أمام أي تقدم حضاري، وقد نصت لائحة حقوق الإنسان على أن "لكل شخص الحق في التعلم وأن التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل يجب أن يكون بالمجان وأن التعليم الابتدائي يجب أن يكون إلزاميًا"، وكذلك ينص إعلان حقوق الطفل على أن للطفل الحق في الحصول على التعليم والذي يجب أن يكون مجانيًا و إلزاميًا" في المرحلة الابتدائية على الأقل. يستقبل التعليم الابتدائي الأطفال في سن السادسة و يستمر فيه الطفل ستة صفوف دراسية، و يتعلم خلالها القراءة والكتابة والحساب.

الأهداف الاستراتيجية:

- توفير خدمة تعليم ابتدائي جيدة لجميع الأطفال في سن التعليم الابتدائى.
- ضمان توفير خدمة تعليمية جيدة متكافئة لأطفال المرحلة الإبتدائية والاحتفاظ بهم حتى إتمام المرحلة.
- القضاء على الفجوات بين المدارس في مستويات الأداء والتحصيل.
- رفع كفاءة منظومة إدارة المرحلة الابتدائية.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

سياسة الإتاحة:

٨. رفع معدل الاستيعاب الصافي إلى ١٠٠٪ بدءًا بالمناطق المحرومة.
٩. رفع معدل القيد الصافي إلى ٩٨٪.
١٠. التوسع في أعداد المدارس المهيأة للدمج لتصل إلى ١٠٪.
١١. توفير برامج توعية لزيادة مساهمة القطاع الخاص والمجتمع المدني والجمعيات الأهلية في توفير الخدمة التعليمية خاصة في المناطق المحرومة.
١٢. دعم الأسر الفقيرة فيما يتعلق بالمصروفات المباشرة وغير المباشرة للتعليم.

سياسة الجودة:

١. تقديم مناهج تتماشى مع المعايير العالمية من حيث المحتوى، وطرائق التدريس، والتقويم في مواد العلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية.
٢. تحديث وتطوير اللغة العربية والتربية الدينية والمواد الاجتماعية، بما يتماشى مع تعميق مفاهيم المواطنة والهوية.

٣. إعداد وتطبيق نظام للتقويم الأصيل على جميع سنوات المرحلة الابتدائية يضمن رصد نواتج التعلم، ويتماشى مع واقع كثافات الفصول، ومعدلات التلاميذ للمعلمين .
٤. استيفاء احتياجات جميع مدارس المرحلة الابتدائية من المعلمين المدربين قبل وأثناء الخدمة وفقًا للتخصصات المختلفة .
٥. تنظيم برامج علاجية لضعاف التحصيل وخفض معدلات الغياب والانقطاع والرسوب والتسرب.
٦. توفير عوامل الأمن والسلامة، ومعالجة أسباب العنف المدرسي بجميع المدارس الابتدائية.
٧. وضع دليل وتطبيق منظومة من البدائل والحوافز لتقديم حزم من الأنشطة التربوية في جميع مدارس المرحلة الابتدائية تتناسب مع ظروف المدرسة وتستجيب للفروق الفردية بين التلاميذ.
٨. القضاء على جميع الكثافات التي تزيد عن ٦٠ طالبًا / فصل .

سياسة تدعيم البنية المؤسسية وبناء القدرة على تطبيق اللامركزية:

١. التوسع في صلاحيات المدرسة كوحدة مستقلة مسئولة عن إدارة عملياتها التعليمية ، مع تطبيق نظام حوكمة جيد، وتوفير قيادة فاعلة، و إدارة متميزة مدعومة بنظام كفء يعمل على تحسين إدارة الموارد، وتعزيز التخطيط، و يوفر برامج تدريبية في مجال الإدارة التعليمية.
٢. إعادة النظر في القواعد الخاصة بانقطاع التلاميذ عن المدرسة، والنقل التلقائي مع الاستفادة بقواعد المعلومات المركزية.
٣. ربط قواعد المعلومات بوزارة التربية والتعليم بقواعد المعلومات بالسجل المدني للتخطيط للاستيعاب الكلي وتقدير حجم الأطفال خارج التعليم.
٤. وضع دليل وتطبيق منظومة من البدائل والحوافز لتقديم حزم من الأنشطة التربوية الداعمة للتنمية الشاملة للتلميذ، والكاشفة لمواهبه، في جميع مدارس المرحلة الابتدائية بما يتناسب مع إمكانات وبيئة المدرسة.

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. منهج جديد للعلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية.
٢. منهج مطور للغة العربية و التربية الدينية و المواد الاجتماعية.
٣. نظام للتقويم لجميع سنوات التعليم الابتدائي.
٤. عدد الحجرات الدراسية الجديدة.
٥. نسبة المعلمين المدربين.
٦. عدد المدارس المزودة بتكنولوجيا تعليم ملائمة.

ب: حلقة التعليم الإعدادى

الهدف العام: حلقة تعليمية توجه جهودها نحو خريج يتقن المهارات اللغوية، والرياضيات، والعلوم، والاتصال، بما يؤسس لانتقاله ونجاحه في المرحلة التالية، وتنمية قدراته الابتكارية والإبداعية، والتواصل على مستوى عالمي، مع تأكيد ترسيخ قيم المواطنة، والهوية العربية والقيم الدينية، والتكامل مع الآخر وقبوله والتفاعل معه

مقدمة:

تعد حلقة التعليم الإعدادي الحلقة الثانية من التعليم الأساسي، وهذه الحلقة تستكمل تنمية شخصية التلميذ في المرحلة العمرية من ١٢-١٤ سنة، وتكسبه المعارف والمهارات التي تعده للالتحاق بالمرحلة التالية، وهي التعليم الثانوي.

الأهداف الاستراتيجية:

- إتاحة فرصة تعليمية جيدة لجميع التلاميذ المنقولين إلى حلقة التعليم الإعدادي، بتوفير بيئة تعليمية داعمة للتعلم، غير مرتفعة الكثافة، عادلة، تراعى البعد المجتمعي والبيئي والاقتصادي المتفاوت للمتعلمين.
- توفير قوة تدريسية كافية، و على درجة عالية من المهنية لتقديم المناهج المطورة والأنشطة المدرسية بما يضمن التنمية الشاملة للتلميذ في المرحلة الإعدادية.
- التركيز على المدرسة لتصبح محور إصلاح، وتحسين حقيقي في تحصيل الطلاب، ومستوى تعلمهم، والاحتفاظ بالطلاب حتى نهاية الحلقة.
- الارتقاء بمستوى تحصيل الطلاب إلى مستوى الإتقان، وخاصة في اللغة العربية، والرياضيات، والعلوم والتكنولوجيا، و إجادة إحدى اللغات العالمية.
- تنمية قيادة مدرسية داعمة للتغيير، قادرة عليه، وموجهة لطاقات العاملين لتحقيق أهداف التعليم، قادرة على استغلال الموارد المتاحة وفق معايير حقيقية صارمة للاختيار.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

سياسة الإتاحة:

١. استيعاب جميع التلاميذ المنقولين من التعليم الابتدائي.
٢. إنهاء ظاهرة المناطق المحرومة من المدارس الإعدادية.

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

سياسة تحسين الجودة:

١. الاستعداد للاشتراك في المسابقات الدولية في العلوم والرياضيات على مستوى جميع المدارس الإعدادية.
٢. خفض كثافات الفصول لتصل إلى ٤٢ طالبًا/ فصل كحد أقصى بجميع المدارس الإعدادية
٣. تقليص عدد المدارس العاملة بنظام الفترات إلى حدها الأدنى.
٤. توفير حد أدنى من المرافق الأساسية لعمليات التعليم والتعلم بجميع المدارس الإعدادية مع زيادة متناسبة في مخصصات الصيانة.
٥. القضاء على ظاهرة الغش، وتقليل معدلات الرسوب والتسرب والانقطاع عن التعليم .
٦. استحداث نماذج للمدارس التي تدعم التميز في الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا من خلال نوادي العلوم والرياضيات، ومعامل الإبداع ومعامل اللغات.
٧. القضاء على فجوة التحصيل بين المدارس بتطبيق برامج علاجية للطلاب المتعثرين مع التركيز على المناطق التي تعانى من ضعف مستوى تحصيل واضح.
٨. وضع دليل وتطبيق منظومة من البدائل والحوافز لتقديم حزم من الأنشطة التربوية الداعمة للتنمية الشاملة للتلميذ والكاشفة لمواهبه في جميع المدارس الإعدادية، بما يتناسب مع إمكانات وبيئة المدرسة.

سياسة تدعيم البنية المؤسسية وبناء القدرة على تطبيق اللامركزية:

١. توزيع عادل للخدمة التعليمية، وفق الاحتياج بين المنتفعين قائم على معادلات تمويل مع إعطاء الأولوية للمناطق المحرومة، ثم الفصول المكتظة.
٢. تفعيل دور مجالس الأمناء، في ضبط أداء الإدارة المدرسية بجميع المدارس الإعدادية.
٣. تفعيل اختيار القيادات المدرسية وفقًا لمعايير الكفاءة لا الأقدمية.

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. نماذج تفاعلية للمسابقات الدولية متاحة للطلاب والمعلمين على الإنترنت.
٢. دليل الأنشطة المدرسية في حلقة التعليم الإعدادية يتماشى مع البيئات المختلفة.
٣. عدد الحجرات الدراسية الجديدة اللازمة لخدمة المناطق المحرومة وزيادة القيد، وتقليل الكثافة، وتقليل الفترات.
٤. نسبة المدارس الإعدادية التى تعمل بنظام اليوم الكامل.

برنامج التعليم الثانوي

برنامج التعليم الثانوي العام

الهدف العام: تطوير التعليم الثانوي بما يتوافق مع المعايير العالمية، وبما يضمن جاهزية الخريجين لمرحلة التعليم العالى.

مقدمة:

إن الأساس الذي بني عليه البرنامج هو توفير نظام لتحسين عمليات التعليم والتعلم يتماشى مع المعايير العالمية، و تقويم بنائي ونهائي، عالي الجودة، ومنهج فعال يضمن اكتساب الطالب مهارات التفكير الناقد، والكفايات، والأدوات الأخرى التي تساعده على أن يكون عضوًا فعالاً في اقتصاد المعرفة.

الأهداف الاستراتيجية:

- زيادة استيعاب التعليم الثانوي ليفي بمتطلبات التعليم الإلزامي.
- تدعيم قدرات المعلمين والقيادات المدرسية وكوادر التوجيه الفني في تطبيق منظومة تحديث التعليم الثانوي .
- تطوير نظام الإدارة و المتابعة والتقويم، على مستوى التعليم الثانوي بما يضمن انضباط سير العملية التعليمية .
- تحسين جودة الحياة المدرسية لطلاب مرحلة التعليم الثانوي.
- تقديم نماذج إبداعية بمثابة أساس لاستمرار تطوير نظام التعليم الثانوي العام.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

سياسة الإتاحة:

١. استيعاب الراغبين المؤهلين من خريجى حلقة التعليم الإعدادى.
٢. استيفاء الاحتياجات البشرية اللازمة للتعليم الإلزامي.

سياسات الجودة:

١. وضع الإطار العام وضوابط ومعايير المحتوى ومصادر وطرق التعليم والتعلم وتقويم الطلاب.
٢. تجريب واعتماد المناهج الجديدة مع الأخذ في الاعتبار التكامل المعرفي بين طلاب قسمي الثانوي العام (الأدبي والعلمي) و تكييف المناهج بما يسمح بذلك.

٣. تطوير نظم التقويم و نظام اختبار الثانوية العامة، مع الاستفادة بالتكنولوجيا الحديثة في هذا الشأن.
٤. توفير البنية التكنولوجية، والفصول الافتراضية اللازمة لدعم الممارسات التربوية وتطبيق المناهج وطرق التعليم والتعلم مع ضمان الصيانة الدورية والتكلفة الجارية لجميع المدارس الثانوية.
٥. توفير جهاز تابلت لجميع طلاب التعليم الثانوي.
٦. تدريب المعلمين والقيادات المدرسية وكوادر التوجيه الفني على جميع المستويات على النظام المطور ووفق المعايير العالمية لكفايات كوادر التعليم الثانوي.
٧. سد الفجوة بين المدارس في مستويات التحصيل .
٨. وضع دليل وتطبيق منظومة من البدائل والحوافز لتقديم حزم من الأنشطة التربوية الداعمة للتنمية الشاملة للتلميذ والكاشفة لمواهبه في جميع مدارس المرحلة الثانوية بما يتناسب مع إمكانات وبيئة المدرسة.
٩. تقويم مدارس تعليم العلوم والرياضيات للمتفوقين (STEM)، ونموذج المدارس كثيفة البرامج وتبنى ما تثبت فاعليته.

سياسة تدعيم البنية المؤسسية وبناء القدرة على تطبيق اللامركزية:

١. وضع حزمة تحفيزية تضمن الاستمرار والتنمية المهنية لكوادر التعليم الثانوي بناءً على تقويم منتظم مبني على النتائج.

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. عدد الفصول الجديدة.
٢. مناهج جديدة للعلوم (فيزياء، كيمياء، أحياء) والرياضيات واللغات.
٣. مناهج مطورة في جميع المواد الأخرى تستجيب للاتجاهات المعاصرة .
٤. دليل للأنشطة التربوية للمرحلة الثانوية.
٥. جهاز تابلت لجميع طلاب التعليم الثانوي.
٦. عدد المدارس المزودة ببيئة تكنولوجية للتعليم والتعلم.
٧. نسبة المعلمين المدربين على المناهج الجديدة.
٨. نسبة الموجهين المدربين على المناهج الجديدة.
٩. تشريع للانضباط المدرسي يستفيد من تكنولوجيا المعلومات والاتصال .

تقديم تعليم جيد لكل طفل

برنامج التعليم الثانوي الفني

الهدف العام: إعداد فنى ماهر قادر على المنافسة بالسوق المحلية و الإقليمية والعالمية، و يشارك بإيجابية في تقدم ورُقِّى الوطن .

مقدمة:

إن التعليم الفني في مصر هو أحد الأدوات الرئيسة لتحقيق برامج التنمية الشاملة، بل أنه يعتبر قاطرة التنمية ، ودعامة هامة من دعامات منظومة التعليم؛ حيث يسعى بنوعياته المختلفة إلى إعداد القوى العاملة الماهرة اللازمة لخدمة خطط التنمية الاقتصادية، والاجتماعية للدولة حيث يصب مباشرة في سوق العمل. وتهدف منظومة التعليم الفني إلى تنمية القدرات الفنية لدى الدارسين في مجالات الصناعة، والزراعة، والتجارة، والإدارة والخدمات السياحية ومتماشيًا مع توجه الدولة الذى انعكس فى دستور ٢٠١٤، حيث تنص المادة (٢٠) على "تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفنى والتقنى والتدريب المهنى وتطويره، والتوسع في أنواع التعليم الفني كافة، وفقًا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل" وهو مايربط التعليم والتدريب بالتشغيل (شكل ٣٤،٣٣).

شكل (٣٣) مخرجات وحدات التوظيف والتدريب والجودة المدرسية التابعة لبرامج دعم التنافسية المصرية

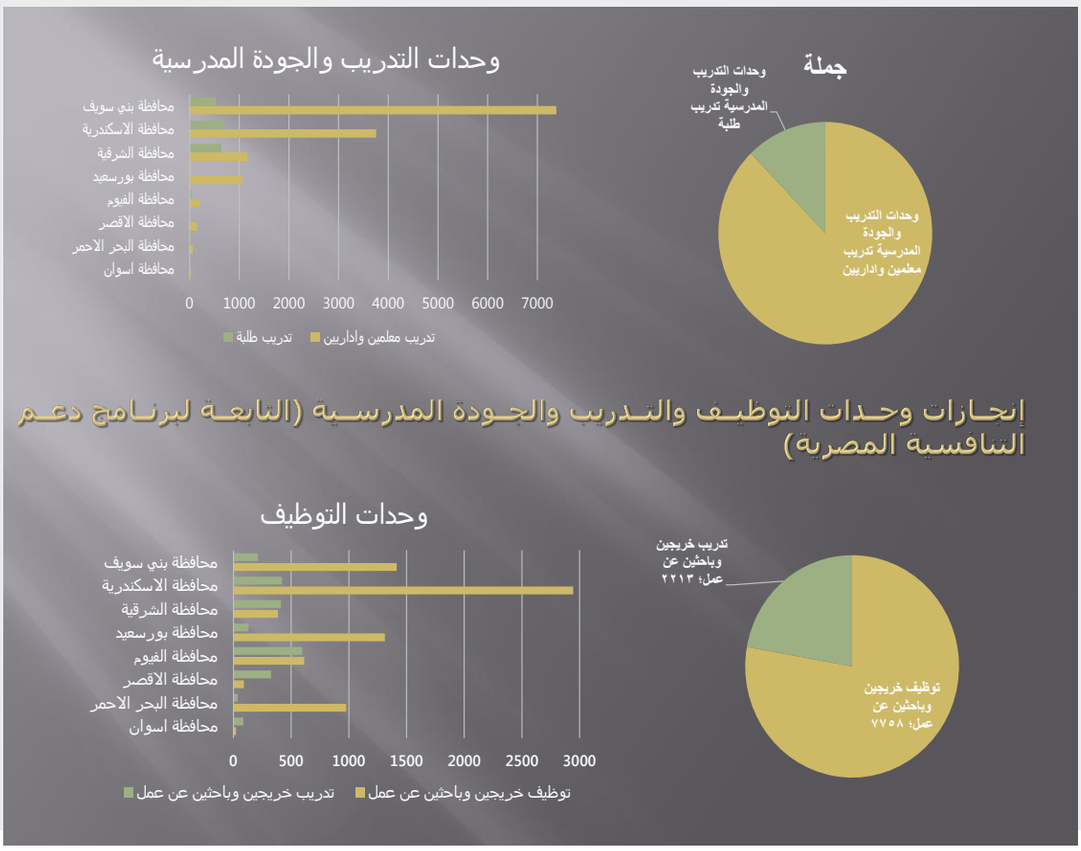

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

الأهداف الاستراتيجية:

- التوسع في فرص وتحديث تخصصات التعليم الفني في مصر والمدارس المصرية في دول حوض النيل.
- تقديم برنامج تكميلي لمن يرغب من الحاصلين على الثانوية العامة لإعدادهم لسوق العمل.
- تطوير المناهج في ضوء المتطلبات المتجددة لمواكبة سوق العمل، ولواقع البيئة المحلية مع تطبيق منظومة حديثة للتقييم والتقويم الشامل والتراكمى.
- إتاحة التجهيزات وتكنولوجيا التعليم بما يتناسب مع نوعية التعليم الفني وعدد الطلاب وفق معايير معدة لذلك.
- الارتقاء بالمستوى المهني والمادي والمعنوي للمعلم.
- دعم أسلوب الحوكمة والمحاسبية في إدارة التعليم الفني على جميع المستويات
- تحديث تشريع وهيكلية مشروع رأس المال الدائم في إطار التعليم المزدوج والعائد الاقتصادي .
- تفعيل الشراكات (محليًا – عالميًا) والتوسع في العمل مع الجهات المهنية والتحفيز لها.
- تفعيل مبادرة المجلس الأعلى للتعليم الفنى والتدريب المهنى.
- التدريب من أجل التشغيل.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

سياسة الإتاحة:

١. التوسع فى أعداد مدارس التعليم الفنى، بما يضمن توافر فرص متكافئة لكل من يرغب من خريج المرحلة الإعدادية فى الإلتحاق بالتعليم الفنى وفق دستور ٢٠١٤.
٢. تجريب إنشاء عدد من المدارس الفنية المتخصصة فى شكل تعليم مجتمعى لخدمة المناطق النائية والبعيدة عن العمران.
٣. تقديم برنامج تكميلى لمن يرغب من الحاصلين على الثانوية العامة لإعدادهم لسوق العمل.
٤. تقديم مسار للتعليم الفنى يقود للالتحاق بالتعليم العالى التقنى استرشادًا بالدول الأخرى .
٥. توفير تجهيزات بالمباني لذوى الاحتياجات الخاصة وفق المعايير الخاصة بذلك وصيانتها دوريًا.
٦. توعية المجتمع بمميزات التعليم الفنى وما ينطوى عليه من فرص للتوظيف.

تقديم تعليم جيد لكل طفل

سياسة الجودة:

١. تطوير المناهج الدراسية في ضوء المهن واحتياجات سوق العمل، واستخدام التكنولوجيا في التعليم و توفير مصادر التعلم.
٢. تقديم مقرر دراسى فى اقتصاديات وآليات إنشاء وتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر .
٣. توفير كل مايلزم لضمان فاعلية ممارسة الأنشطة التربوية الرياضية وغير الرياضية.
٤. إعداد منهج لمن يرغب من خريجين الثانوية العامة لإعدادهم مهنيًّا لسوق العمل.
٥. استكمال التجهيزات وصيانة البنية التحتية لمدارس التعليم الفني.
٦. توفير الإمكانات المادية والبشرية والمعدات والآلات والعدد والخامات والتدريبات المهنية اللازمة لتفعيل العملية التعليمية بالمدارس بما يتناسب مع عدد الطلاب وفق معايير معدة لذلك.
٧. إنشاء مركز للابتكار والإبداع والفنون تتيح الاهتمام بالموهوبين بالتخصصات الفنية.
٨. مراجعة بروتوكولات التعاون بين حكومتي مصر والسودان بشأن المدارس الفنية و إعادة النظر في التخصصات، بما يتناسب مع التطورات والأحداث العالمية ومنطقة الشرق الأوسط .
٩. تعميم إنشاء وحدات التوظيف والتدريب والجودة المدرسية التابعة لبرنامج دعم التنافسية المصرية بجميع محافظات الجمهورية.
١٠. تحويل مدارس التعليم الفني إلى تعليم قائم على التعليم والتدريب المزدوج في إطار مدرسة في كل مصنع، مع إصدار القواعد المنظمة للتعاون بين إدارة المدرسة والمؤسسات الإنتاجية في المجتمع المحلي.
١١. التوسع في خطوط الإنتاج الاقتصادية في إطار مبادرة مصنع في كل مدرسة مع توفير آليات التسويق المناسبة في إطار مشروع رأس المال بعد تعديل ما يلزم من القوانين المنظمة.
١٢. تحديث منظومة توجيه وتقييم وتحفيز واختيار وانتقاء برامج التنمية المهنية للمعلمين بناءً على معايير جودة المعلم.

سياسة تدعيم البنية المؤسسية وبناء القدرة على تطبيق اللامركزية:

١. التعاون مع الجهات والوزارات والمؤسسات المعنية في إنشاء وتفعيل المجلس الأعلى للتعليم الفنى والتدريب المهنى .
٢. وضع دليل إرشادي لتعظيم الاستفادة من الجهات المانحة ورجال الأعمال.
٣. إنشاء وحدة لمتابعة المسارات المهنية لخريجى التعليم الفنى
٤. تطبيق نظم إدارة مدرسية تتناسب مع طبيعة التعليم الفني.

٥. تفعيل آليات متطورة للتصرف في المعدات القديمة وغير الصالحة
٦. إنشاء خطوط تدوير المخلفات الورقية والخشبية.

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. عدد المدارس المضافة للتعليم الفنى .
١. بنية محدثة لتخصصات التعليم الفني تتماشى مع الاتجاهات المعاصرة للتعليم الفني.
٢. منهج مطور لجميع تخصصات التعليم الفني يستند على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم و التعلم، وتقويم الطلاب على أساس معايير خريج التعليم الفني.
٣. عدد مدارس التعليم الفنى التى تفعل الأنشطة الرياضية وغير الرياضية سواء في داخل المدرسة أو خارجها.
٤. دليل للحوكمة اللامركزية والتنمية البشرية لقطاع التعليم الفني بما يزيد من كفاءة إدارة القطاع و يرفع من فعالية الإشراف والتوجيه على جميع المستويات.
٥. تشريع ودليل لإدارة مشروع رأس المال تضمن زيادة الكفاءة والفعالية ودافعية مشاركة الطلاب والمعلمين والإداريين.
٦. عدد المدارس التى بداخلها مصنع منتج.
٧. عدد المصانع التى بداخلها مدارس.
٨. عدد خطوط إنتاج وصيانة التابلت و المصابيح الموفرة بالمدارس الفنية.
٩. عدد معامل اللغات الأجنبية بمدارس التعليم الفني.
١٠. عدد المدارس التجارية المحولة إلى مدارس فندقية.
١١. عدد المدارس التجارية المحولة إلى مدارس تكنولوجية.
١٢. عدد المدارس النوعية للمياه و الصرف الصحي.
١٣. عدد المدارس الصناعية المطورة نظام ٥ سنوات.
١٤. عدد مراكز التدريب الإقليمية للتنمية المهنية.
١٥. عدد وحدات التوظيف والتدريب والجودة المدرسية بجميع المحافظات.
١٦. عدد المدارس المطورة والمجهزة بالسودان وحوض النيل .
١٧. عدد الإتفاقيات مع الدول والجهات المانحة لتوأمة المدارس الفنية وتشغيل خريجيها.
١٨. معدل استيعاب سوق العمل لمخرجات التعليم الفنى.
١٩. تقارير متابعة لتوظيف خريجى التعليم الفنى.

شكل (٣٤) مجالات تطوير مخرجات التعليم الثانوى الفنى فى الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

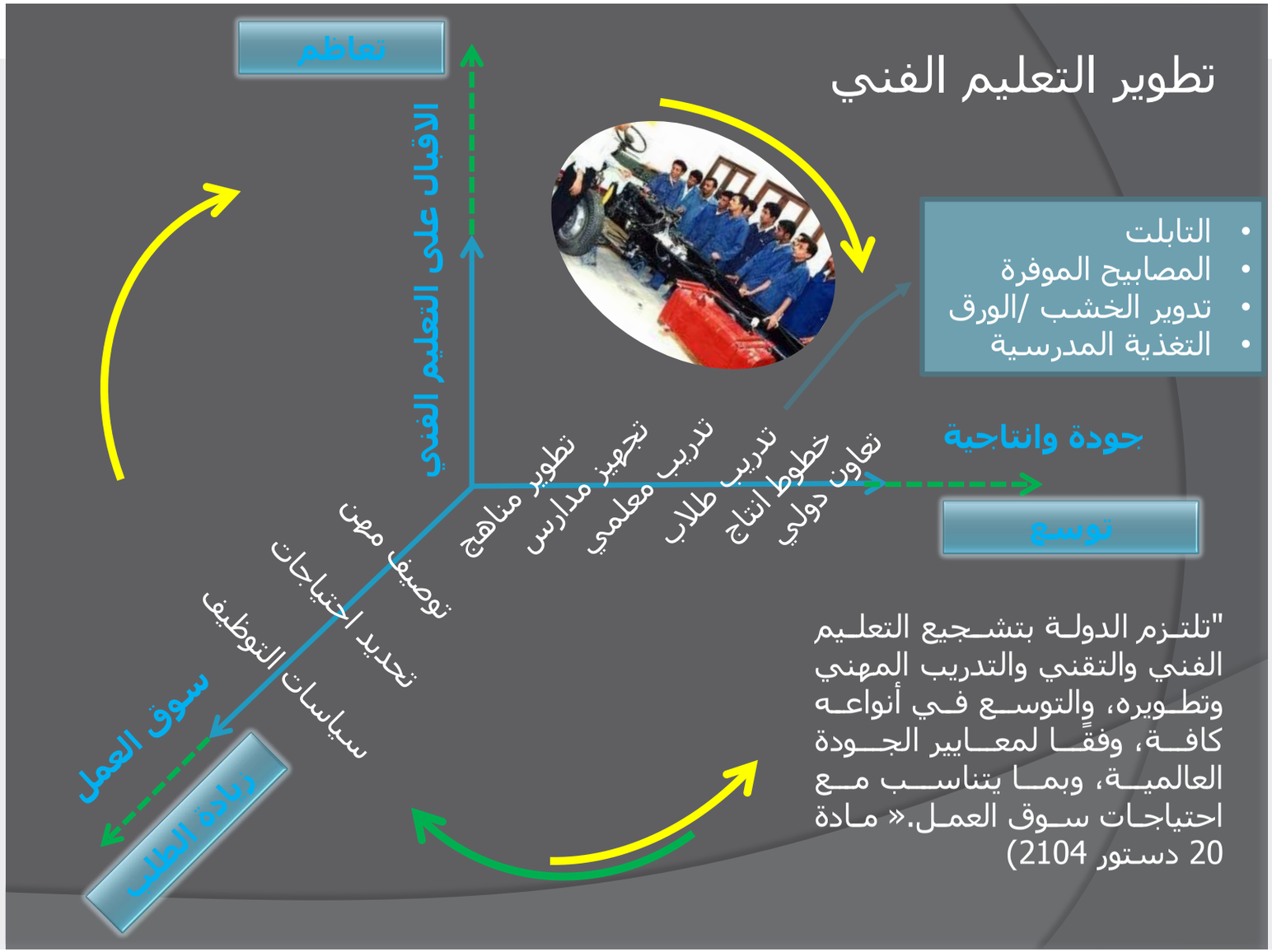

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

برنامج التعليم المجتمعي

الهدف العام: توفير تعليم مجتمعي لكل الأطفال في سن (٦ – ١٤) الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسي أو الذين تسربوا منه، وخاصة الفتيات والأطفال في المناطق الحضرية والريفية الفقيرة.

الأهداف الاستراتيجية:

- توفير خدمة تعليمية (فرصة ثانية) تتسم بالجودة لإلحاق جميع الأطفال (سن ٦ إلى ١٤ سنة) الذين تعدوا السن الرسمي للالتحاق والمتسربين من التعليم.
- توفير صيغ من التعليم المجتمعي تتناسب مع البيئات المجتمعية والجغرافية المختلفة.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

سياسة الإتاحة:

١. التوسع في إنشاء وتشغيل مدارس التعليم المجتمعي التي تعتمد على مفهوم المدرسة صديقة الطفل وتتناسب مع البيئة والظروف المحلية لتغطي جميع الاحتياجات والبدء من المناطق المحرومة.
٢. توعية مؤسسات المجتمع المدني ورجال الأعمال بأهمية التعليم المجتمعي والمشاركة في تنميته.
٣. توعية أولياء الأمور والمجتمع المحيط بدور مدارس التعليم المجتمعي وكيفية الالتحاق بها.

سياسة الجودة:

١. توفير معلمات مؤهلات ومدربات على الأساليب الحديثة للتعلم النشط والتقويم الشامل واستخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال .
٢. تزويد فصول التعليم المجتمعي بعناصر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال .

سياسة تدعيم البنية المؤسسية وبناء القدرة على تطبيق اللامركزية:

١. إصدار تشريع بنقل التعليم المجتمعي كإدارة مستقلة ماليًا إلى مظلة التعليم العام.
٢. إنشاء نظام معلوماتي لرصد مواطن الحاجة للتعليم المجتمعي.

تقديم تعليم جيد
لكل طفل

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. عدد الفصول الجديدة.
٢. عدد الموجهين المؤهلين.
٣. عدد العمال .
٤. عدد الميسرات المؤهلات.
٥. عدد الفصول المزودة بحاسب آلي محمول متصل بشبكة المعلومات.
٦. حزمة حوافز للعاملين بمدارس التعليم المجتمعي بأنواعها.

برنامج : التربية الخاصة

أ: الموهوبون والفائقون

الهدف العام: تزويد المتعلمين الموهوبين والفائقين بتعليم عالي في جودته النوعية في مجالات المعرفة والمهارات المتقدمة، بما يتناسب وقدراتهم الفردية بجميع مراحل التعليم قبل الجامعي.

مقدمة

توجه وزارة التربية والتعليم اهتمامها في رعاية الموهوبين والفائقين بين المتعلمين وفقًا لمهاراتهم وقدراتهم واستثمار الذكاءات المتعددة لديهم؛ إلى جانب دعم وتنمية ما لديهم من مواهب واستعدادات وقدرات؛ تمكنهم من قيادة سفينة الوطن في عالم المعرفة (شكل ٣٥).

الأهداف الاستراتيجية:

- دعم ورعاية المتعلمين الموهوبين والفائقين في مدارس التعليم قبل الجامعي.
- تطوير جودة التعليم بمدارس الموهوبين والفائقين القائمة وإنشاء مراكز لاكتشاف ورعاية الموهوبين.
- توفير بيئة داعمة للموهبة والتفوق بمدارس التعليم قبل الجامعي والمجتمع ككل.
- تطوير منظومة الموهبة والتفوق في ضوء الخبرات الداعمة.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

سياسة الإتاحة:

١. تهيئة مدارس لرعاية المتعلمين الموهوبين والفائقين، موزعة على الإدارات التعليمية (مدرسة لكل من المرحلة الابتدائية، والإعدادية، والثانوية في عدد ٢٧٣ إدارة تعليمية).
٢. دعم البنية الأساسية لجميع مدارس الموهوبين والفائقين القائمة بالتعاون مع المجتمع المدني.
٣. إنشاء مراكز لاكتشاف ورعاية الموهوبين والفائقين في كافة المحافظات وتطوير القائم .

سياسة الجودة:

١. تقديم برامج إثرائية للموهوبين وبرامج علاجية لبطيئي التعلم وذوى

مستويات التحصيل المنخفض لضمان تحقيق الحد الأدنى لمستوى الإنجاز المطلوب في المدارس المستهدفة في جميع المراحل التعليمية لكل تلميذ.

٢. توفير فرص التنمية المهنية للمعلمين والإخصائيين النفسيين والاجتماعيين بمدارس الموهوبين والمتفوقين.

٣. بناء نظام تقييم المتعلمين المتقدمين لمدارس الموهوبين والمتفوقين وتقويم التقدم الذي يحققه المتعلمون الموهوبون والفائقون.

٤. تطوير منظومة القياس والتقويم والمحتويات التعليمية لجميع مدارس الموهوبين والمتفوقين.

سياسة تدعيم البنية المؤسسية وبناء القدرة على تطبيق اللامركزية:

١. بناء تشريعات داعمة للموهبة والتفوق بمدارس التعليم قبل الجامعي .

٢. تأسيس نظام وطني لدعم الموهبة والتفوق .

٣. تخطيط وتنفيذ حملات عامة وأنشطة لرفع الوعي بالموهبة والتفوق تستهدف صانعي القرار وأولياء الأمور والمعلمين والمهتمين من المجتمع المحلى .

٤. بناء شراكات محلية و إقليمية ودولية لدعم الموهبة والتفوق .

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. عدد المدارس المجهزة لرعاية الموهوبين والمتفوقين.

٢. حزمة تشريعات داعمة للموهبة والتفوق بمدارس التعليم قبل الجامعي.

شكل (٣٥) أهم مخرجات تعليم الموهوبين والفائقين أكاديميًا بالخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

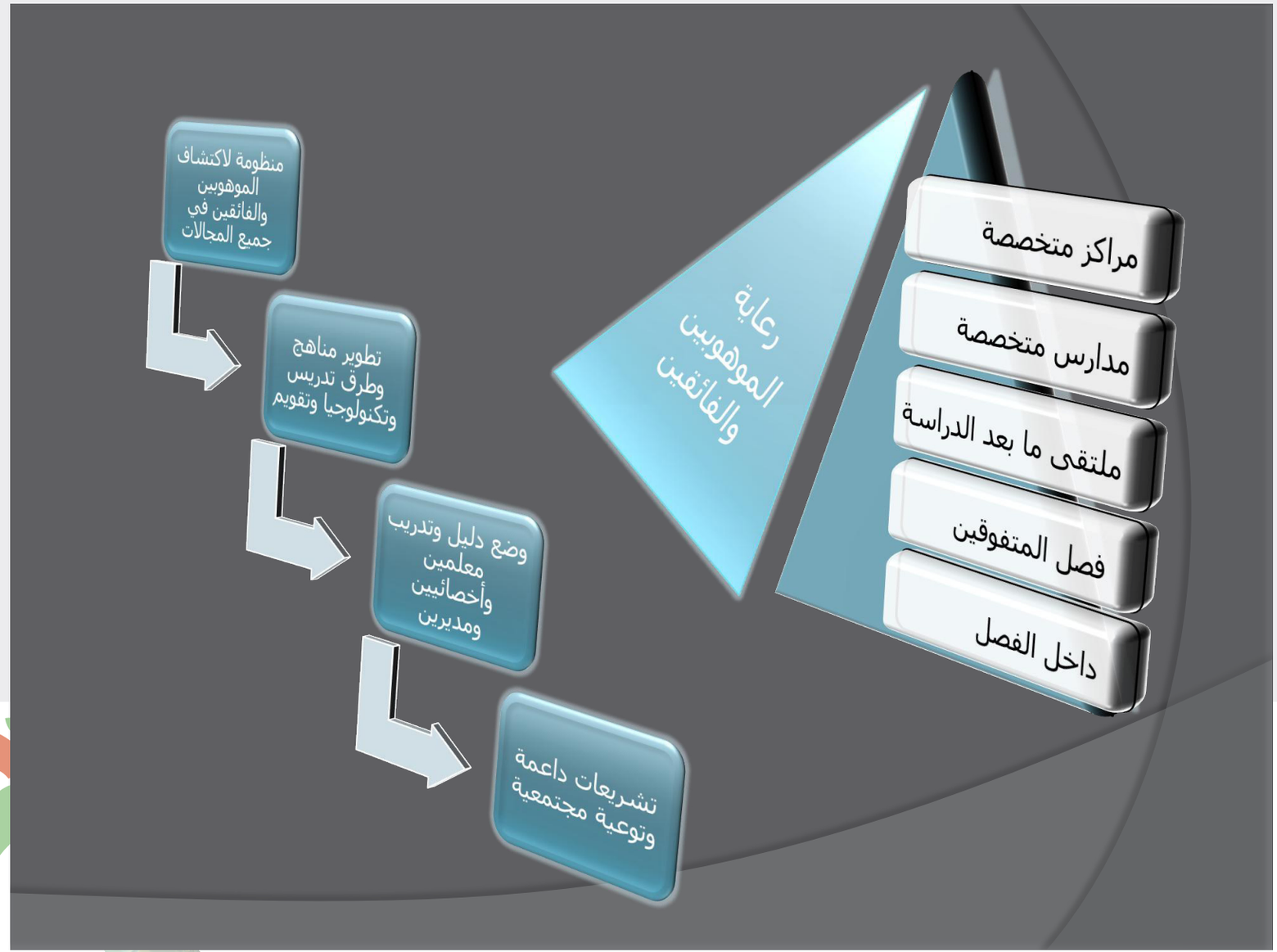

تقديم تعليم جيد لكل طفل

ب: الدمج و مدارس ذوي الإعاقة

الهدف العام: تزويد المتعلمين ذوي الإعاقة بفرص تعليمية عالية في جودتها النوعية، ومتكافئة مع أقرانهم من غير ذوي الإعاقة، ودمج ذوي الإعاقة البسيطة بجميع مدارس التعليم قبل الجامعي

مقدمة

يأتي الاهتمام بدمج ذوي الإعاقة البسيطة بجميع مدارس التعليم العام على اختلاف أنواعها وكذلك تطوير مدارس التربية الخاصة ضمن أولويات وزارة التربية والتعليم؛ الأمر الذي ينطوي على تضافر كافة الجهود داخل المجتمع لدعم عملية التعليم والتعلم لجميع أبناء مصر على اختلاف إمكاناتهم وقدراتهم (شكل ٣٦).

الأهداف الاستراتيجية:

- دمج الأطفال ذوى الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم قبل الجامعي.
- دمج الأطفال ذوى الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم قبل الجامعي وتحسين جودة التعليم المقدَم.
- تحسين جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة القائمة.
- توفير بيئة شاملة داعمة لعملية دمج ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم قبل الجامعي.
- تطوير منظومة الدمج والتربية الخاصة في ضوء الخبرات الداعمة.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

سياسة الإتاحة:

١. التوسع في عدد المدارس المخصصة لذوي الإعاقة على مستوى المراحل وعلى مستوى الإدارات التعليمية.
٢. تجهيز ١٠٪ من المدارس بغرف مصادر وبوسائل تعليمية لذوي الإعاقة البسيطة .
٣. تجهيز جميع المدارس الجديدة بمتطلبات دمج لذوي الإعاقة.
٤. تحويل جميع مدارس ذوي الاعاقة (مدارس التربية الخاصة) إلى مراكز مصادر ودعم.
٥. وضع وتطبيق نظام لتوصيل الأطفال ذوي الإعاقة من و إلى المدرسة.
٦. تخطيط وتنفيذ حملات توعية وأنشطة متنوعة لرفع الوعي تستهدف صانعي القرار ومديري الإدارات التعليمية والمعلمين وأولياء الأمور والمهتمين من المجتمع المحلى، فيما يتعلق بدمج ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم العام .
٧. بناء شراكات محلية و إقليمية ودولية لدعم منظومة الدمج والتربية الخاصة.

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

سياسة الجودة:

١. توفير فرص التنمية المهنية للمعلمين والكوادر الفنية والإدارية العاملة في المدارس التي يتم تجهيزها للدمج.
٢. تدريب معلمين مساندين لمنظومة الدمج (معلم/مدرسة) يتناسب مع عدد المدارس المدمجة.
٣. توفير دليل معلم لاستراتيجيات التعليم والتعلم للأطفال المدمجين.
٤. تطوير المناهج الدراسية بمدارس ذوي الإعاقة وما يرتبط بها من طرق تدريس وتقويم، مع الاستفادة من نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصال الخاصة بالإعاقات المختلفة.

سياسة تدعيم البنية المؤسسية وبناء القدرة على تطبيق اللامركزية:

١. وضع تشريعات داعمة لذوي الإعاقة بمدارس التعليم قبل الجامعي.
٢. تدعيم صلاحيات منظومة الدمج على المستوى المركزي .

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. معدل المدارس المجهزة في كل إدارة بدءًا بالإدارات المحرومة.
٢. عدد المدارس المزودة بغرفة مصادر سنويًا ومتطلبات الدمج.
٣. عدد المعلمين والإخصائيين النفسيين والاجتماعيين المدربين سنويًا على كيفية التعامل مع التنوع والاختلاف لدى ذوي الإعاقة.
٤. تشريع لدعم انتقالات المتعلمين المدمجين بمدارس الدمج والمتعلمين بمدارس ذوي الإعاقة من و إلى مدارسهم.

شكل (٣٦) أهم نواتج تعليم ذوى الإحتياجات الخاصة بالخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

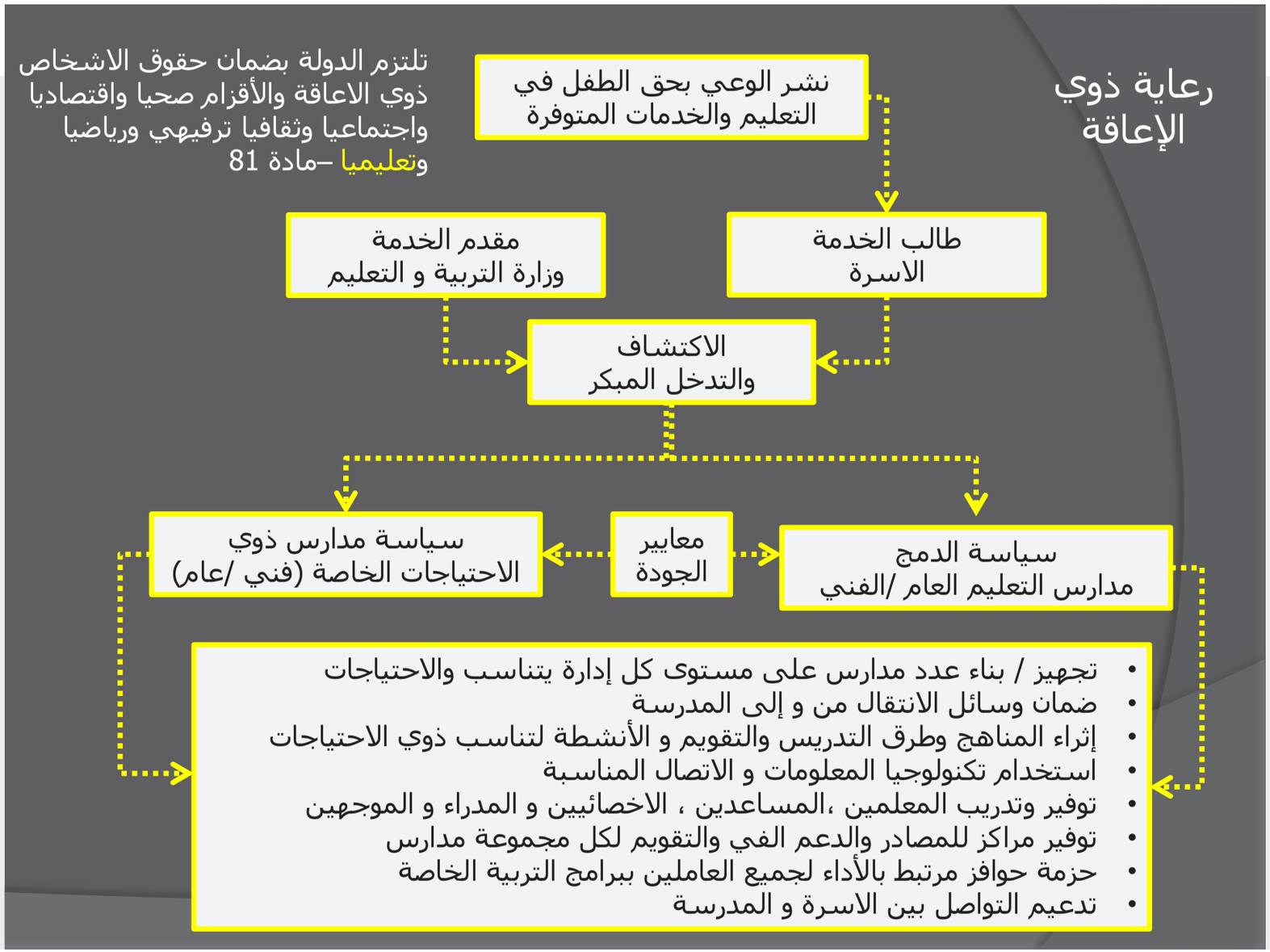

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

البرامج الفرعية

برنامج: تطوير البنية المؤسسية لمنظومة قطاع التعليم قبل الجامعي في إطار مركزي/لامركزي

الهدف العام: تطوير البنية المؤسسية لإدارة قطاع التعليم قبل الجامعي من منظومة تقوم على توفير المدخلات إلى منظومة تقوم على النتائج، تعظم من الكفاءة في استغلال الموارد والفاعلية في تحقيق العوائد في إطار متوازن بين المركزية واللامركزية.

مقدمة:

لقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن إدارة قطاع التعليم قبل الجامعي بمركزية خالصة وعلى أساس توفير المدخلات المادية والبشرية اللازمة لتسيير منظومة التعليم على مختلف المستويات، دون ربط المدخلات بالنتائج ودون اعتبار للتباينات المحلية وعدم الاستفادة من الآليات اللامركزية، ينعكس سلبًا على الكفاءة الداخلية والخارجية، وعلى مستوى جودة المنتج النهائي للنظام التعليمي وهو التلميذ، الذى يتوقع أنه قد أُعد معرفيًا و مهاريًا ووجدانيًا للالتحاق بالتعليم العالي أو بسوق العمل بعد أن أمضى في النظام التعليمي ١٢ عامًا على الأقل. من هنا فإن تطوير ممارسات هذه الأنماط من التنظيم والإدارة بات حتميًا خاصة وأن الضغوط الاقتصادية التي تمر بها البلاد لا تسمح برفاهية الهدر في أي مورد يمكن أن يستغل في برامج الإصلاح والتحسين. و إذا أخذ في الاعتبار أن نظام التعليم حاليًا يضم ما يزيد على ٤٧ ألف مدرسة تنتشر في ٢٧ مديرية تعليمية، بها ٢٧٣ إدارة تعليمية، منظومة يسيرها حوالى ١,٥ مليون معلم، وحوالى ٦٠٠ ألف إداري، وتضم ١٨,٥ مليون طالب، يتضح أن عملية إدارته بكفاءة تحدٍ كبير بأي بمقياس.

الأهداف الاستراتيجية:

- تدعيم بنية مؤسسية مركزية / لامركزية ، توازن بين صلاحيات الجهاز المركزي لقطاع التعليم قبل الجامعي في وضع المنهج القومي والسياسات والاستراتيجيات العامة ومعايير ضمان الجودة وتقويم المنظومة التعليمية على المستوى الوطني، وبين تدعيم صلاحيات مالية وإدارية للمدارس والإدارات والمديريات التعليمية في تنفيذ السياسات والخطط القومية ومتابعتها على المستويات المحلية.

تقديم تعليم جيد لكل طفل

- توفير بنية معلوماتية تربوية ومالية عالية الجودة لجميع الأطراف المعنية بالتخطيط والمتابعة والتقويم على كافة المستويات، بما يضمن كفاءة وفاعلية كل منها في القيام بما هو منوط به من مهام وواجبات في إطار من الشفافية المعلوماتية.
- تأسيس منظومة بناءة ومتاحة للرأي العام للمساءلة والمحاسبية الرأسية والأفقية تضمن الكفاءة في استغلال الموارد والفعاليه في تحقيق النتائج .

ينطوي تحت برنامج التطوير المؤسسي خمسة برامج فرعية ، وهي:

١. تعديل البيئة التشريعية وهيكلة قطاع التعليم.
٢. برنامج تطوير نظم المعلومات التربوية والمالية.
٣. برنامج إدارة وتنمية الموارد البشرية.
٤. برنامج المتابعة والتقويم.
٥. برنامج الإصلاح المتمركز حول المدرسة.

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

برنامج فرعي- أ: تعديل البيئة التشريعية وهيكلة قطاع التعليم

الهدف العام: إعادة النظر في التشريعات والقوانين والقواعد والقرارات القائمة، و تعديل ما يحتاج منها، واستصدار ما يلزم من جديد لتوفير بيئة تشريعية مناسبة تضمن كفاءة وفعالية منظومة إدارة التعليم قبل الجامعي في إطار من الحوكمة الرشيدة.

مقدمة:

يخضع التعليم قبل الجامعي لمجموعة كبيرة من التشريعات والقوانين والقواعد والقرارات المتشابكة والمتعارضة أحيانًا والمفعلة وغير المفعلة أحيانًا أخرى ، والتى تراكمت منذ عدة عقود. الأمر الذي قد يجعل منها معوق لبرامج الإصلاح بدلاً من مساندتها. ولهذا فإن إعادة النظر فيها وتنقيتها والإضافة إليها لمواكبة التطور في السياسات التربوية والإدارية بات حاجة ملحة.

الأهداف الاستراتيجية:

- توفير بيئة تشريعية مستقرة لتنظيم و إدارة قطاع التعليم قبل الجامعي تتناسب وتطور السياسات والمستجدات التربوية، بما يضمن تحقيق أهداف القطاع بكفاءة وفعالية.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

الإتاحة:

١. وضع تشريعات ملزمة بإشراف وزارة التربية والتعليم على رياض الأطفال التي تنشأ خارج مظلة الوزارة.
٢. وضع تشريعات ملزمة لدمج ذوي الإعاقة البسيطة و إنشاء مدارس متخصصة لمختلف أنواع الإعاقات.
٣. إعادة النظر في قواعد الانتقال من المدارس التجريبية واللغات إلى المدارس العادية والعكس.
٤. إصلاح الآليات التنظيمية والتشريعية المعنية بتحديد وتفعيل عمليات إدارة الموارد.

تقديم تعليم جيد لكل طفل

سياسة الجودة:

١. إعادة النظر في قانون التعليم لسنة ١٩٨١بما يتماشى والتطورات المعاصرة في التعليم.
٢. وضع التشريعات المناسبة للتطوير في برامج التعليم الثانوي بشقيه العام والفني.
٣. تأسيس نظام وطني لدعم الموهبة والتفوق في المجالات المختلفة.
٤. وضع تشريعات داعمة لذوي الإعاقة وللمتفوقين في مراحل التعليم المختلفة.
٥. وضع قواعد تسمح بالتسريع في الانتقال من صف إلى آخر .
٦. تعديل قانون الكادر رقم ١٥٥ بتعديلاته لقانون ٩٣ ليشمل مرحلة رياض الأطفال بوظائفها المختلفة.

سياسة تدعيم البنية المؤسسية وبناء القدرة على تطبيق اللامركزية

١. وضع تشريعات تسمح بنقل المعلمين والكوادر الإدارية الأخرى بين المديريات التعليمية للتغلب على مشاكل العجز والزيادة وما يرتبط بها من حوافز.
٢. قرار لهيكلة إدارة رياض الأطفال بالمديريات والإدارات التعليمية على نمط هيكلتها بالوزارة.

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. حزمة تشريعات معدلة/جديدة موازية لبرامج الخطة .

برنامج فرعي- ب: تنمية نظم المعلومات التربوية و المالية

الهدف العام: توفير نظام متكامل للمعلومات التربوية والمالية على درجة عالية من الجودة متاحة للاستجابة الفورية لصناع القرار وأصحاب المصلحة تستند على بنية راقية من تكنولوجيا المعلومات والاتصال

الأهداف الاستراتيجية:

- توفير نظام معلومات متكامل راقى الجودة، يقوم على البيانات التربوية والمالية التفصيلية، ينتج مؤشرات نوعية تحليلية لأداء قطاع التعليم قبل الجامعي، على مستوى المدخلات والمخرجات والنتائج، تتسق والمفاهيم والمعايير الدولية، ومتاحة للقائمين على التخطيط والمتابعة والتقويم وصناع القرار بمختلف المستويات وكذلك أصحاب المصالح من هيئات ومنظمات ومجتمع محيط وأولياء الأمور.
- بناء تشريعات تختص بتنظيم مصادر جمع وتدقيق ومعالجة ونشر المعلومات، وتدعيم الثقافة والقيم المعلوماتية بقطاع التعليم قبل الجامعي.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

أولاً: نظم إدارة المعلومات التربوية

١. استكمال وتدقيق قواعد البيانات التفصيلية.
٢. ربط قواعد البيانات المدرسية بالخريطة التعليمية وبقواعد نتائج الامتحانات.
٣. ربط قواعد البيانات المدرسية بقواعد معلومات السجل المدني وبوزارة الصحة.
٤. إعداد خريطة لإتاحة البيانات والمعلومات والتقارير الإحصائية وفقًا للاحتياجات الإدارية ومستويات اللامركزية بكامل القطاع.
٥. بناء وتوفير تقارير دورية لمؤشرات التعليم تستجيب لاحتياجات الجهات والمبادرات والمنظمات المختلفة كل حسب احتياجاته.
٦. تدعيم القدرات التحليلية بإدارات المعلومات والإحصاء على جميع المستويات.

ثانيًا: نظم الإدارة المالية:

١. وضع آلية تضمن التنسيق المؤسسي بين مختلف الجهات التي تقع تحت المظلة المالية لقطاع التعليم قبل الجامعي، بما في ذلك المحليات في جميع أبواب الموازنة لضمان الكفاءة في إعداد المقترح المالي للقطاع ، على أن تنشأ آلية مناظرة ومكملة على مستوى المديريات التعليمية، والتأكيد على العلاقة الوظيفية بين إدارات الموازنة وإدارات التخطيط من خلال موازنات البرامج وإطار الإنفاق المتوسط المدى.

٢. إنشاء وإتاحة قواعد بيانات متجددة لوحدات التكلفة لجميع السلع والخدمات التي يتعامل بها قطاع التعليم لمعاونة أجهزة التخطيط والمتابعة والتدقيق المالي والإداري، وكذلك حساب ونشر تقارير دورية للمؤشرات المالية المرتبطة بالتعليم وفقًا للمنهجيات الدولية.

٣. التوسع في تطبيقات اللامركزية المالية، وإطار الإنفاق متوسط المدى والموازنة القائمة على برامج الأداء.

٤. إصلاح الآليات التشريعية والتنظيمية المعنية بتحديد وتفعيل عمليات تقييم احتياجات الموازنة؛ وتخطيط ووضع الموازنات؛ وتخصيص الموازنات؛ وإدارة التدفقات النقدية؛ وتنظيم التوريدات والمشتريات الحكومية، بالتعاون مع ("وزارة المالية" و"وزارة التخطيط" و"وزارة الإدارة المحلية").

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. مصفوفة مؤشرات تربوية وقاعدة بيانات مالية محدثة متكاملة ومتاحة بدرجات من التفصيل تناسب الاحتياجات الإدارية والفنية لكل مستوى من المستويات المركزية/ اللامركزية.

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

برنامج فرعي- ج: التنمية المهنية وإدارة الموارد البشرية

الهدف العام: «بناء نظم لإدارة الموارد البشرية متطورة وديناميةة، توفر برامج التنمية المهنية كمحور رئيس داعم لإصلاح نظام التعليم قبل الجامعي في إطار من اللامركزية والحوكمة الرشيدة، وفى إطار دولي متميز».

مقدمة:

تعتمد منظومة التعليم بالدرجة الأولى على الكوادر البشرية في تحقيق أهدافها من إنتاج أجيال على درجة رفيعة من الخلق و المهنية تبنى مجتمعًا يقوم على التعلم واقتصادًا يقوم على المعرفة. و يعد قطاع التعليم قبل الجامعي المصري أحد أكبر نظم التعليم في العالم، والأكبر بإقليم شمال إفريقيا، والشرق الأوسط (طلابًا، وعمالة). يستحوذ قطاع التعليم في مصر على ما يناهز ثلث العاملين بالجهاز الحكومي للدولة، فهو يشكل قطاع خدمي كثيف العمالة. إلا أن بعضًا من هذا الكبر في حجم القطاع يعتبر نوعًا من الترهل نتيجة عدة سياسات متراكمة خطأ ، وهو ما يفرض الحاجة إلى تطوير مستمر لمنظومة الإدارة وتنمية قوة عمل بهذا الحجم بدرجة عالية من الكفاية الكمية والنوعية تضمن خريج على مستوى عالٍ بمعايير الجودة وبكفاءة مناسبة في استغلال الموارد (شكل ٣٨،٣٧).

الأهداف الاستراتيجية:

- تحول مفاهيمي تدريجي وبنائي نحو تفعيل نظم إدارة الموارد البشرية كأساس إيجاد بيئة عمل ملهمة ومحفزة على الإبداع، والعمل التعاوني والجماعي نحو تحقيق أهداف قطاع التعليم.
- بنية مؤسسية وتكنولوجية قوية دينامية لإدارة الموارد البشرية، يضطلع بإدارتها أكفأ المدراء.
- أداء منضبط للعاملين بمنظومة التعليم وفق مبادرات وتوجيهات إدارات الموارد البشرية.
- مجتمع تعليمي (معلمين وغير معلمين) متنامي معرفيًا ومهاريًا، متنامى القدرة والكفاءة الذاتية، ومن خلال برامج تنمية مهنية موجهة للطاقات.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٧/٢٠١٦

١. إعادة هيكلة إدارات الموارد البشرية وبناء القدرة والتنسيق بين الإدارات المختصة على جميع المستويات في إطار فلسفة ورؤية ورسالة لتطوير الموارد البشرية تتبناها القيادات وجميع العاملين.
٢. بناء نظام معلومات وحوكمة إلكترونية لإدارة ومتابعة وتقويم وتنمية الموارد البشرية ودعم اتخاذ القرار على المستوى المركزي واللامركزي والقضاء على كافة أشكال التكرار الوظيفي والازدواجية التنظيمية.

٣. توجيه مسارات تنمية الموارد البشرية وفقًا لأهداف الخطة الاستراتيجية للقطاع واحتياجات التعليم قبل الجامعي، وفق المعدلات العالمية للقيادات التربوية والإدارة المدرسية والتدريس و التوجيه والإخصائيين والإدريين والعمال .
٤. إعداد ونشر برامج متكاملة للتنمية المهنية ومصادر للتدريب لمختلف المسارات الوظيفية، وخرائط زمنية لخطط ومواقع وطرق التدريب وفتح المجال لاعتماد التنمية المهنية الذاتية.
٥. وضع قواعد تربط التنمية المهنية في مختلف المواقع بمنظومة من الحوافز المادية والأدبية.
٦. وضع آلية للتقويم المنتظم لكفاءة وعوائد التدريب على المستويات كافة، مع إعداد وتفعيل آليات المساءلة والمحاسبية الرأسية والأفقية تقوم على نواتج التعلم ومعايير جودة أداء النظام.

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. هيكل معدل ونظام معلومات لإدارة وتنمية الموارد البشرية.
٢. استيفاء احتياجات مراحل التعليم من معلمين مدربين على المناهج الحديثة والمطورة، وما يرتبط بها من مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
٣. استيفاء احتياجات كوادر التعليم الفني المدربة على المناهج المطورة وطرق تقويم المعلمين الحديثة، وما يدعمها من تكنولوجيا المعلومات والاتصال
٤. استيفاء احتياجات مراحل التعليم و إدارات التعليم المركزية واللامركزية من القيادات التربوية المدربة على المداخل الحديثة للإدارة المرتبطة بالأهداف.
٥. برامج للتنمية المهنية مبرمجة زمنيًا ومصادر للتدريب لجميع التخصصات، متضمنة لوائح للحوافز المرتبطة بالنمو المهني.
٦. آلية مستدامة لمتابعة وتقويم برامج التنمية المهنية.

شكل (٣٧) أهم نواتج تنمية الكوادر والقيادات التربوية بالخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

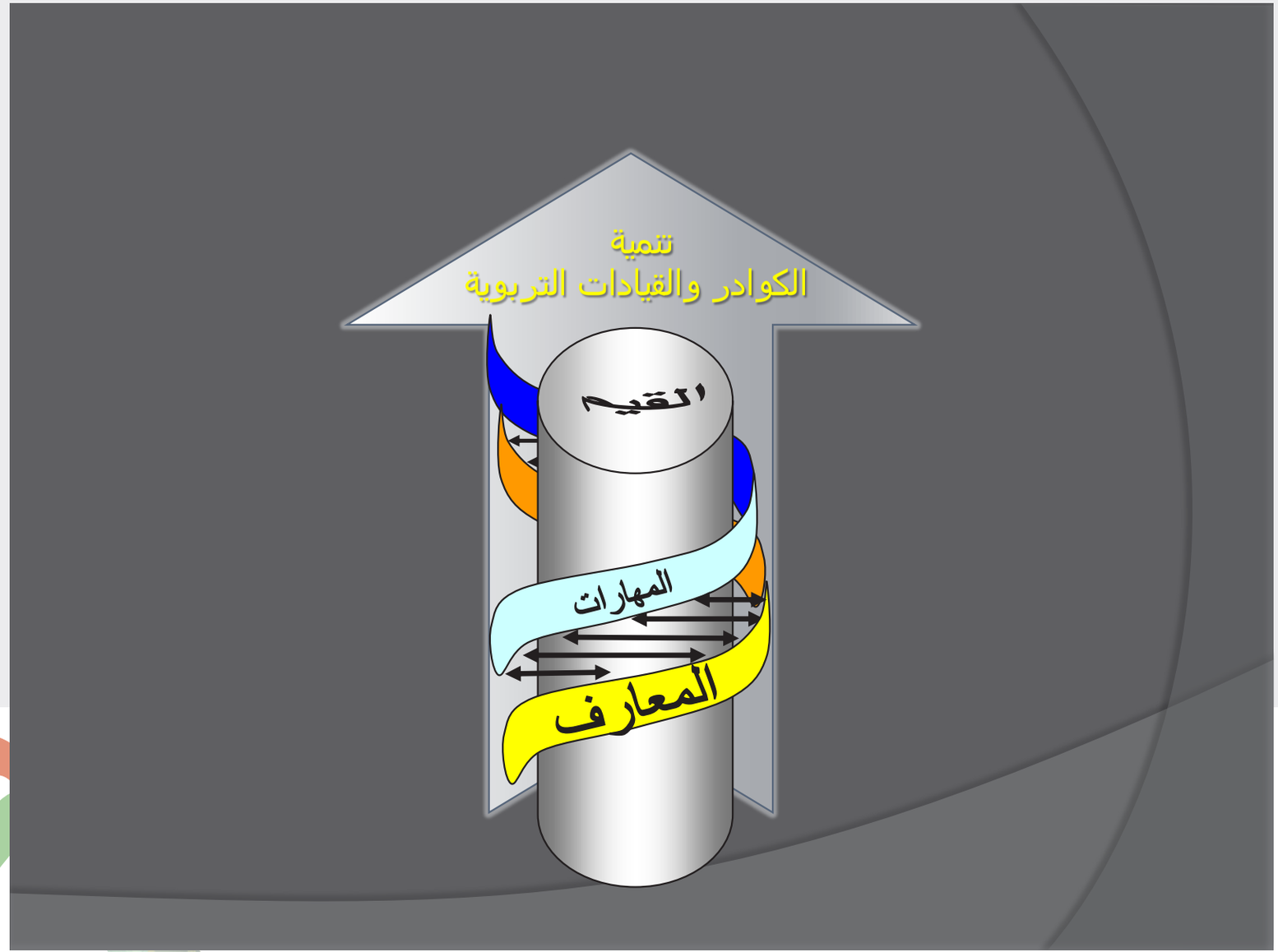

شكل (٣٨) أهم مخرجات تطوير أداء الموارد البشرية والتنمية المهنية بالخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

برنامج فرعي- د: المتابعة والتقويم

الهدف العام: نظام فعال للمتابعة والتقويم مبنى على النتائج يقيس فاعلية النظام التعليمي وتطبيق السياسات وكفاءة استغلال الموارد على مختلف المستويات الإدارية.

مقدمة:

تعد منظومة المتابعة والتقويم أحد أهم مكونات الحوكمة الرشيدة لمنظومة التعليم والتعلم كونها الضمانة الرئيسة لتطوير وتحسين جميع مكونات المنظومة، كما أنها تكفل آليات موضوعية للتحقق من معدلات النمو والإنجاز وفقًا لمعايير الجودة، والأهداف العامة للقطاع.

الأهداف الاستراتيجية:

- بناء منظومة للمتابعة والتقويم مبنية على النتائج تقوم على إطار من مؤشرات أداء وعوائد متفق عليها من قبل المتخصصين وأصحاب المصلحة مدعومة ببنية من تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- نشر ثقافة المتابعة والتقويم المبني على النتائج على جميع المستويات الإدارية بوزارة التربية والتعليم.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧

١. بناء مصفوفة مؤشرات الأداء والنتائج ووسائل التحقق وقوائم ومصادر ودورة جمع وتحليل البيانات وتوزيع التقارير.
٢. دمج المصفوفة كمكون بمنظومة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بقطاع التعليم قبل الجامعي، بما يسمح بإدخال البيانات والحصول على التقارير الفورية من أي نقطة إدارية.
٣. التنمية المهنية لكوادر المتابعة على جميع المستويات الإدارية بدءًا من المدرسة.
٤. تحديد أدوار المراكز البحثية في تصميم الأدوات وتحليل النتائج.
٥. وضع دليل لنظام المتابعة والتقويم وإتاحته للمستخدمين على جميع المستويات.
٦. وضع التشريعات اللازمة لإنشاء و تفعيل النظام.

تقديم تعليم جيد
لكل طفل

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. جهاز فعَّال للمتابعة والتقويم.
٢. خط البدء لمستوى أداء منظومة التعليم قبل الجامعي.
٣. تقارير متابعة دورية ومنتظمة لأداء مختلف المستويات الإدارية لوزارة التربية والتعليم متاحة لأصحاب المصلحة.
٤. تقارير تقويم لنتائج مشروعات وبرامج الإصلاح.

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

برنامج فرعي - هـ: الإصلاح المتمركز حول المدرسة

الهدف العام: تطوير إدارة المؤسسة التعليمية في إطار نظام تعليمي يعمل بنظام مركزي / لامركزي متوازن ويدعم التنمية المهنية المستدامة والحوكمة الرشيدة والمحاسبية لتوفير بيئة تعليمية داعمة تحقق جودة التعليم وحقوق الطفل فتنتج مواطنًا مبتكرًا قادرًا على المنافسة في مجتمع المعرفة، ومساهمًا في تنمية وطنه.

مقدمة:

لابد لأية محاولات للتنمية أو لإصلاح التعليم أن يكون على رأسها المدرسة فهي المنوط بها تنمية الهوية المصرية والشعور بالانتماء لهذا الوطن والتعرف على حقوق المواطن وواجباته تجاه هذا الوطن الكريم ثم تقع مسئولية بناء المهارات والمعارف التي تتيح فرص العمل ثم تدعم الحرية عن طريق بناء التفكير الناقد الواعي المميز لدى النشء فتتطور القدرة على الاختيار الصحيح وإعمال العقل. وأخيرًا تتحقق الكرامة الإنسانية التي تنمو منذ الطفولة المبكرة، وتتحقق عن طريق احترام الذات والفخر بالمساهمة فى بناء الوطن.

ولما كانت المدرسة هي وحدة الفعل في النظام التعليمي فقد مثلت في الخطة الاستراتيجية السابقة محورًا اساسيًا لجميع برامج إصلاح التعليم. وقد وجهت الوزارة حينذاك جميع مشروعات الجهات المانحة نحو تنفيذ برامج متنوعة للإصلاح المتمركز حول المدرسة بدون تحديد نموذج موحد، وذلك لضمان وجود تجارب عديدة يتم في النهاية البناء على الممارسات والتجارب الناجحة منها والاستفادة منها بنشرها وتعميمها، وهو ما تستهدفه الخطة الحالية.

الأهداف الاستراتيجية:

- دعم قدرات المؤسسات التعليمية على الإدارة الذاتية والشفافية والمحاسبية في إطار مركزي/لامركزي متوازن.
- تطوير أداء القيادات التعليمية لممارسة الإدارة المتمركزة حول المدرسة وقيادة التغيير لاستيفاء تقييم الأداء لتحقيق معايير الجودة.
- بناء قدرات المؤسسة التعليمية وتوفير الدعم الفني المستمر لضمان الجودة المستدامة.

- تفعيل المشاركة بين المجتمع المحلي والمؤسسة التعليمية لتحقيق متطلبات الجودة.
- توفير بيئة تربوية جاذبة وآمنه، ومرحبة تحقق تكافؤ الفرص وتدعم الإصلاح الذاتي للمدرسة.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. بناء البيئة التشريعية والقانونية الداعمة لعملية الإصلاح على مستوى المدرسة
٢. وضع وتطبيق معايير و أسس موضوعية و صادقة لاختيار القيادات المدرسية
٣. بناء قدرات وحدات التدريب وفرق التحسين ومسئولي المتابعة والتقويم لدعم المؤسسات التعليمية لاستيفاء في تطبيق متطلبات الإصلاح على مستوى المدرسة ومعايير الجودة والاعتماد.
٤. بناء قدرات القيادات لمباشرة اتخاذ القرار اللامركزي و إدارة الموارد وتزويدهم بمهارات التواصل الفعال والمهارات التكنولوجية و إدارة التغيير والتنمية المهنية الذاتية وكيفية تحقيق تكافؤ الفرص بين الطلاب وبين العاملين ومراعاة حقوق الطفل ودمج ذوي الاحتياجات الخاصة.
٥. التوسع في تطبيقات معادلة التمويل لتحقيق العدالة في توزيع الموارد و ربطها بالأداء.
٦. استحداث آليات للتقويم والمتابعة، وما يرتبط بها من آليات المساءلة والمحاسبية الرأسية والأفقية ونظام التحفيز استنادًا على تقييم الأداء ونواتج التعلم.
٧. مراجعة القرارات واللوائح المنظمة لمجالس الأمناء والعلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي والمدني، وتمكين مجلس الأمناء من المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار بالمدرسة ومتابعة تنفيذه
٨. وضع وتطبيق آليات تحفيز المجتمع المحلي والمدني والقطاع الخاص للمشاركة في توفير و إدارة الإمكانات والموارد المادية والبشرية اللازمة للمدرسة.
٩. وضع وتطبيق نظم لتشبيك المدارس في تجمعات للمشاركة في الموارد والتنمية المهنية وتبادل الخبرات لتعميم نجاحات الإصلاح.

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. تشريع ينقل السلطات الإدارية والمالية إلى القيادات التعليمية في جميع المحافظات يتضمن آليات للتنسيق والتكامل بين المستويات المركزية واللامركزية.
٢. دليل للإصلاح القائم على المدرسة.
٣. عدد المعلمين والكوادر المدربة.

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

ثانيًا: البرامج المتقاطعة

أ: برنامج الإصلاح الشامل للمناهج

الهدف العام : تطوير مناهج دراسية للتعليم قبل الجامعي تتفق مع مُتطلبات ومهارات القرن الحادي والعشرين بمُتغيراته المحلية والإقليمية والعالمية، وتسعي لتنمية ثقافة التفكير والإبداع، والحفاظ على القيم الأصيلة للمجتمع المصري وترسيخها، والتأكيد على المواطنة الرقمية، وذلك لإعداد أجيال قادرة على المنافسة عالميًا للوصول إلى مراكز متقدمة في مجال العلوم والرياضيات والتقنيات (شكل ٣٩، ٤٠).

مقدمة:

تأتي عملية تطوير المناهج كأهم الخيارات الاستراتيجية لإحداث النقلة النوعية المُبتغاة في نظام التعليم المصري للتحول به إلى نموذج تربوي مغاير تتبلور ملامحه في تغيير مركز الثقل في الممارسات التعليمية من المعلم إلي المتعلم، وبالتالي من التعليم إلى التعلم، ومن الاهتمام بالمعارف إلي تنمية المهارات، والتحول من ثقافة الذاكرة إلى ثقافة التفكير والإبداع، وأخيرًا من الاقتصار على استهلاك المعرفة إلى المُشاركة في إنتاجها، وذلك بالاستناد على بيئة داعمة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الأهداف الاستراتيجية:

- إصدار ميثاق عام لمناهج التعليم قبل الجامعي في مصر.
- إصدار وثيقة مناهج لذوي الاحتياجات الخاصة من الموهوبين وذوي الإعاقات بأشكالها المختلفة المدمجين وغير المدمجين بجميع فئاتهم وكذلك الفئات المحرومة ثقافيًا.
- تطوير منظومة المناهج الدراسية والكتب ومصادر التعلم لجميع مراحل التعليم و التعليم المجتمعي، بما يتماشى والاتجاهات العلمية، و يستند على بيئة تكنولوجية في التعليم والتقويم والاتصال، و يدعم قيم المواطنة.
- الاستفادة من الخبرات الدولية في تطوير منظومة التقويم في ضوء نواتج التعلم، في المراحل التعليمية المختلفة.

تقديم تعليم جيد لكل طفل

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. تحديث وثائق الميثاق العام لمناهج التعليم قبل الجامعي.
٢. تطبيق وثيقة المستويات المعيارية لخريج التعليم قبل الجامعي، في إعداد المناهج الدراسية، وعناصرها في جميع المراحل الدراسية.
٣. تطوير أدوات التقويم والمستويات المعيارية لكل مادة من المواد الدراسية في جميع صفوف التعليم قبل الجامعي وتطبيق اختبارات قومية مقننة لوضع خط البدء، ومستهدفات مرحلية وقياس أثر تطبيق المناهج الجديدة و المطورة.
٤. تقديم مناهج ومصادر للتعلم في الرياضيات والعلوم واللغات وفق المعايير العالمية تستند على تكنولوجيا المعلومات والاتصال التفاعلية، ضمن مصفوفة للمدى والتتابع تبدأ بحلقة التعليم الابتدائي وتنتهى بالثانوي.
٥. تطوير مناهج ومصادر تعلم اللغة العربية والتربية الدينية والمواد الاجتماعية بناء على الخبرات السابقة، لتعميق مفاهيم المواطنة والهوية.
٦. إعداد أدلة لتأليف الكتب ومصادر التعلم في ضوء المعايير المستهدفة.

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. ميثاق عام لمناهج التعليم قبل الجامعي.
٢. وثيقة مناهج لذوي الاحتياجات الخاصة.
٣. مناهج مطورة متجددة تستند على تكنولوجيا المعلومات والاتصال لجميع مراحل التعليم.
٤. منظومة للتقويم وبنوك للأسئلة لجميع الصفوف الدراسية.
٥. كتب ومصادر تعلم تفاعلية لجميع الصفوف الدراسية.

شكل (٣٩) جوانب الضعف فى منظومة المناهج والمواد التعليمية بالخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

تطوير المناهج

- محتوي المنهج نظري مجرد
- المعلم هو خبير ومصدر تقييم للمعلومات
- الطالب متلقي سلبي
- بيئة تعلم ذات ضعيفة التفاعل وغير محفزة على المشاركة
- التقويم يقيس التذكر ويرتبط بإصدار الأحكام

من النموذج التقليدي

شكل (٤٠) ركائز تطوير منظومة المناهج والمواد التعليمية فى الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

ب: برنامج تكنولوجيا التعليم

الهدف العام: التوسع في بنية وتطبيقات وتعظيم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الممارسات التربوية والإدارية بمختلف مستويات منظومة التربية والتعليم لضمان تأهيل التلاميذ لاقتصاد المعرفة مع كفاءة وفاعلية إدارة المنظومة في إطار القيم الرقمية وخدمات الحكومة الإلكترونية.

مقدمة:

تحتل تكنولوجيا المعلومات والاتصال مركزًا محوريًا في برامج إصلاح التعليم في العديد من دول العالم، حيث ينظر إليها كوسيلة الانتقال إلى اقتصاد المعرفة ومجتمع التعلم، واتسعت الحاجة إليها على مستويات ثلاثة، مستوى الإدارة المدرسية حيث تزيد من فعالية الحوكمة وانسياب البيانات اللازمة لصنع القرارات، وعلى مستوى المعلم، حيث يستخدمها في تخطيط وتقديم الدروس، والتلميذ، حيث لم يعد يكتفى بالإلمام المعرفي والمهارات الأولية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ولكن الاستفادة منها في التعلم و التحصيل والتواصل واكتساب المهارات الحاسوبية المتقدمة.

الأهداف الاستراتيجية:

- استكمال البنية التكنولوجية اللازمة لتدعيم كفاءة و فعالية إدارة وحوكمة منظومة التعليم ودعم اتخاذ القرار بدءًا من مستوى المدرسة إلى الإدارة المركزية.
- توفير تكنولوجيا معلومات والاتصال للمعلمين وتنمية قدراتهم في الاستفادة منها في الحصول على المصادر التعليمية، وتخطيط وتقديم الدروس، وتقويم و إدارة الفصول الدراسية بفعالية والتواصل مع تلاميذهم وأولياء أمورهم خارج حدود الفصل الدراسي.
- توفير تكنولوجيا معلومات الاتصال التي تكسب التلميذ مهارات التعامل معها واستخدامها في التعلم والتقييم الذاتي والتواصل المعرفي.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

سياسة الإتاحة وتكافؤ الفرص:

١. بناء نظام معلومات لحصر و إدارة مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصال

بمختلف مرافق وزارة التربية والتعليم، من معدات وأجهزة وبرمجيات وتطبيقات وشبكات ومواقع إلكترونية و كوادر مدربة على الاتصال بشبكة الإنترنت ومستخدمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

٢. تصميم نماذج متكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال تناسب مختلف البنى التحتية ومدى توفر خدمات الاتصال ومستويات الخبرة والتأهيل بمختلف مستويات التعليم.
٣. توفير إمكانية من تكنولوجيا المعلومات والاتصال تتناسب وحجم ومستوى المدرسة بجميع مدارس التربية والتعليم مع مراعاة التكافؤ في مستويات الإتاحة.
٤. توفير البرمجيات والتطبيقات الإدارية والتربوية اللازمة لجميع المشاركين في المنظومة التربوية

سياسة الجودة:

١. تدريب الإدارات التربوية بمختلف المستويات على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التخطيط والمتابعة وصنع القرارات المبنية على المعلومات.
٢. تدريب جميع المعلمين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الممارسات التربوية داخل وخارج الفصل.
٣. توفير الصيانة المنتظمة ومواد التشغيل لجميع المستويات.
٤. توفير دليل للمواطنة الرقمية الخاصة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

سياسة تدعيم البنية المؤسسية وبناء القدرة على تطبيق اللامركزية:

١. تشريع لتوفير ميزانية للصيانة السريعة ومستلزمات التشغيل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من الميزانية اللامركزية، و إضافتها صلاحيات المدرسة، وكذلك ينظم العلاقة بين المدرسة وأقرب مدرسة فنية للاستفادة من خدمات الصيانة.
٢. تشريع للتحديث والتخلص من المعدات المنتهية الصلاحية على المستوى اللامركزي.
٣. تكوين فريق و إنشاء نظام معلومات مخصص لمتابعة وتقويم برنامج نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال بوزارة التربية والتعليم.

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. بوابة إلكترونية مركزية للمناهج ومصادر التعليم والتعلم والتقويم والمسابقات المعرفية الدولية، متاحة لجميع المعلمين والموجهين والتلاميذ
٢. عدد مدارس رياض الأطفال المزودة بحاسوب شخصى (لاب توب) متصل بشبكة الإنترنت.

٣. عدد معلمات رياض أطفال المدربات على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ولهن بريد إلكتروني.
٤. عدد مدارس المجتمع المزودة بحاسوب شخصى (لاب توب) متصل بشبكة الإنترنت.
٥. عدد ميسرات مدارس المجتمع المدربات على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ولهن بريد إلكتروني.
٦. عدد المدارس الابتدائية المزودة ببنية تكنولوجيا المعلومات والاتصال متصلة بشبكة الإنترنت.
٧. عدد معلمي الحلقة الابتدائية المدربين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ولهم بريد إلكتروني.
٨. عدد المدارس الإعدادية المزودة ببنية تكنولوجيا المعلومات والاتصال متصلة بشبكة الإنترنت.
٩. عدد معلمي الحلقة الإعدادية المدربين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ولهم بريد إلكتروني.
١٠. عدد المدارس الثانوية المزودة ببنية تكنولوجيا المعلومات والاتصال متصلة بشبكة الإنترنت.
١١. عدد معلمي مرحلة التعليم الثانوى المدربين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ولهم بريد إلكتروني.
١٢. عدد طلاب المرحلة الثانوية المدربين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ولهم بريد إلكتروني، ولدى كل منهم جهاز تابلت.

ج: برنامج التغذية المدرسية

الهدف العام: تقديم تغذية مدرسية لجميع الطلاب بمراحل التعليم المختلفة وفقًا لمعايير الجودة الغذائية والتربوية.

مقدمة:

أشار برنامج الغذاء العالمي منذ ما يقرب من عشر سنوات إلى أن التغذية المدرسية قد غدت أداة فعالة في تمكين مئات الملايين من الاطفال حول العالم من الالتحاق والاستمرار في التعليم وذلك في الدول المتقدمة والنامية على حدا سواء. تعتبر التغذية المدرسية دعم غير مباشر للأسر وتعمل على تفعيل المشاركة المجتمعية وتحسين السلوك الغذائي عند الاطفال كما تعمل على ترسيخ العاطفة والانتماء للوطن ومن جانب أخر تعمل التغذية المدرسية على زيادة جاذبية المدرسة وتقليل معدلات الانقطاع والتسرب من التعليم. يعمل البرنامج الحالي إلى التوسع الكمي والكيفي في تقديم التغذية المدرسية للتلاميذ في جميع مراحل التعليم، والتأكيد على أن التلاميذ المستفيدين من التغذية المدرسية يحصلون على ما يلزم من المكونات الغذائية الضرورية بما يتناسب مع أعمارهم وفقا للمعايير الصحية بما يضمن سلامة النمو والمناعة ضد الامراض، كما يعمل البرنامج على التثقيف وتحسين السلوك الغذائي و التنمية المهنية للكوادر و الإدارات ذات الصلة.

الأهداف الاستراتيجية:

- التوسع في حجم المجتمع الطلابي المستفيد من الوجبة المدرسية.
- زيادة عدد أيام التغذية المدرسية.
- تحسين محتويات الوجبة المدرسية وقيمتها الغذائية.
- التثقيف الغذائي للتلاميذ وخفض معدلات الإصابة بالأمراض الناتجة عن الأغذية غير الصحية وضعف الوعي الغذائي.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

سياسة الإتاحة وتكافؤ الفرص:

١. المحافظة على نسبة ١٠٠٪ من تغذية رياض الأطفال.
٢. الوصول إلى نسبة ١٠٠٪ بدلاً من ٨٣ ٪ في تغذية التعليم الابتدائي.
٣. الوصول إلى نسبة ١٠٠٪ بدلا من ٥٣٪ في تغذية التعليم الإعدادي.
٤. الوصول إلى نسبة ١٠٠٪ في تغذية تلاميذ التعليم الثانوي الفني بدلاً من ٣٠,٥ ٪.
٥. الوصول إلى نسبة ١٠٠٪ بدلا من ٤٪ في تغذية تلاميذ التعليم الثانوي العام.

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

سياسة الجودة:

١. تحسين الوجبة لتفي بنسبة ٥٠٪ من الاحتياجات الغذائية بدلاً من ٣٠٪.
٢. معالجة نقص المغذيات الدقيقة، والعمل على خفض نسبة الأنيميا (نقص الحديد).
٣. دمج التثقيف الغذائي بالأنشطة المدرسية وطبع نشرات التوعية والتثقيف الغذائي على غلاف الوجبة المدرسية.
٤. تدريب وتأهيل موجهي و إخصائي وفنيي التغذية المدرسية.

سياسة تدعيم البنية المؤسسية وبناء القدرة على تطبيق اللامركزية:

١. وضع آلية للتنسيق بين قطاعات التعليم الفني (الزراعي – الصناعي – الفندقي) في وضع خطة مشتركة يساهم فيها كل طرف لإنتاج الوجبة المدرسية.
٢. تشجيع وفتح حساب للمشاركة المجتمعية لتمويل التغذية المدرسية على المستوى اللامركزي.
٣. إيجاد آلية للتنسيق بين الإدارة المالية وعضو التغذية بالمديريات في إعداد مقترح موازنة التغذية .
٤. التنسيق مع هيئة الأبنية التعليمية بضرورة الأخذ في الاعتبار تجهيز مكان مناسب لإعداد وتجهيز وتقديم التغذية المدرسية .

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. نسبة الأطفال المستفيدين من وعدد أيام التغذية في مرحلة رياض الأطفال.
٢. نسبة الأطفال المستفيدين من وعدد أيام التغذية في المرحلة الابتدائية.
٣. نسبة الأطفال المستفيدين من وعدد أيام التغذية في المرحلة الإعدادية.
٤. نسبة الأطفال المستفيدين من وعدد أيام التغذية في المرحلة الثانوي العام.
٥. نسبة الأطفال المستفيدين من وعدد أيام التغذية في المرحلة الثانوي الفني.
٦. محتوى الوجبة وقيمتها الغذائية في جميع المراحل.

تمويل الخطة:

يعتمد تمويل الخطة على ثلاثة مصادر: الدولة كممول رئيس، والمساهمات المجتمعية والقطاع الخاص والجهات المانحة، والموارد الذاتية لوزارة التربية والتعليم. بالنسبة للمساهمات المجتمعية، فقد لاحت بشائرها مبكرًا، وسوف يتم على سبيل المثال تمويل بناء ٣٠٠٠ مدرسة بمعدل ١٠٠٠ في السنة في إطار مبادرة المشاركة بين القطاعين العام و الخاص، وتبنى الفنان محمد صبحي إنشاء ٥٠ مدرسة تجريبية في المناطق المحرومة، وتبنت مجموعة مستثمرين بناء ٣٠٠ مدرسة، كما اجتذبت مبادرة جدد فصلك ٥٠٠ مليون جنيه إلى الآن، وتتولى جمعية أصحاب المدارس الخاصة المشاركة في صيانة بعض المدارس الحكومية، وعلى مستوى الدول والجهات المانحة، تبنت دولة الإمارات العربية بناء ٥٤٠ مدرسة، كما تبنت منظمة اليونيسيف تمويل إعداد الخطة وتدريب الكوادر المحلية قبيل مرحلة التنفيذ، ومن المتوقع أن تزيد هذه الموارد من خلال تسويق الخطة ومع الاستقرار السياسي للدولة، أما على صعيد تنمية الموارد الذاتية، تم تكوين فريق متخصص لتسويق الإمكانات المتوفرة لدى الوزارة من منظور اقتصادي يضمن توفير موارد للصيانة الذاتية وعائدًا اقتصاديًا يستثمر في تنفيذ الخطة. من جانب آخر تتبنى الوزارة سياسة لترشيد الإنفاق بناء على نتائج دراسة متابعة الإنفاق العام التي سبق وأن مولها الاتحاد الأوروبي، ودراسات تحليل الإنفاق العام التي قام بها فريق من البنك الدولي، وكذلك من خلال حوكمة القطاع المالي من منظور مركزي/ لامركزي يضمن الشفافية والمحاسبية والكفاءة في تخصيص الموارد، و التركيز على استراتيجيات لمتابعة الإنفاق تراعى تحديد أولويات هذا الإنفاق (شكل ٤١)، وفي الوقت نفسه تحقيق كفاءة وفعالية أكثر وتفويض سلطات الإدارة مع المساءلة عن النتائج.

أما بخصوص التمويل الحكومي، فتشير معدلات الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي سواء من الناتج المحلى الإجمالي أو من جملة الإنفاق العام إلى الثبات النسبي على امتداد الفترة ٢٠٠٨/٠٧ – ٢٠١٣/١٢ طبقاً للنتائج الفعلية، (شكل ٢٧) ويؤثر ذلك على أمرين :

- الأول: بقاء أولوية التعليم على نفس الدرجة من سلم أولويات الإنفاق الحكومي، حيث لم تتجاوز نسبة الإنفاق على التعليم العام قبل الجامعي ٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي، وبما يعادل نحو ٩٪ من إجمالي الإنفاق العام .
- الثاني : أهمية وضرورة زيادة حجم الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي، حيث يؤشر الواقع الحالي إلى حتمية تبني برامج لإصلاح التعليم، وذلك بالنظر إلى حجم الإنفاق على التعليم الموازي، والذى يصل في بعض التقديرات إلى ما يناهز حجم الإنفاق العام بما يشى بالاستخدام غير الرشيد للموارد القومية.

إن الاعتبارين السابقين يدعوان إلى ضرورة تحريك مخصصات التعليم في إطار الإنفاق العام أو الناتج المحلى الإجمالي إلى مستوى يفي بالبدء في تحقيق تحسن حقيقي في العملية التعليمية وفقًا لأهداف قد تحددت، ومع ضمان تحقيق الكفاءة والفعالية في الإنفاق من خلال برامج للمتابعة والتقييم.

وقد استجاب دستور (٢٠١٤) إلى ذلك حيث تناول التعليم « باعتباره حقًا لكل مواطن هدفه بناء الشخصية المصرية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب، وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وتوفر الدولة التعليم بمعايير الجودة العالمية، وتلتزم بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية» ، إن النسبة التي تضمنها الدستور تعادل ما يتراوح بين ١٢ -١٤٪ من الإنفاق العام بالموازنة العامة للدولة. كما تضمن الدستور أيضًا أن «المعلمين وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم الركيزة الأساسية للتعليم ، وتكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية ومهاراتهم المهنية ورعاية حقوقهم المالية والادارية، بما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه.»

وانطلاقًا مما تضمنه الدستور تم وضع الخطة الحالية لقطاع التعليم الجامعي في إطار إنفاق متوسط الأجل وذلك بالاستناد إلى الاعتبارات التالية:

- التركيز على هدف الإتاحة بجميع المراحل التعليمية، وبالتوازي مع ذلك هدف الجودة ببرامجه وأنشطته المتعددة باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في الخطة الاستراتيجية للتعليم ، بما يتماشي مع تأكيد الدستور على التزام الدولة بتوفير التعليم طبقًا لمعايير الجودة العالية.
- ربط حجوم الإنفاق المقترحة بخطة الإنفاق متوسط المدى بأهداف واقعية محددة يمكن قياسها كميًا على مدى سنوات الإطار متوسط المدى، حيث إن المساءلة عن النتائج تعتمد على أهداف واضحة تقبل القياس وعلى موازنة توضح الحد الأدنى من النتائج المترتبة على تنفيذها، وهذا بدوره يتأسس على حدود وسقوف للمصروفات ونظم للمحاسبة والمراجعة التي تقيس وتعد التقارير عن النتائج.
- تحقيق التكامل فيما بين الإنفاق الجاري والرأسمالي، بما يحقق النمو المتوازن والاستفادة المثلى من الأصول البشرية والمادية في تحقيق الإصلاح المنشود.

- تحقيق مزيد من الشفافية في مجالات الإنفاق على التعليم، والتي تتطلب مدى زمنيًا يتجاوز العام بما يسمح بتبني برامج يمكن قياس أثرها على إصلاح العملية، وهو ما لا يتيسر في الموازنات السنوية، كما توفر الشفافية أساسًا صلبًا للمساءلة.

وتوفر الأطر متوسطة الأجل للإنفاق وللموازنة - إذا ما امتد تطبيقها على المستوى الكلى - أدوات أفضل وأكثر شفافية لتصميم السياسة المالية العامة وتقييمها وتنفيذها، كما أنها تساعد على ضبط أوضاع المالية العامة على نحو واقعى ومستقر يتسم بالشفافية والعلانية الكاملة، وتستند أطر الموازنة متوسطة الأجل على تحسينات مؤسسية جوهرية والتزام سياسى متواصل.

وقد روعي في وضع إطار الموازنة متوسط الأجل:

- مراعاة أهداف السياسة المالية العامة، وتحديد الأهداف القطاعية والأهداف الكمية والاستعداد للدفاع عنها على أعلى المستويات الحكومية والتشريعية . فإطار الإنفاق متوسط الأجل ما كان يمكن بناؤه دون وجود برامج تستهدف تحسين مخرجات نظام التعليم ما قبل الجامعي
- وضع تقديرات الموازنة استنادًا إلى الأسعار الاسمية « أسعار سنة الأساس».
- استناد إطار الموازنة إلى مقترحات محددة بوضوح ومحسوبة التكاليف على مستوى السياسات.
- اقتران الموازنة متوسطة الأجل بتدابير معززة لمراجعة كل سياسة من سياسات الإنفاق والآليات المؤسسية المعتمدة لتنفيذها.

وقد تمت الاستفادة من الخبرات المكتسبة في إعداد الخطة الاستراتيجية السابقة، وما تبعها من بناء للقدرات والمهارات والآليات في التخطيط والموازنة عند بناء إطار الإنفاق الحالي وما صاحبه من سيناريوهات، بما في ذلك من المنهجية التقديرية لتوزيع الإنفاق العام على مراحل التعليم قبل الجامعي استنادًا إلى مؤشرات إحصائية فعلية ، وكذلك استخدام « نموذج التحليل والتوقع « الذى مكن من استشراف تكلفة البرامج المختلفة وفق أهداف كل برنامج على المدى الزمنى للحلقة الثلاثية للخطة التأسيسية،

من جانب آخر فإن بناء برامج الخطة على أساس الربط ما بين الإنفاق والأهداف أو المخرجات مع فصل الإنفاق الجاري عن الإنفاق الرأسمالي يعتبر خطوة إلى موازنات الأداء ، تتماشى مع الاتجاه الجديد في الإدارة الذى شهد تحولاً في مفهوم المساءلة ، من مفهوم يرتكز على التطابق مع القواعد والإجراءات إلى مفهوم يستند إلى الكفاءة والنتائج، ولقد ترتب على هذا التحول في مفهوم المساءلة تحولاً في نظام الموازنة من الموازنات التقليدية إلى موازنات الأداء. وفي الوقت نفسه يوفر أساسًا عمليًا لربط سياسات التعليم ببناء الموازنة على أساس البرامج وهو ما يتسق مع

التعديل التشريعي لقانون الموازنة العامة للدولة والذى صدر بالقانون ٢٠٠٥/٨٧ ويقضى في المادة الرابعة منه بأن « تعد الموازنة العامة للدولة ، مع مراعاة البرامج والمشروعات والأعمال في مدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون».

ونظرًا لأن وضع إطار للإنفاق متوسط المدى يتطلب بداية توفر سقوف مبدئية للإنفاق وهو غير متوفر حاليًا، لذا لجأ قطاع التربية والتعليم، إلى وضع سقوف افتراضية تقوم على معطيات السنوات السابقة، والسياسات الحالية لوزارة المالية، والنمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي، والنسبة المخصصة للتعليم قبل الجامعي وفق دستور (٢٠١٤)، حيث تم وضع ثلاثة سيناريوهات تصاعدية للسقوف المالية (شكل ٤٢ -٤٤)، وهناك منهجية معدة لتطبيق الموازنة على أساس الأولويات، وبحث البراح المالي حال إقرار أي من السيناريوهات من قبل الحكومة.

وتقدم الجداول الآتية (١٥-١٧) إطارًا متوسط الأجل للإنفاق بقطاع التعليم قبل الجامعي للفترة ٢٠١٥/١٤ – ٢٠١٧/١٦ تأتى لاحقة لإطار سبق أن شمل السنوات ٢٠١٣/١٢ – ٢٠١٥/١٤ وبالتالي فإن السنة الأخيرة تربط فيما بين الإطارين بما يعنى أنها أطر متصلة ومتواصلة ، كما أنها أطر تعبر عن خطة متحركة، تكمن فلسفتها في استيعاب ما يستجد من متغيرات سواء في ضوء نتائج التنفيذ الفعلي أو ما يستجد من تغيير في العوامل الحاكمة في إعداد الخطة.

المخطط الزمنى لتنفيذ الخطة الاستراتيجية:

المخطط الزمنى لتنفيذ كل برنامج من البرامج المختلفة للمرحلة التأسيسية للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي معروض تفصيليا بالخطة التنفيذية لكل برنامج ونعرض هنا مثال لنموذج الإطار الزمنى المقترح لتنفيذ برنامج التعليم الثانوى (جدول رقم ١٨).

دور الوزارات والهيئات المختلفة في دعم تنفيذ الخطة:

يوضح شكل (٤٥) أهم أوجه التعاون مع جميع الوزارات والقطاعات المختلفة.

التوصيات المستخلصة ونتائج استطلاعات الرأي للحوار المجتمعي:

يوضح شكل (٤٦) أهم التوصيات المستخلصة، كما يوضح شكل (٤٧ أ ـ ب) نسب الإنفاق على بعض القضايا والأهداف التي تضمنتها الخطة.

شكل (٤١) الخيارات الاستراتيجية لتوفير الموارد المالية لتمويل برامج الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

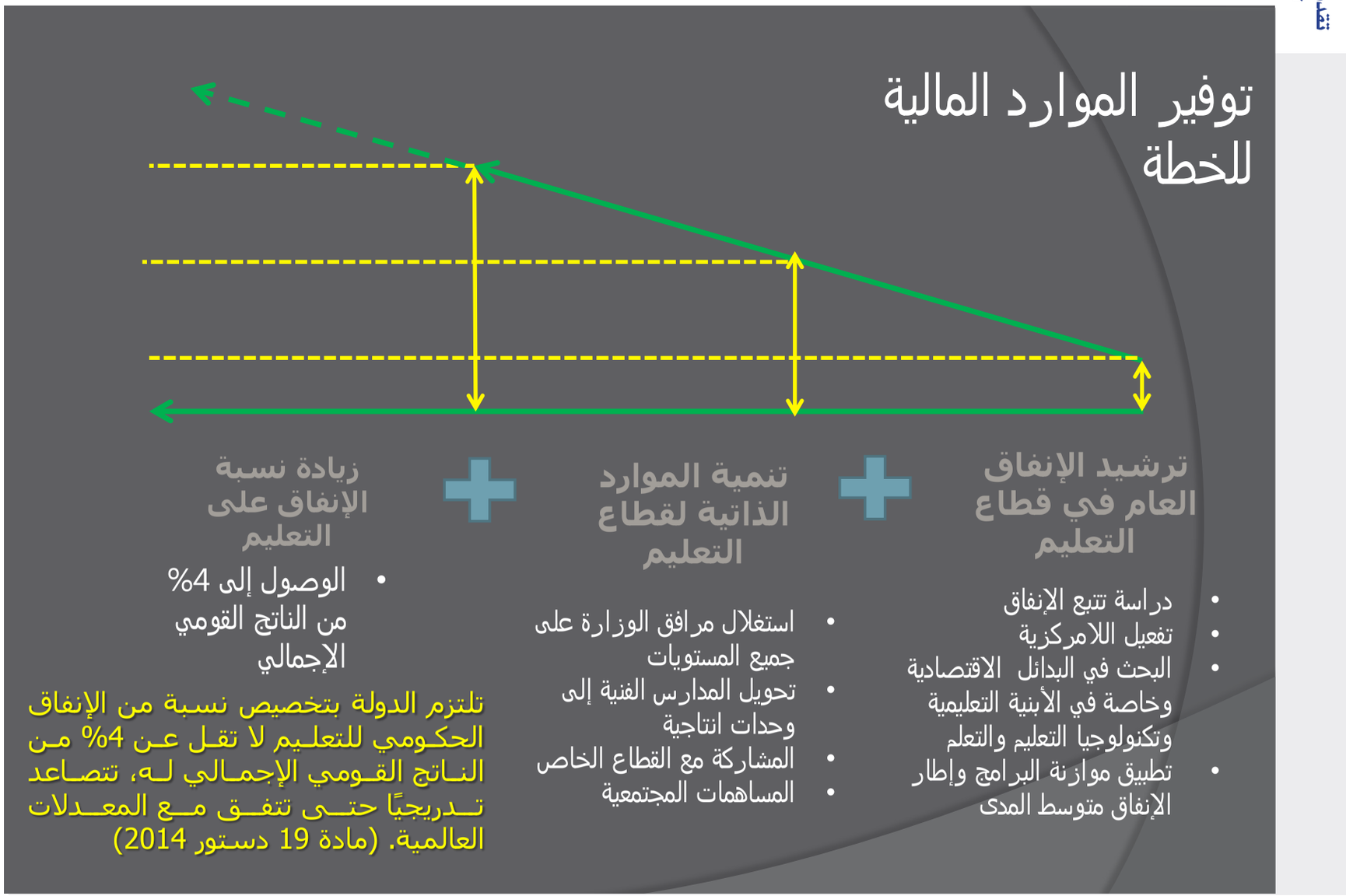

السيناريوهات التقديرية لتكلفة الخطة

جدول (١٥) السيناريو الأول (الزيادة الطبيعية فقط التي من خلالها يمكن تنفيذ من ١٥ ٪ إلى٢٠ ٪ من الأنشطة الجديدة بالخطة الاستراتيجية)

البرامج الرئيسية		رياض الأطفال	الأساسي	الثانوي	الادارة	ذوى الاحتياجات الخاصة	التعليم المجتمعى	المجموع	النسب
٣١/٥١	جارية	٣,٣٢٦,٠٨٠,٠٠٠	٤١,٢٤٣,٣٨٩,٠٠٠	١٣,٩٦٩,٥٣٥,٠٠٠	٦,٩١٨,٢٤٦,٠٠٠	٤٦٥,٦٥٢,٠٠٠	٥٩٨,٦٩٥,٠٠٠	٦٦,٥٢١,٥٩٧,٠٠٠	٪٩٢
	رأسمالية	٢٦٣,٤٦٥,٠٠٠	٣,٢٦٦,٩٥٦,٠٠٠	١,١٠٦,٥٤٩,٠٠٠	٥٤٨,٠٠٦,٠٠٠	٣٦,٨٨٥,٠٠٠	٤٧,٤٢٤,٠٠٠	٥,٢٦٩,٢٨٥,٠٠٠	٪٧
	أخرى	١٩,٥١١,٠٠٠	٢٤١,٩٣٧,٠٠٠	٨١,٩٤٧,٠٠٠	٤٠,٥٨٣,٠٠٠	٢,٧٣٢,٠٠٠	٣,٥١٢,٠٠٠	٣٩٠,٢٢٢,٠٠٠	٪١
	إجمالي	٣,٦٠٩,٠٥٦,٠٠٠	٤٤,٧٥٢,٢٨٢,٠٠٠	١٥,١٥٨,٠٣١,٠٠٠	٧,٥٠٦,٨٣٥,٠٠٠	٥٠٥,٢٦٩,٠٠٠	٦٤٩,٦٣١,٠٠٠	٧٢,١٨١,١٠٤,٠٠٠	٪١٠٠
٥١/٦١	جارية	٣,٩٩١,٢٥٦,٠٠٠	٤٩,٤٩٢,٠٦٧,٠٠٠	١٦,٧٦٣,٤٤٢,٠٠٠	٨,٣٠١,٨٩٦,٠٠٠	٥٥٨,٧٨٢,٠٠٠	٧١٨,٤٣٤,٠٠٠	٧٩,٨٢٥,٨٧٧,٠٠٠	٪٩٢
	رأسمالية	٣١٦,١٥٨,٠٠٠	٣,٩٢٠,٣٤٨,٠٠٠	١,٣٢٧,٨٦٠,٠٠٠	٦٥٧,٦٠٧,٠٠٠	٤٤,٢٦٢,٠٠٠	٥٦,٩٠٩,٠٠٠	٦,٣٢٣,١٤٤,٠٠٠	٪٧
	أخرى	٢٣,٤١٤,٠٠٠	٢٩٠,٣٢٤,٠٠٠	٩٨,٣٣٦,٠٠٠	٤٨,٧٠٠,٠٠٠	٣,٢٧٨,٠٠٠	٤,٢١٥,٠٠٠	٤٦٨,٢٦٧,٠٠٠	٪١
	إجمالي	٤,٣٣٠,٨٢٨,٠٠٠	٥٣,٧٠٢,٧٣٩,٠٠٠	١٨,١٨٩,٦٣٨,٠٠٠	٩,٠٠٨,٢٠٣,٠٠٠	٦٠٦,٣٢٢,٠٠٠	٧٧٩,٥٥٨,٠٠٠	٨٦,٦١٧,٢٨٨,٠٠٠	٪١٠٠
٦١/٧١	جارية	٤,٧٨٩,٥٥٥,٠٠٠	٥٩,٣٩٠,٤٨٠,٠٠٠	٢٠,١١٦,١٣١,٠٠٠	٩,٩٦٢,٢٤٧,٠٠٠	٦٧٠,٥٣٨,٠٠٠	٨٦٢,١٢٠,٠٠٠	٩٥,٧٩١,٠٧١,٠٠٠	٪٩٢
	رأسمالية	٣٧٩,٣٨٩,٠٠٠	٤,٧٠٤,٤١٧,٠٠٠	١,٥٩٣,٤٣٢,٠٠٠	٧٨٩,١٢٨,٠٠٠	٥٣,١١٥,٠٠٠	٦٨,٢٩٠,٠٠٠	٧,٥٨٧,٧٧١,٠٠٠	٪٧
	أخرى	٢٨,٠٩٦,٠٠٠	٣٤٨,٣٨٩,٠٠٠	١١٨,٠٠٣,٠٠٠	٥٨,٤٤٠,٠٠٠	٣,٩٣٤,٠٠٠	٥,٠٥٨,٠٠٠	٥٦١,٩٢٠,٠٠٠	٪١
	إجمالي	٥,١٩٧,٠٤٠,٠٠٠	٦٤,٤٤٣,٢٨٦,٠٠٠	٢١,٨٢٧,٥٦٦,٠٠٠	١٠,٨٠٩,٨١٥,٠٠٠	٧٢٧,٥٨٧,٠٠٠	٩٣٥,٤٦٨,٠٠٠	١٠٣,٩٤٠,٧٦٢,٠٠٠	٪١٠٠

شكل (٤٢) سيناريو الإنفاق الأول على برامج الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

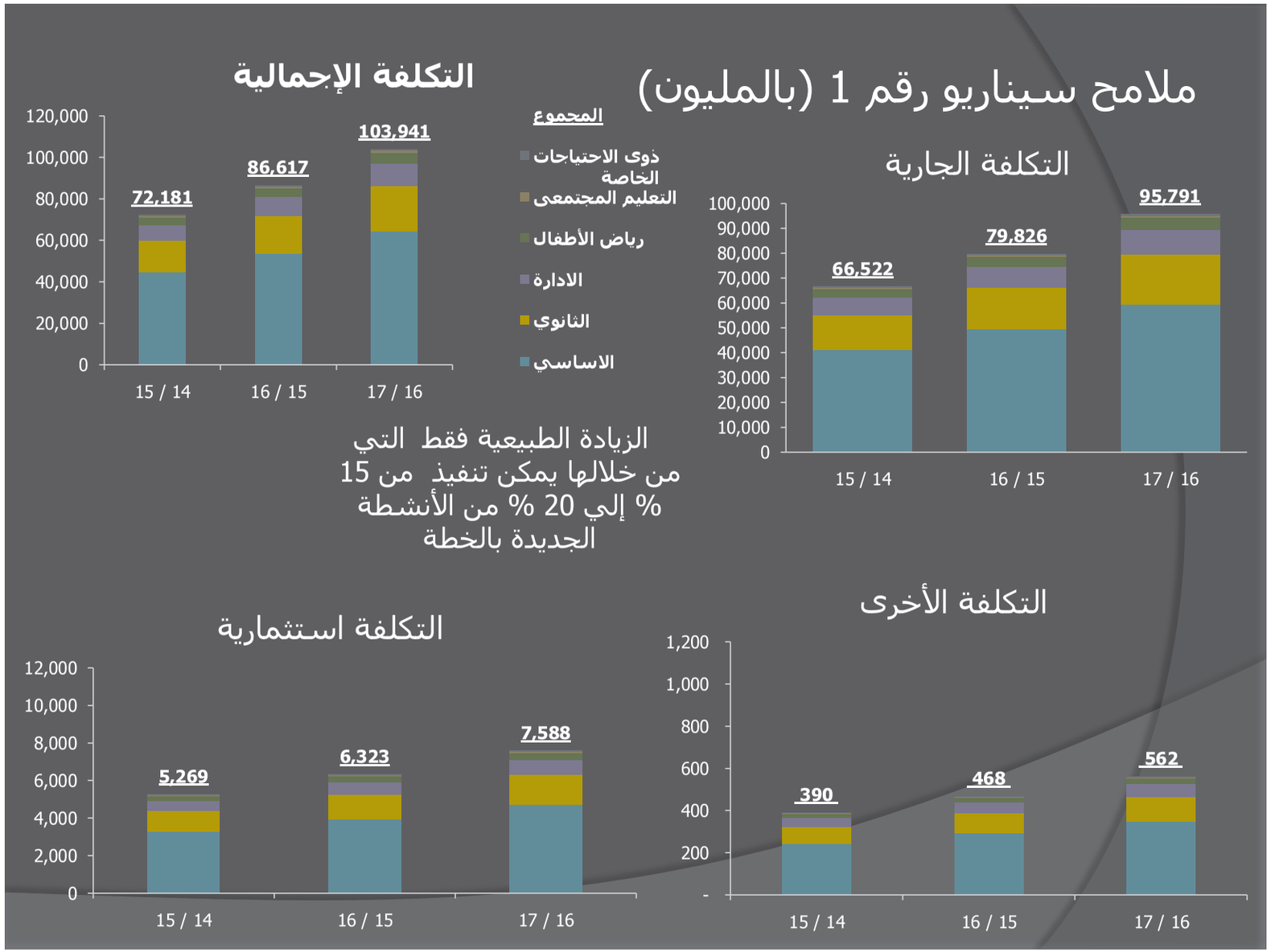

جدول (١٦) السيناريو الثاني (الزيادة الطبيعية + نسبة تسمح بتنفيذ من ٥٠ ٪ إلي ٦٠ ٪ من الأنشطة الجديدة بالخطة الاستراتيجية)

البرامج الرئيسية		رياض الأطفال	الأساسي	الثانوي	الإدارة	ذوى الاحتياجات الخاصة	التعليم المجتمعى	المجموع	النسب
٣١/٥١	جارية	٣,٤٥٨,٥٩٤,٠٠٠	٤٢,٥٠٢,٤١٤,٠٠٠	١٤,٦٥٩,٩٠٥,٠٠٠	٧١٠,١١٥,٠٠٠	٦٤١,٠٧٢,٠٠٠	٧,٢٩١,٤٨٨,٠٠٠	٦٩,٢٦٣,٥٨٨,٠٠٠	٨٨٪
	رأسمالية	٥٤١,٧٩٣,٠٠٠	٥,٨٣٦,٦٩٦,٠٠٠	١,٤٣٧,٠٦٣,٠٠٠	٣٥٩,٢٢٩,٠٠٠	٣٤٥,١١٩,٠٠٠	٥٢٥,٤٧٩,٠٠٠	٩,٠٤٥,٣٧٩,٠٠٠	١١٪
	أخرى	٣٦,٠٩١,٠٠٠	٤٤٧,٥٢٣,٠٠٠	١٥١,٥٨١,٠٠٠	٦,٤٩٧,٠٠٠	٥,٠٥٣,٠٠٠	٧٥,٠٦٩,٠٠٠	٧٢١,٨١٤,٠٠٠	١٪
	إجمالى	٤,٠٣٦,٤٧٨,٠٠٠	٤٨,٧٨٦,٦٣٣,٠٠٠	١٦,٢٤٨,٥٤٩,٠٠٠	١,٠٧٥,٨٤١,٠٠٠	٩٩١,٢٤٤,٠٠٠	٧,٨٩٢,٠٣٦,٠٠٠	٧٩,٠٣٠,٧٨١,٠٠٠	١٠٠٪
٥١/٦١	جارية	٤,١٢٢,٦٦٠,٠٠٠	٥٠,٧٣٦,٨٣٤,٠٠٠	١٧,٤٤٨,٩٨٣,٠٠٠	٨٢٩,٦٤٧,٠٠٠	٧٣٤,٠٤١,٠٠٠	٨,٦٧٢,٧٤٦,٠٠٠	٨٢,٥٤٤,٩١١,٠٠٠	٨٨٪
	رأسمالية	٥٩٢,٣٢٠,٠٠٠	٦,٤٦٣,٢٢٨,٠٠٠	١,٦٤٩,٢٧٥,٠٠٠	٣٦٨,٣٢٤,٠٠٠	٣٥٢,١٩٣,٠٠٠	٦٣٠,٥٧٥,٠٠٠	١٠,٠٥٥,٩١٥,٠٠٠	١١٪
	أخرى	٤٣,٣٠٩,٠٠٠	٥٣٨,٠٢٨,٠٠٠	١٨١,٨٩٧,٠٠٠	٧,٧٩٦,٠٠٠	٦,٠٦٤,٠٠٠	٩٠,٠٨٣,٠٠٠	٨٦٧,١٧٧,٠٠٠	١٪
	إجمالى	٤,٧٥٨,٢٨٩,٠٠٠	٥٧,٧٣٨,٠٩٠,٠٠٠	١٩,٢٨٠,١٥٥,٠٠٠	١,٢٠٥,٧٦٧,٠٠٠	١,٠٩٢,٢٩٨,٠٠٠	٩,٣٩٣,٤٠٤,٠٠٠	٩٣,٤٦٨,٠٠٣,٠٠٠	١٠٠٪
٦١/٨١	جارية	٤,٩١٩,٥٣٩,٠٠٠	٦٠,٦١٨,١٣٨,٠٠٠	٢٠,٧٩٦,٨٧٦,٠٠٠	٧١٠,١١٥,٠٠٠	٦٤١,٠٧٢,٠٠٠	٧,٢٩١,٤٨٨,٠٠٠	٩٤,٩٧٧,٢٢٨,٠٠٠	٨٩٪
	رأسمالية	٦٥٣,٩٥٢,٠٠٠	٧,٢١٥,٠٦٦,٠٠٠	١,٩٠٣,٩٣٠,٠٠٠	٣٥٩,٢٢٩,٠٠٠	٣٤٥,١١٩,٠٠٠	٥٢٥,٤٧٨,٤٠٠	١١,٠٠٢,٧٧٤,٤٠٠	١٠٪
	أخرى	٥١,٩٧١,٠٠٠	٦٤٤,٤٣٣,٠٠٠	٢١٨,٢٧٦,٠٠٠	٦,٤٩٧,٠٠٠	٥,٠٥٣,٠٠٠	٧٥,٠٦٩,٠٠٠	١,٠٠١,٢٩٩,٠٠٠	١٪
	إجمالى	٥,٦٢٥,٤٦٢,٠٠٠	٦٨,٤٧٧,٦٣٧,٠٠٠	٢٢,٩١٩,٠٨٢,٠٠٠	١,٠٧٥,٨٤١,٠٠٠	٩٩١,٢٤٤,٠٠٠	٧,٨٩٢,٠٣٥,٤٠٠	١٠٦,٩٨١,٣٠١,٤٠٠	١٠٠٪

شكل (٤٣) سيناريو الإنفاق الثانى على برامج الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

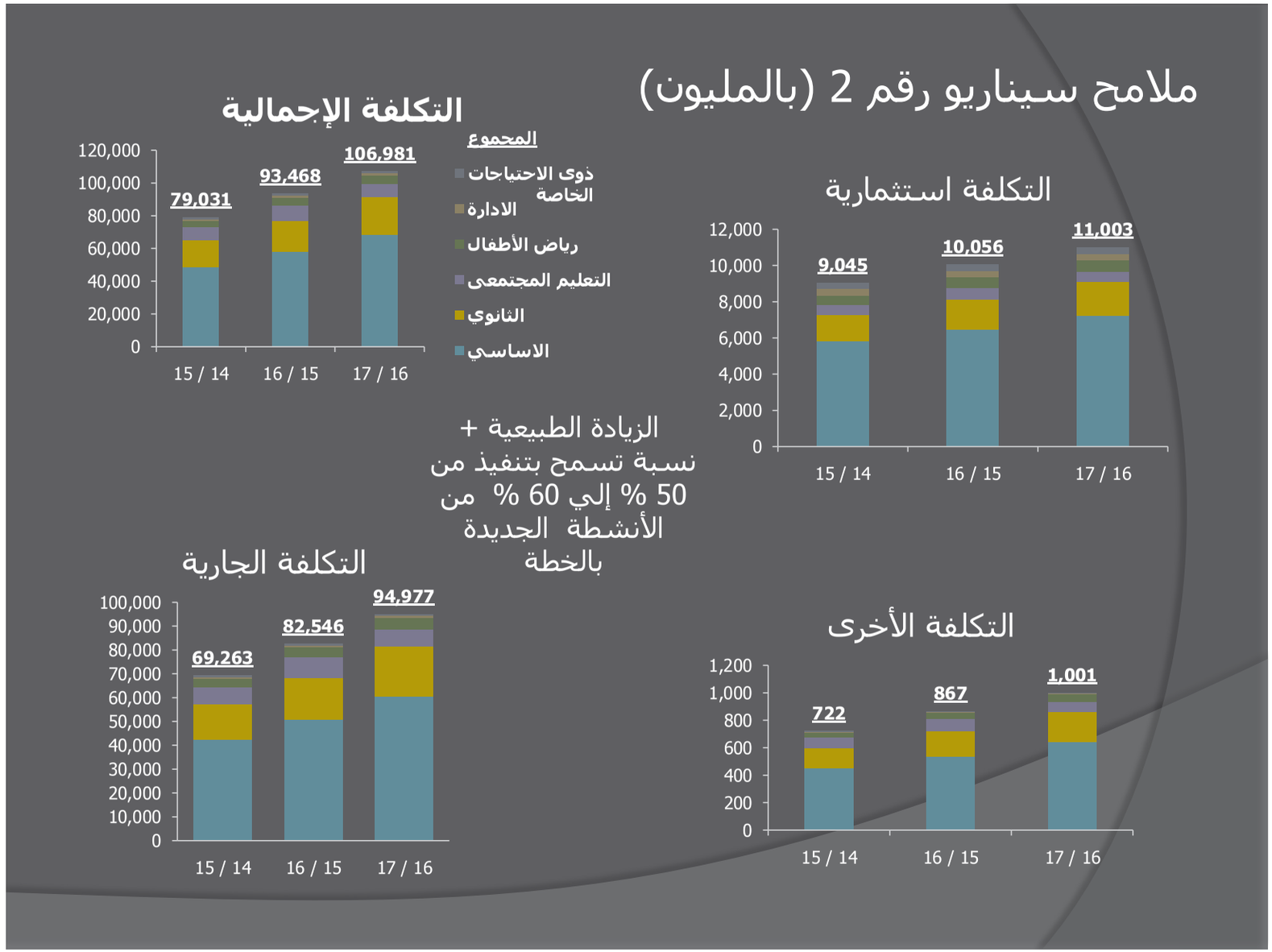

جدول (١٧) السيناريو الثالث (الزيادة الطبيعية + نسبة تسمح بتنفيذ كل أنشطة الأعوام الثلاثة الأولي من الخطة الاستراتيجية)

البرامج الرئيسة		رياض الأطفال	الأساسي	الثانوي	الإدارة	ذوى الاحتياجات الخاصة	التعليم المجتمعى	المجموع	النسب
٣١/٥١	جارية	٣,٥٩٧,٨٥٧,٠٠٠	٤٣,٨٣٢,٧٣٠,٠٠٠	١٥,٣٧٤,٤٢٢,٠٠٠	٨٢٢,٥٧٠,٠٠٠	٥٣٨,٥٠٧,٠٠٠	٧,٦٧٦,٦٨٨,٠٠٠	٧١,٨٤٢,٧٧٤,٠٠٠	٨٤٪
	رأسمالية	٨٣٠,٩٥٢,٠٠٠	٨,٥٤٠,٧٣١,٠٠٠	١,٨١٣,٠٦٣,٠٠٠	٦٧٢,٩٨٤,٠٠٠	٢١٤,١٣٦,٠٠٠	٥٢٥,٤٧٩,٠٠٠	١٢,٥٩٧,٣٤٥,٠٠٠	١٥٪
	أخرى	٣٦,٠٩١,٠٠٠	٤٤٧,٥٢٣,٠٠٠	١٥١,٥٨١,٠٠٠	٦,٤٩٧,٠٠٠	٥,٠٥٣,٠٠٠	٧٥,٠٦٩,٠٠٠	٧٢١,٨١٤,٠٠٠	١٪
	إجمالي	٤,٤٦٤,٩٠٠,٠٠٠	٥٢,٨٢٠,٩٨٤,٠٠٠	١٧,٣٣٩,٠٦٦,٠٠٠	١,٥٠٢,٠٥١,٠٠٠	٧٥٧,٦٩٦,٠٠٠	٨,٢٧٧,٢٣٦,٠٠٠	٨٥,١٦١,٩٣٣,٠٠٠	١٠٠٪
٥١/٦١	جارية	٤,٢٦٠,٩٣٣,٠٠٠	٥٢,٠٦٧,١٤٩,٠٠٠	١٨,١٦٣,٤٥٠,٠٠٠	٩٤٢,١٠٢,٠٠٠	٦٣١,٤٧٦,٠٠٠	٩,٠٥٧,٩٤٦,٠٠٠	٨٥,١٢٣,٠٥٦,٠٠٠	٨٥٪
	رأسمالية	٨٨١,٤٧٩,٠٠٠	٩,١٦٧,٢٦٤,٠٠٠	٢,٠٢٥,٢٧٥,٠٠٠	٦٨٢,٠٧٨,٠٠٠	٢٢١,٢١٠,٠٠٠	٦٣٠,٥٧٥,٠٠٠	١٣,٦٠٧,٨٨١,٠٠٠	١٤٪
	أخرى	٤٣,٣٠٩,٠٠٠	٥٧٣,٠٢٨,٠٠٠	١٨١,٦٩٧,٠٠٠	٧,٧٩٦,٠٠٠	٦,٠٦٤,٠٠٠	٩٠,٠٨٣,٠٠٠	٩٠١,٩٧٧,٠٠٠	١٪
	إجمالي	٥,١٨٥,٧٢١,٠٠٠	٦١,٨٠٧,٤٤١,٠٠٠	٢٠,٣٧٠,٤٢٢,٠٠٠	١,٦٣١,٩٧٦,٠٠٠	٨٥٨,٧٥٠,٠٠٠	٩,٧٧٨,٦٠٤,٠٠٠	٩٩,٦٣٢,٩١٤,٠٠٠	١٠٠٪
٦١/٨١	جارية	٥,٠٥٧,٨٠٢,٠٠٠	٦١,٩٤٨,٤٥٣,٠٠٠	٢١,٥١٠,٣٩٣,٠٠٠	٨٢٢,٥٧٠,٠٠٠	٥٣٨,٥٠٧,٠٠٠	٧,٦٧٦,٦٨٨,٠٠٠	٩٧,٥٥٤,٤١٣,٠٠٠	٨٦٪
	رأسمالية	٩٤٢,١١١,٠٠٠	٩,٩١٩,١٠١,٠٠٠	٢,٢٧٩,٩٣٠,٠٠٠	٦٧٢,٩٨٤,٠٠٠	٢١٤,١٣٦,٠٠٠	٥٢٥,٤٧٩,٠٠٠	١٤,٥٥٣,٧٤١,٠٠٠	١٣٪
	أخرى	٥١,٩٧٠,٠٠٠	٦٤٤,٤٣٣,٠٠٠	٢١٨,٢٧٦,٠٠٠	٦,٤٩٧,٠٠٠	٥,٠٥٣,٠٠٠	٧٥,٠٦٩,٠٠٠	١,٠٠١,٢٩٨,٠٠٠	١٪
	إجمالي	٦,٠٥١,٨٨٣,٠٠٠	٧٢,٥١١,٩٨٧,٠٠٠	٢٤,٠٠٨,٥٩٩,٠٠٠	١,٥٠٢,٠٥١,٠٠٠	٧٥٧,٦٩٦,٠٠٠	٨,٢٧٧,٢٣٦,٠٠٠	١١٣,١٠٩,٤٥٢,٠٠٠	١٠٠٪

شكل (٤٤) سيناريو الإنفاق الثالث على برامج الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

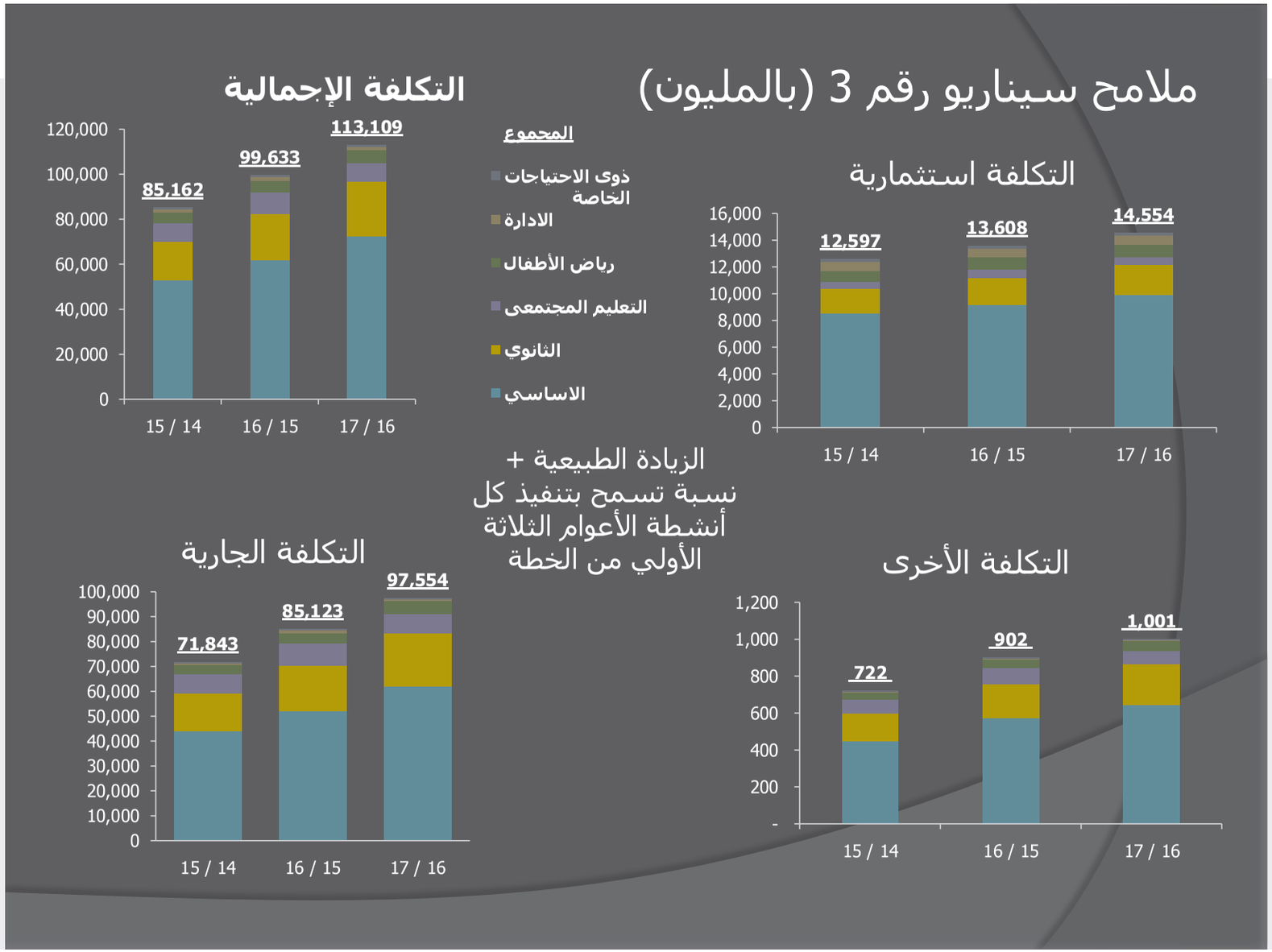

جدول (١٨) نموذج للإطار الزمني لتنفيذ بعض أنشطة الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

الجدول الزمنى المقترح لبرنامج التعليم الثانوى

الأهداف الفرعية	الأهداف الإجرائية	سنوات التنفيذ	2015/2014				2016/2015				2017/2016				2030-2018			
			الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع	ممتد			
١. زيادة استيعاب التعليم الثانوي ليفي بمتطلبات التعليم الإلزامي	١,١ استيعاب ٣٠٪ من خريجين المرحلة الإعدادية	2017/2015																
	١,٢ استيفاء الاحتياجات البشرية اللازمة للتعليم الإلزامي																	
	١,٣ توفير التغذية المدرسية للطلاب بما يتماشى مع التعليم الالزامي																	
٢. تقديم منهج حديث، يرتكز على المعايير العالمية؛ يستند على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم والتعلم وتقويم أداء الطلاب	٢,١ وضع الإطار العام وضوابط ومعايير المحتوى ومصادر وطرق التعليم والتعلم وتقويم الطلاب	2017/2015																
	٢,٢ تجريب واعتماد المناهج الجديدة مع الأخذ في الاعتبار التكامل المعرفي بين طلاب قسمي الثانوي العام (الأدبي والعلمي) و تكييف المناهج بما يسمح بذلك																	
	٢,٣ التسويق المجتمعي للتطوير ومراحله ونتائجه																	
٣. تدعيم قدرات المعلمين والقيادات المدرسية وكوادر التوجيه الفني في تطبيق منظومة تحديث التعليم الثانوي	٣,١ تدريب المعلمين والقيادات المدرسية وكوادر التوجيه الفني على جميع المستويات على النظام المطور ووفق المعايير العالمية لكفايات كوادر التعليم الثانوي	2017/2015																
	٣,٢ وضع حزمة تحفيزية تضمن الاستمرار والتنمية المهنية لكوادر التعليم الثانوي بناء على تقويم منتظم مبني على النتائج																	
٤. تطوير نظم الإدارة والمتابعة والتقويم على مستوى التعليم الثانوي بما يضمن انضباط سير العملية التعليمية	٤,١ تطوير طرق التقويم و نظام اختبار الثانوية العامة، مع الاستفادة من الاساليب التكنولوجية الحديثة في التقويم																	
٥. تحسين جودة الحياة المدرسية لطلاب مرحلة التعليم الثانوي	٥,١ وضع دليل وتطبيق منظومة من البدائل والحوافز لتقديم حزم من الأنشطة التربوية الداعمة للتنمية الشاملة للتلميذ والكاشفة لمواهبه في جميع مدارس المرحلة الثانوية بما يتناسب مع إمكانات وبيئة المدرسة																	
	٥,٢ سد الفجوة بين المدارس في مستويات التحصيل																	
٦. تجهيز وتحديث واستكمال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات اللازمة لتنفيذ التطوير	٦,١ توفير البيئة التكنولوجية والفصول الافتراضية اللازمة لدعم الممارسات التربوية وتطبيق المناهج وطرق التعليم والتعلم مع ضمان الصيانة الدورية والتكلفة الجارية لجميع المدارس الثانوية																	
	٦,٢ توفير جهاز حاسب لوحى لجميع طلاب التعليم الثانوي																	
٧. تقديم نماذج إبداعية بمثابة أساس لاستمرار تطوير نظام التعليم الثانوي العام.	٧,١ تقويم مدارس تعليم العلوم والرياضيات للمتفوقين (STEM) و نموذج المدارس كثيفة البرامج وتبنى ما تثبت فاعليته																	

تقديم تعليم جيد لكل طفل

جدول (١٩) الخريطة الزمنية لمراحل تنفيذ برنامج التعليم الثانوي العام

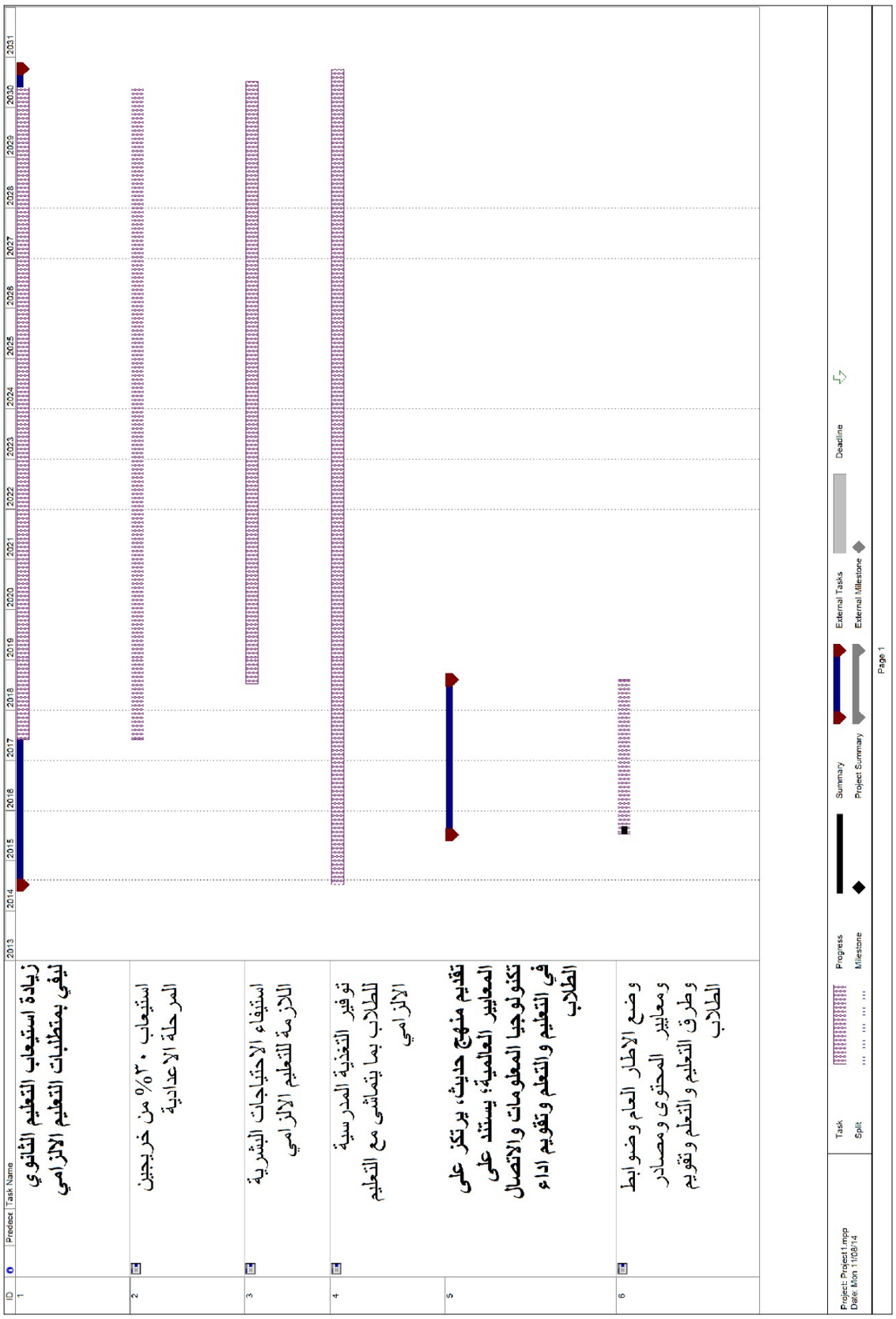

تابع جدول (١٩) الخريطة الزمنية لمراحل تنفيذ برنامج التعليم الثانوي العام

تابع جدول (١٩) الخريطة الزمنية لمراحل تنفيذ برنامج التعليم الثانوي العام

تابع جدول (١٩) الخريطة الزمنية لمراحل تنفيذ برنامج التعليم الثانوي العام

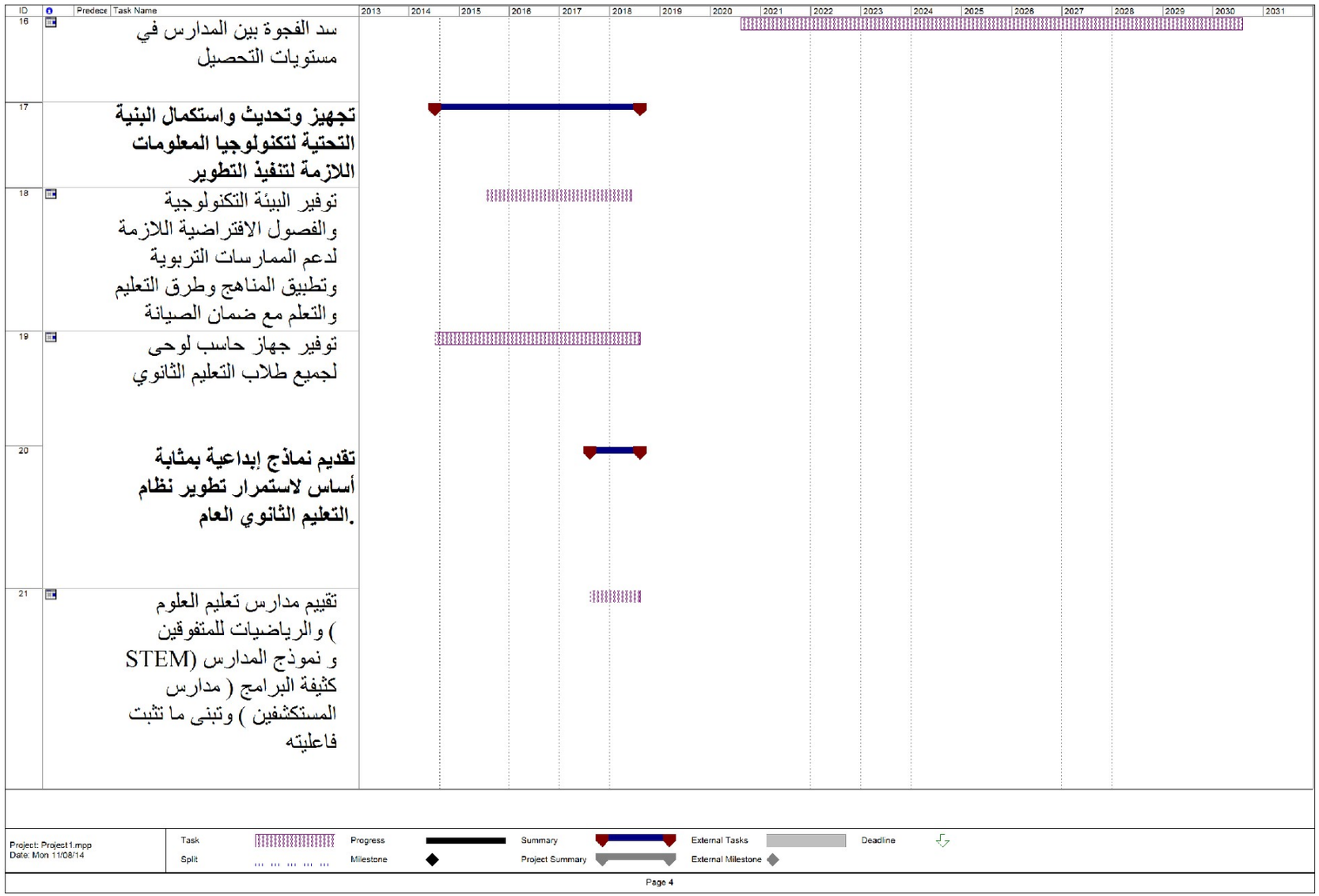

شكل (٤٥) دور الوزارات والهيئات المختلفة في دعم تنفيذ الخطة

شكل (٤٦) أهم التوصيات المستخلصة من لقاءات الحوار المجتمعي

- مراجعة التشريعات والقوانين واللوائح، ولاسيما، اللائحة التنفيذية رقم ٤٢٧ والصادرة فى ٢٨ إبريل ٢٠١٣
- إدراج تطوير منظومة التعليم الخاص والدولي بالخطة
- ربط خطط التعليم والتعليم الفنى تحديدًا بخطط التنمية الخاصة بالمحافظات، ومراعاة الميزات الطبيعية والديموجرافية بالمحافظات كأساس لتنمية وتطوير برامج التعليم بها
- التركيز على تدريب الفنيين بالمدارس الفنية، بالإضافة إلى تدريب جميع المعلمين بها، مع تدريبهم على الماكينات والأجهزة والمعدات الجديدة قبل توريدها إلى المدارس.
- الاهتمام ببرامج الدمج ونشر المدارس الدامجة لذوى الإعاقة على مستوى الجمهورية.
- إعادة هيكلة الإدارة والأجور
- تفعيل دور المحليات في تطبيق اللامركزية

تابع شكل (٤٦) أهم التوصيات المستخلصة من لقاءات الحوار المجتمعي

* تفعيل قواعد البيانات الخاصة بالطلاب، وخاصة على مستوى المدرسة؛ حتى تتمكن جهات العمل والتوظيف المختلفة على المستوى المحلى التواصل مع الباحثين عن عمل وفق مؤهلاتهم، وتخصصاتهم ومهاراتهم بأسلوب يمكن من التواصل السريع بين الطرفين.

- مراجعة الإجراءات وآليات تشغيل واستغلال الورش بالمدارس، من أجل تسهيل تلك الإجراءات وتفعيل الشراكات بين المدرسة والقطاع الخاص فى استغلال إمكانات المصانع والمدارس فى تدريب الشباب.
- ضرورة مراجعة شروط القبول بالتعليم العالى للمتلحقين به من التعليم الفنى.
- قضية الدروس الخصوصية

شكل (٤٧-أ) نسب الإنفاق على بعض القضايا والأهداف التي تضمنتها الخطة وفقا لنتائج الاستطلاع من خلال الحوار المجتمعي المباشر وشبكة الإنترنت

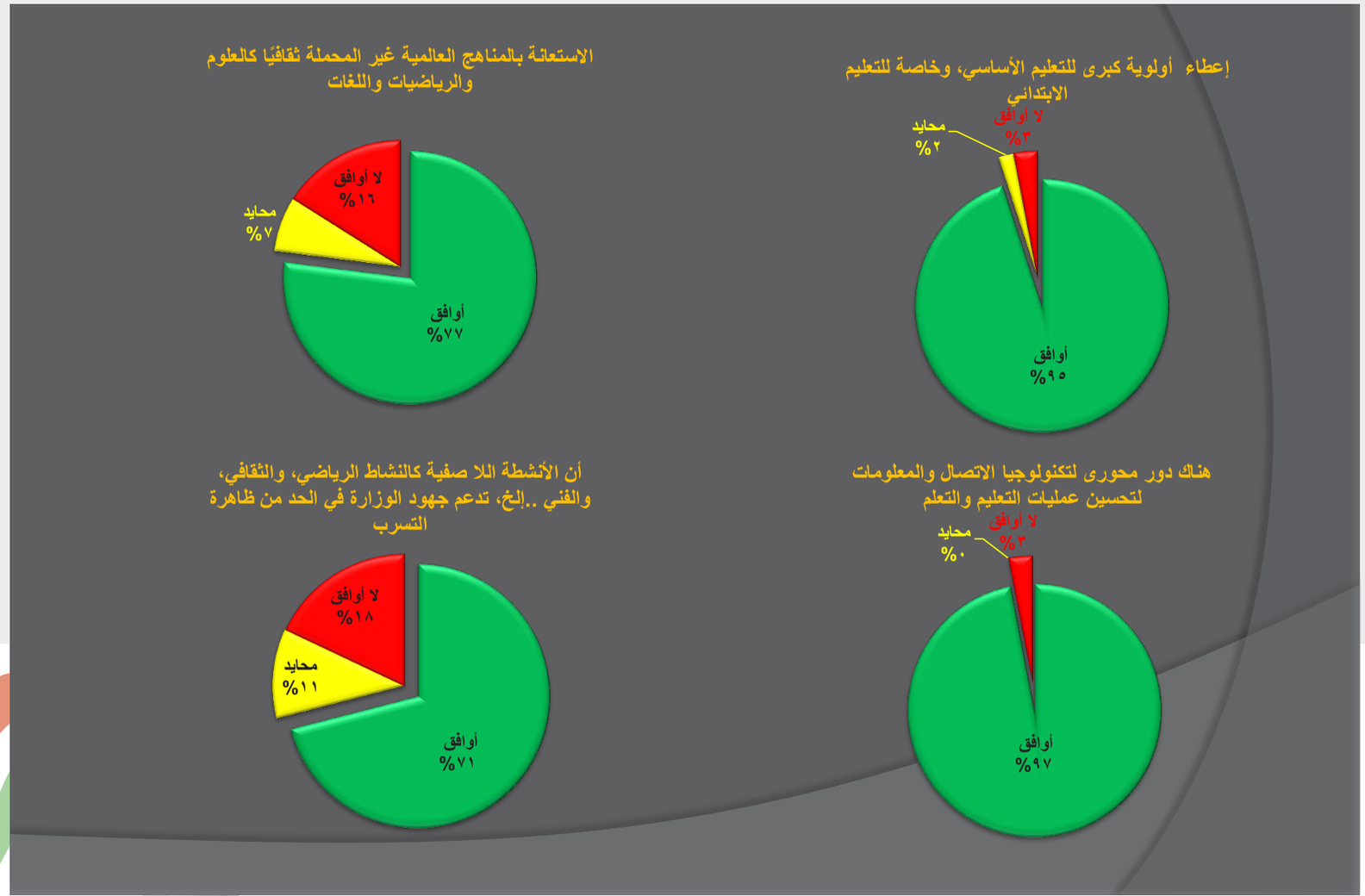

شكل (٤٧-ب) نسب الإنفاق على بعض القضايا والأهداف التي تضمنتها الخطة وفقا لنتائج الاستطلاع من خلال الحوار المجتمعي المباشر وشبكة الإنترنت

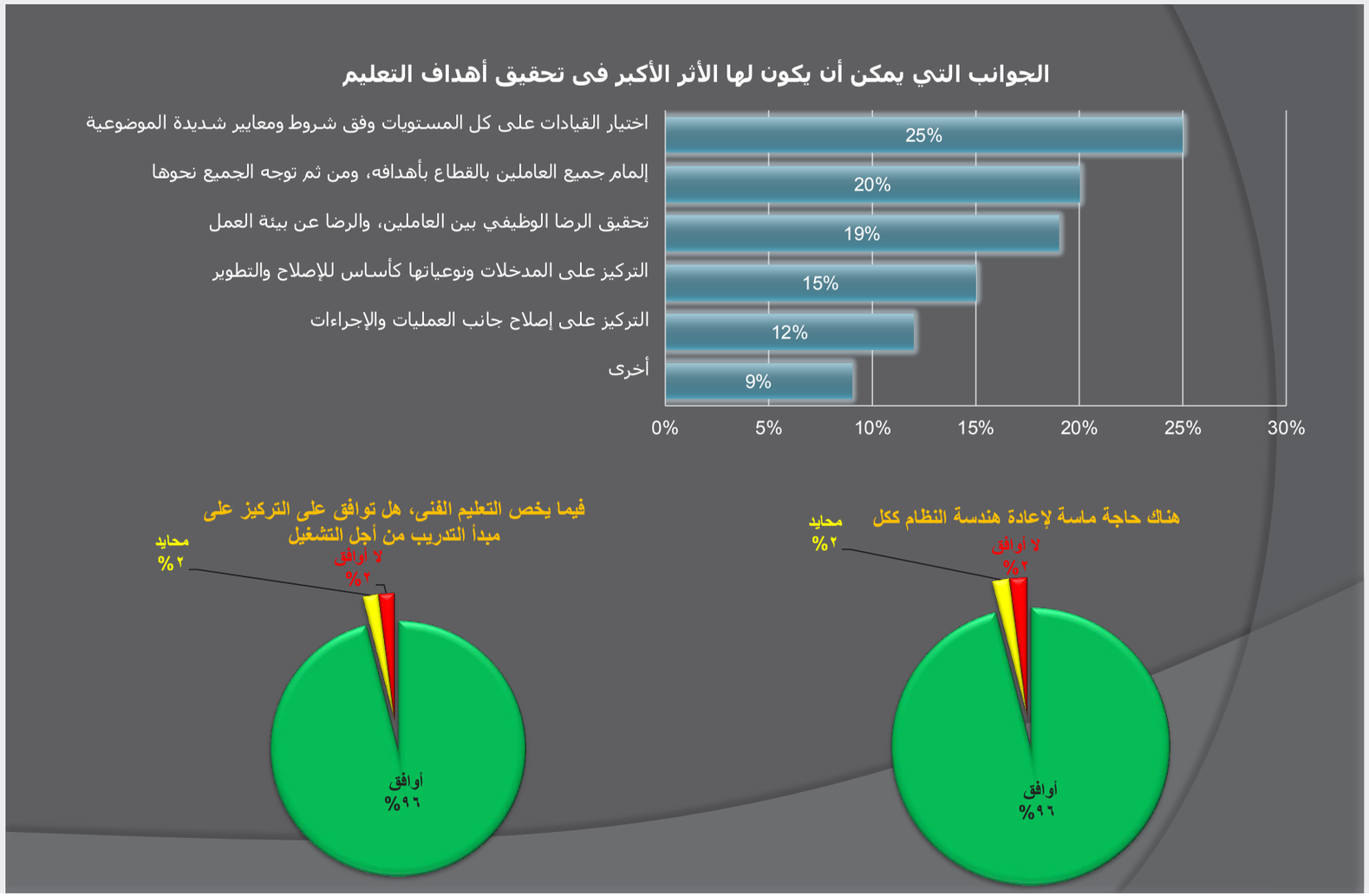

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

المرحلة التمهيدية للخطة الاستراتيجية ٢٠١٤/٢٠١٥ – ٢٠١٦/٢٠١٧

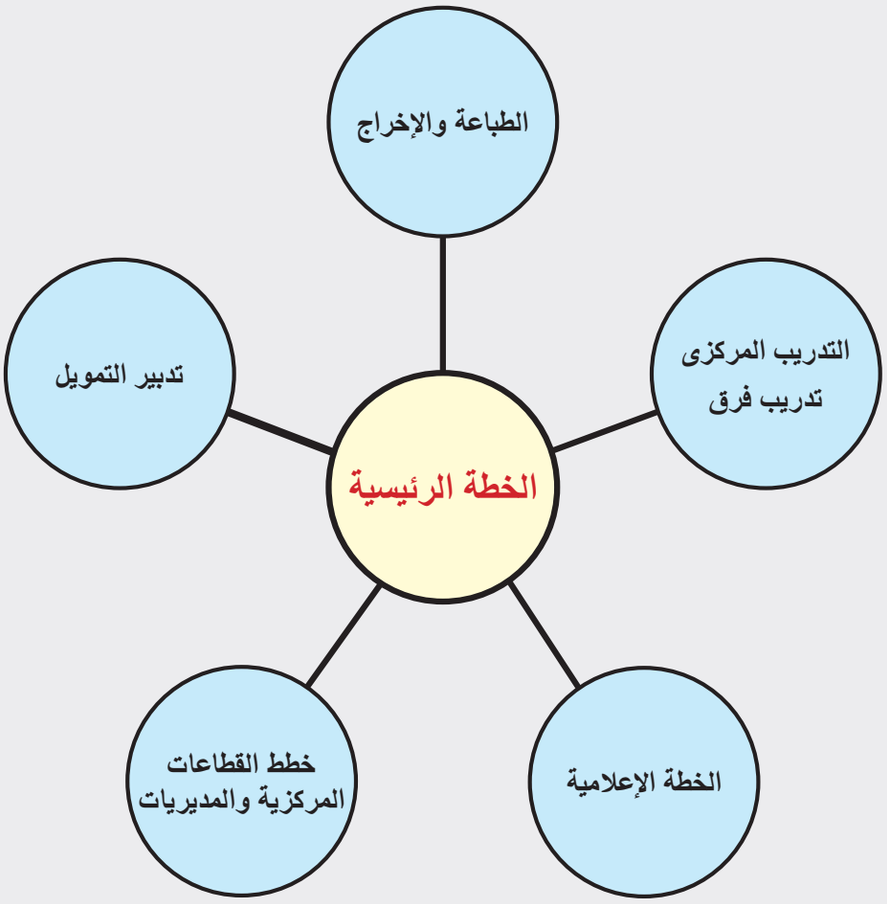

المهام المطلوب إنجازها / والموقف الحالي من التنفيذ

الطباعة والإخراج	
■ الملصقات	تم الانتهاء
■ مطبوعات الخطة	تم الانتهاء
■ مطويات	تم الانتهاء
■ نشرات إعلامية	تم الانتهاء
■ النماذج	تم الانتهاء
■ الملصقات	تم الانتهاء
الخطة الإعلامية (وصولاً إلي المدرسة)	
■ إسناد ومتابعة مهمة الإعلام إلى الإدارة العامة للعلاقات العامة والاعلام	تم الانتهاء
■ توزيع النشرات الإعلامية	تم الانتهاء
■ إعداد لقاءات مع الوسائل الإعلامية	تم الانتهاء

تقديم تعليم جيد لكل طفل

■ التلفزيون	تم الانتهاء
■ الإذاعة	تم الانتهاء
■ الصحف (صحيفتان)	تم الانتهاء
■ موقع الوزارة	تم الانتهاء
■ توثيق عمليات الخطة و إجراءات التسجيل والحفظ	تم الانتهاء
■ الملخص التنفيذي	تم الانتهاء
■ ندوات في المديريات التعليمية	فيديو كونفرانس
■ محاضرتان في كل مدرية تعليمية ولقاء جماهيري	جاري الإعداد
■ ورشتان عمل لفرق المديريات لتوحيد التوجه الاستراتيجي في بناء الخطط الفرعية للقطاعات والمديريات التعليمية	جاري الإعداد
خطط القطاعات	
■ تشكيل فريق التخطيط على مستوى كل قطاع ومديرية	جاري
■ وضع نموذج (للبرامج التنفيذية-السنة الأولى)	جاري
■ تحديد الأهداف الأكثر قابلية للتحقق في السنة الأولى	جاري
■ تحديد الاحتياجات اللازمة لتحقيق لتنفيذ البرامج	جاري
■ البدائل المقترحة لتنفيذ البرامج	جاري
■ تحديد أدوار القطاع والمديريات في البرامج والمشروعات والأنشطة	جاري
■ المهام المطلوبة من المديريات التعليمية	جاري
■ وضع الخطة التنفيذية للسنة الأولى	جاري
■ مراجعة الخطة	جاري
■ الاعتماد	جاري
■ الاستعداد لبدء تنفيذ الخطة	جاري
تحديد المتطلبات المادية والبشرية اللازمة للخطة	
■ تدبير التمويل	جاري
■ الاحتياجات البشرية	جاري
■ الاحتياجات المادية	جاري
■ برمجة الخطة	وفق مخطط زمني
■ وضع الخطة على موقع تفاعلي على شبكة الوزارة	تم الانتهاء
■ تأمين النظام الإلكتروني للخطة	جاري
خطط القطاعات والمديريات	
■ تشكيل فريق التخطيط	وفق مخطط زمني
■ القيام بعمل تشخيص محدود يتصل مباشرة بالأهداف المطلوب تحقيقها في السنة الأولى على الأقل (نموذج)	وفق مخطط زمني

■ وضع الخطة التنفيذية للسنة الأولى بعد وصول خطة الوزارة	وفق مخطط زمني
■ مراجعة الخطة	وفق مخطط زمني
■ الاعتماد	وفق مخطط زمني
■ الاستعداد لبدء تنفيذ الخطة	وفق مخطط زمني
مهام الفريق المركزي للتخطيط	
■ تفويض رئيس فرق العمل الصلاحيات اللازمة للاتصال ومتابعة العمل في القطاعات والمديريات وتحديد الجهة الأعلى للعرض عليها	جاري
■ إسناد مسئولية تحقيق الأهداف إلى الأشخاص	جاري
■ توزيع مهام العمل على الفريق	جاري
تعزيز قدرات أعضاء الإدارة ■ استخدام نظام الخطة ■ كتابة وتحليل تقارير المتابعة ■ المتابعة الميدانية وتقديم الدعم	وفق مخطط زمني
■ وضع خطة المتابعة للسنة الأولي وبالتحديد في بداية الخطة	جاري
■ مساعدة القطاعات والمديريات وتقديم الدعم الفني وخاصة ذات الامكانات المحدودة	مستمر
خطة التدريب على أعمال الخطة	
■ دراسة الحالة	وفق مخطط زمني
■ وضع البرامج وتصميم النماذج.	وفق مخطط زمني
■ الإطار العام للدراسة الحالة	وفق مخطط زمني
■ البرامج الزمنية للعمل	وفق مخطط زمني
■ تدريب الكوادر	وفق مخطط زمني
■ القيادات.	وفق مخطط زمني
■ المساعدون.	وفق مخطط زمني
■ العاملون في وحدات أو فرق التخطيط.	وفق مخطط زمني
■ تدريب مدير فرق التخطيط على التخطيط الاستراتيجي	وفق مخطط زمني
فحص الجودة	
■ المراجعة الأولى	وفق مخطط زمني
■ المراجعة النهائية	وفق مخطط زمني
■ إنشاء السجلات ■ تنظيم أعمال السكرتارية الخاصة بالخطة	وفق مخطط زمني
■ تدعيم جهاز فريق الخطة الاساس بعناصر نشطة لبعض الوقت من داخل الوزارة وخارجها	جاري
تقدير الاحتياجات المادية والبشرية اللازمة لأعمال الخطة (حواسب، هاتف، فاكس ..)	جاري

مراحل تنفيذ المرحلة التأسيسية للخطة الاستراتيجية ٢٠١٥/٢٠١٤ – ٢٠١٧/٢٠١٦

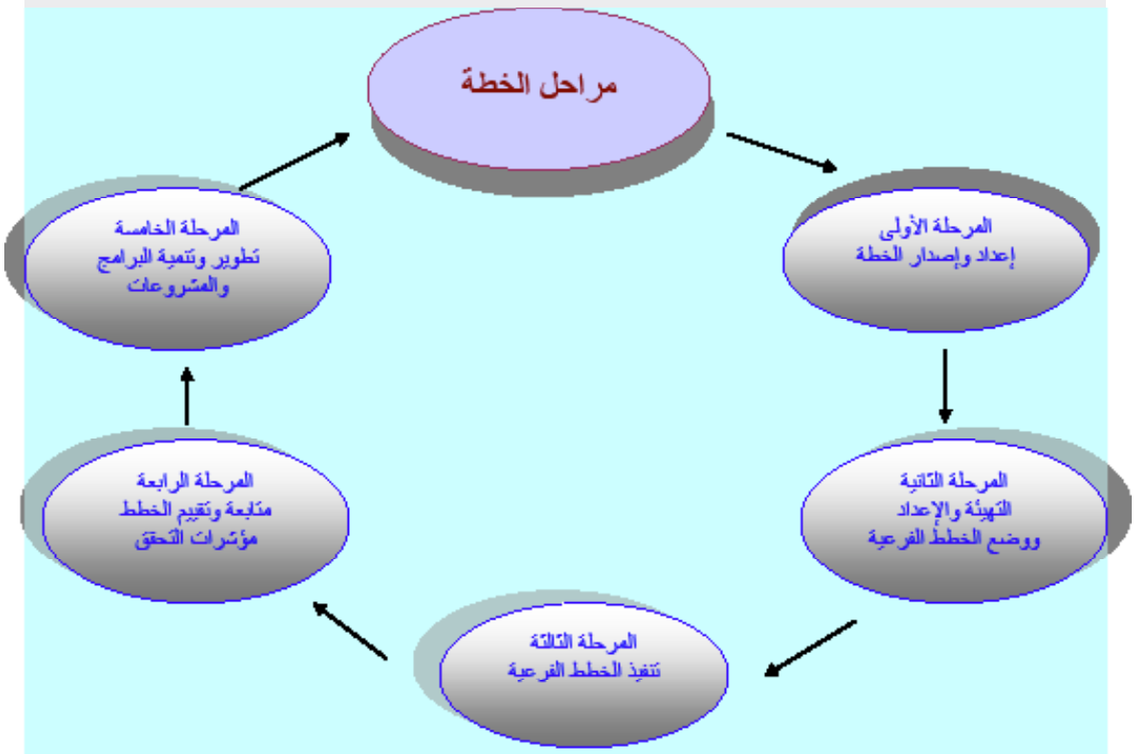

المتطلبات العامة لتنفيذ الخطة

- تطوير السياسات التربوية بما يتفق وتوجهات الخطة
- التأكد على الممارسات التخطيطية وتطوير نظم الإدارة والتقويم
- تدبير التمويل واحتياجات الخطة
- إصدار القرارات والتكليف بالأعمال
- الإعداد والتدريب لفرق التخطيط
- تطوير أساليب البحث التربوي وأجهزته لمواجهة متطلبات تنفيذ الخطة، (التخطيط – القياس والتقويم لمعايير والمؤشرات والشواهد – البحوث – المناهج – التقنيات)
- الاستعانة ببعض الخبرات العالمية في عمليات التطوير

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

معدلات تنفيذ أنشطة الخطة من خلال المبادرات المبكرة التى تخدمها

مقدمة:

من منطلق أن وزارة التربية والتعليم تتحمل مسئولية تطوير منظومة التعليم فى مصر، فقد بدأت الوزارة بإجراء دراسات شاملة لنظام التعليم، بلورت من خلالها رؤية وطنية للتعليم في مصر، وعملت من خلال تعاون وثيق مع الشركاء الوطنيين من مؤسسات حكومية وغير حكومية ومجتمع مدنى وأفراد وشـــركاء دوليين من مانحين ومؤسسات دولية، على تحقيق عدد من الإنجازات للحفاظ على المسيرة التعليمية وتطويرها، رغم كل الصعوبات التى تواجه الطلبة أو معلميهم أو مدارسهم، ورغم الأوضاع الاستثنائية التي يمر بها الوطن وبخاصة الوضع الداخلي، وقد أولت الحكومة أهمية بالغة لقطاع التعليم، وفي مقدمة ذلك استيعاب الزيادة المتوقعة في أعداد الطلاب ، وصيانة المدارس وتجهيزها بالمستلزمات والاحتياجات، حيث تضمن ذلك "تطوير التعليم بكافة مراحله كماً وكيفاً، والاهتمام بتلبية احتياجاته المادية والبشرية، والاعتناء الخاص بتطوير مناهج التعليم وجعلها تواكب روح العصر وتقاوم الجمود والانغلاق والتخلف، والتعاون مع المؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث لبناء الإنسان المصرى المستنير والقادر على توظيف المعرفة والتكنولوجيا الحديثة في الإنتاج وفي المجالات الأخرى".

وقد أوضحت الأبحاث والدراسات العلمية التحدي الكبير الذي سيواجهه قطاع التعليم عند تنفيذ الخطة الاستراتيجية الخاصة به. والجدير بالذكر أن تنفيذ الخطة الاستراتيجية السابقة قد واجهت الكثير من التحديات، و إن ذكر هذه التحديات لا يعني بأي حال من الأحوال ترك العمل والتخلي عن التخطيط الاستراتيجي، بل على العكس فإن معرفتنا بوجود تلك التحديات الكبيرة لهو مدعاة لنا لأن نستعد لها وأن نبذل أقصى الجهد في مقاومتها.

وحرصًا من الوزارة على جدية تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى (٢٠١٤ -٢٠٣٠) فقد بدأت من اليوم الأول لإعداد الخطة الاستراتيجية فى توحيد الجهود والموارد وهو ما يكون له أكبر الأثر على ضمانة استمرارية تنفيذ الخطة.

تقديم تعليم جيد
لكل طفل

منهجية حساب معدل تنفيذ البرامج :

- حساب معدل تنفيذ الخطة عن طريق الوزن النسبى لجميع الأنشطة للبرنامج .
- حساب الوزن النسبى لكل هدف فرعى من أهداف البرنامج .
- حساب الوزن النسبى لكل هدف رئيسى من أهداف البرنامج .
- حساب الوزن النسبى للهدف العام للبرنامج .
- حساب الوزن النسبى لكل برنامج .
- حساب الوزن النسبى لبرامج الخطة مجتمعة.

تقرير عن معدلات تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى (٢٠١٤- ٢٠٣٠) من خلال المبادرات المبكرة التى تخدمها

النشاط	البرنامج / المرحلة التعليمية	نسبة ما تم إنجازه من أنشطة المبادرات المستهدفة في سبيل تنفيذ الخطة	نسبة ما تم إنجازه من أنشطة العام الأول للخطة 2015 /2014	نسبة ما تم إنجازه من أنشطة الخطة قصيرة المدي " 3 أعوام 2017 /2014
مبادرات تخدم الخطة		86%	11.2%	3.2%
مبادرات تخدم برنامجين أو أكثر		93.4%	17.1%	4.1%
قوافل تعليمية في عدد 24 محافظة من خلال أفضل معلمى البرامج التعليمية بالتليفزيون المصرى وعددهم 22 معلمًا لعمل مراجعات نهائية لطلاب الشهادات العامة لمرحلتين الإعدادية والثانوية في كافة المواد التعليمية، ومحاضرات للمعلمين في نفس المحافظات على كيفية التعامل مع الطلاب نفسيًا وعلميًا، تستهدف أكثر من 40000 طالبًا، وجار التجهيز لباقى المحافظات	جميع برامج المراحل التعليمية	95%	80%	33%
تفعيل برتوكول التعاون الموقع مع العديد من المنظمات الدولية والجمعيات الأهلية (عدد 300 جمعية أهلية) لتوفير الخدمات العاجلة	جميع برامج المراحل التعليمية	94%	80%	25%
إصدار قرار وزارى رقم 172 لسنة 2014 لإنشاء « وحدة مدارس المتفوقين فى العلوم والتكنولوجيا تتبع الإدارة المركزية للتعليم الثانوى بقطاع التعليم العام ويكون مقرها ديوان عام وزارة التربية والتعليم	برنامج التعليم الثانوى العام وبرنامج التطوير التكنولوجى وبرنامج تنمية الموارد البشرية.	100%	100%	100%
جارى العمل على تنفيذ خطة العام المالى الحالى 2013/2014 بالإضافة إلى استكمال تنفيذ المشروعات السابق طرحها خلال الأعوام السابقة وبإجمالي عدد (1150) مشروعًا تشمل عدد (14883) فصلاً، وتتضمن المشروعات المقرر تنفيذها من خلال مشاركات الجهات المختلفة، وموقفها التنفيذى حتى تاريخه(4004 فصل حتى الآن)	جميع برامج المراحل التعليمية	76%	27.10%	11.2%
التجهيز لدخول الطلاب مسابقة (TIMSS) وأداء الامتحانات التجريبية	برامج التعليم الأساسى والتقويم والمتابعة	95%	87%	63%
الاستمرار في وضع الخطط غير التقليدية للتوسع في المدارس التجريبية والمدارس المتميزة وذلك باعتبارها نمطًا متطورًا من المدارس التى تلقى قبولاً اجتماعيـــــــاً من أولياء الأمور	جميع برامج المراحل التعليمية	65%	40%	9.8%
التعاون مع المجلس الثقافى البريطانى لدعم المدارس من خلال برنامج الإلهام الدولى مع تدريب معلمى التربية الرياضية على أفضل أجهزة رياضية متطورة وتزويد المدارس بها	جميع برامج المراحل التعليمية	98%	69%	21%
تشكيل لجان خاصة لامتحان نزلاء مستشفى 57357 وذلك لحرص الوزارة على الطلاب المرضى نزلاء المستشفى	جميع برامج المراحل التعليمية	98%	85%	26%
تشكيل لجنة لإعداد مشروع قرار وزارى جديد بشأن حوافز التفوق الرياضى والعلمى والفنى والتكنولوجى	جميع برامج المراحل التعليمية	89%	25%	8%

تقرير عن معدلات تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى (٢٠١٤- ٢٠٣٠) من خلال المبادرات المبكرة التى تخدمها

النشاط	البرنامج / المرحلة التعليمية	نسبة ما تم إنجازه من أنشطة المبادرات المستهدفة في سبيل تنفيذ الخطة	نسبة ما تم إنجازه من أنشطة العام الأول للخطة 2015 /2014	نسبة ما تم إنجازه من أنشطة الخطة قصيرة المدي " 3 أعوام 2017 /2014
إعداد مشروع قرار وزارى بشأن إلحاق المتحررين من الأمية بالصف الأول الإعدادى (منتظم - منازل) من خلال عقد امتحان معادلة بمعرفة مديريات التربية والتعليم بالمحافظات.	برنامج التعليم الابتدائي وبرنامج التعليم الإعدادى	85%	75%	24%
التوسع فى ترخيص المدارس المصرية بالمملكة العربية السعودية	جميع برامج. المراحل التعليمية	95%	25%	4%
وضع استراتيجية مقترحة لمواجهة مشكلات التدريس والتعليم فى الفصول عالية الكثافة وتفعيلها	جميع برامج المراحل التعليمية	84%	35%	12%
فعالية أنشطة مقترحة لتضمين تطبيقات تكنولوجيا الفضاء وعلوم الأرض فى مناهج التعليم الابتدائي	برنامج التعليم الابتدائى	98%	8%	1%
تطوير المناهج الدراسية فى المرحلة الابتدائية فى ضوء أهداف التربية الأخلاقية والتفكير العلمي	برنامج التعليم الابتدائى والإعدادى	95%	70%	15%
الانتهاء من إعداد الدليل المرجعى للقيم والأخلاق والمواطنة	جميع برامج المراحل التعليمية	94%	68%	27%
تقويم مسار مدرستي المتفوقين في العلوم والرياضيات كأساس للتطوير المستقبلي للتعليم قبل الجامعي في مصر	برنامج التعليم الثانوى وبرنامج المتابعة والتقويم	68%	8%	1%
إعداد خطط أبحاث المركزالقومى للبحوث لمدة ثلاثة أعوام بحثية اعتباراً من 2014 وحتى 2017 وتقديمها لوزارة التخطيط	جميع برامج المراحل التعليمية	100%	95%	36%
إصلاح مناهج العلوم فى مرحلة التعليم الأساسى فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة.	برنامج التعليم الأساسي (الابتدائى والإعدادى)	95%	5%	0.5%
مجال التدريب والإعلام (تدريب المعلمين /إداريين / إعداد قادة / طلاب بإجمالى 11450) .	جميع برامج المراحل التعليمية	92%	10%	2%
مجال تقويم أداء المدارس(إعداد نماذج التقويم)	جميع برامج المراحل التعليمية	86%	20%	5%
مجال البحوث	جميع برامج المراحل التعليمية	87%	16%	2%
تمويل المشروعات التعليمية عن طريق صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية .	جميع برامج المراحل التعليمية	95%	24%	6%

تقرير عن معدلات تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى (٢٠١٤- ٢٠٣٠) من خلال المبادرات المبكرة التى تخدمها

النشاط	البرنامج / المرحلة التعليمية	نسبة ما تم إنجازه من أنشطة المبادرات المستهدفة في سبيل تنفيذ الخطة	نسبة ما تم إنجازه من أنشطة العام الأول للخطة 2015 /2014	نسبة ما تم إنجازه من أنشطة الخطة قصيرة المدي " 3 أعوام 2017 /2014
تم تمويل التجهيزات النمطية والمعدات على كافة المستويات الإدارية والتعليمية بجميع المحافظات بتكلفة قدرها 51.6 مليون جنيه مصرى	جميع برامج المراحل التعليمية	98%	18%	6%
مخطط بناء 600 مدرسة جديدة بتمويل من دولة الإمارات الشقيقة: في إطار حزمة المساعدات التي تقدمها دولة الإمارات العربية المتحدة لجمهورية مصر العربية حيث تم الاتفاق على تنفيذ عدد 600 مدرسة كبرنامج قومي، وبتكلفة تقديرية قدرها 2.2 مليار جنيه، وجارٍ تنفيذ 100 مدرسة الأولى وينتظر أن تبدأ العام الدراسي القادم 2014/2015.	جميع برامج المراحل التعليمية	85%	76%	16%
إلغاء صندوق حصيلة رسوم الخدمات الإضافية بوزارة التربية والتعليم: نظرا لأن مقابل الخدمات الإضافية والرسوم كانت تقسم بين الوزارة والمديريات التعليمية والإدارة التعليمية والمدرسة بنسب متدنية للمدرسة وبنسبة كبيرة للوزارة، فقد انتهجت الوزارة بعد الثورة نهجا مغايرا بزيادة نسبة المدرسة إلى نحو 90% من مقابل الخدمات الإضافية والرسوم تفعيلا لسياسة اللامركزية، وقد وافق مجلس الوزراء علي الإلغاء وجارٍ إصدار القرار الجمهوري	جميع برامج المراحل التعليمية	100%	100%	33%
برتوكول تعاون مع جمعية أصحاب المدارس الخاصة	جميع برامج المراحل التعليمية	98%	14%	3%
المجمعات التعليمية -القرية الكونية - فندق وملحقات المدينة التعليمية / اتحاد الطلاب /حمام السباحة بالجزيرة	جميع البرامج	83%	45%	11%
تم زيادة التأمين على الطلبة في حالات الوفاة من 5000 جنيه إلى 30000 جنيه	جميع برامج المراحل التعليمية	100%	100%	26%
الإشراف على إجراءات تسيير مشروع مدارس من أجل مصر بالتعاون مع منظمة اليونيسيف وبناء 30 مدرسة مجتمعية بمحافظتى سوهاج وأسيوط	برامج التعليم المجتمعى والتطوير التكنولوجي وتنمية الموارد البشرية.	90%	100%	3%
توفير فرص متكافئة للأطفال المصريين للحصول على تعليم عالي الجودة، مع الالتزام بالخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم	برامج جميع المراحل التعليمية	80%	15%	3%
تم توفير عدد 527 كتابًا للمراحل التعليمية الثلاثة تبلغ قيمتها 11431 جنيه كدعم موجه إلي منطقة حلايب وشلاتين.	برامج جميع المراحل التعليمية	100%	100%	33%
تم استثناء (195) طالبًا وافدًا ليس لهم الحق فى الالتحاق بالمدارس الرسمية وإلحاقهم بمدارس رسمية عن طريق اللجنة المشكلة لذلك	برامج جميع المراحل التعليمية	100%	100	33%

تقرير عن معدلات تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى (٢٠١٤- ٢٠٣٠) من خلال المبادرات المبكرة التى تخدمها

النشاط	البرنامج / المرحلة التعليمية	نسبة ما تم إنجازه من أنشطة المبادرات المستهدفة في سبيل تنفيذ الخطة	نسبة ما تم إنجازه من أنشطة العام الأول للخطة 2015 /2014	نسبة ما تم إنجازه من أنشطة الخطة قصيرة المدي " 3 أعوام 2017 /2014
مبادرات تخدم رياض الأطفال.		70%	4%	1%
مشروع البنك الدولى لتحويل واعتماد عدد 1850 قاعة من قاعات المجتمع المدنى إلى قاعات رياض اطفال تحت الإشراف الفنى والإدارى من قبل الوزارة	برنامج رياض الأطفال	89	64%	58%
مبادرات تخدم التعليم الأساسى .		89%	8%	2%
تحسن وضع مصر فى التصنيف العالمى فى تقرير الابتكار العالمى حيث وصل ترتيب مصر إلى المركز رقم (73) فى التعليم ككل، والمركز رقم (70) فى الإنفاق على التعليم، والمركز رقم (54) فى نسبة الطلاب للمعلمين بالمقارنة بالعام الماضى حيث كان ترتيبها هو الأخير رقم (142).	برنامج التعليم الأساسي (حلقتى التعليم الإبتدائي والإعدادي)	85%	40%	11%
الانتهاء من مشروع القرائية من الصف الأول إلى الصف الثالث الابتدائى، واستمرار التنفيذ من الصف الرابع إلى السادس الابتدائى، مع تنفيذ الطريقة الصوتية للارتقاء بالمشروع	(برنامج التعليم الاساسي)	100%	100%	33%
التعاون مع مشروع هيئة CARE الدولية لتزويد عدد 10 مكتبات مدرسية بالمرحلة الابتدائية بمحافظتي المنيا وبني سويف بمجموعات الكتب والأجهزة	برنامج التعليم الاساسي	100%	100%	58%
توعية التلاميذ بالمدارس بالثقافات المختلفة (الصحية، الإعلامية، المالية، الرقمية، السياسية...إلخ). وقد شاركت وزارة التربية والتعليم في المبادرة المصرية للتثقيف المالي والتضمين، حيث تم تدريب 139 متدربًا TOT، بالمعهد المصرفي المصري خلال شهر إبريل، وقد تمت زيارة 163 مدرسة ضمن البرنامج التوعوي المعد لذلك ،وفي هذا الشأن، فقد فازت مصر بجائزة الأمم المتحدة لمشاركتها فيه، والذي كان السبب الرئيس لحصول مصر على هذه الجائزة، هي المشاركة الفعالة لقطاع التعليم قبل الجامعي، والذي شارك بتوعية 250 ألف تلميذ من أصل 360 ألف على مستوى قطاعات الدول المشاركة جميعًا.	جميع المراحل التعليميه (القطاع الإعدادى)	80%	14%	5%
مبادرات تخدم التعليم الثانوى العام.		89%	16%	4.6%
تم الاتفاق مع قطاع المعاهد الأزهرية على التحويل من الثانوى العام إلى الثانوى الأزهرى والعكس، وذلك بوضع ضوابط ومعايير موضوعية للتحويل	برنامج التعليم الثانوى العام	89%	5%	0.80%
آليات تطوير الثانوية العامة نظام السنة الواحدة (دراسة ميدانية)	برنامج التعليم الثانوي العام	95%	62%	16%
مبادرات تخدم التعليم الثانوى الفنى		89%	23.8%	4.6%
تطبيق مبدأ مدرسة داخل المصنع، وبلغ إجمالي المدارس حوالي 17 مدرسة حتى الآن طبقاً للبروتوكولات الموقعة مع المنظمات المدنية	برامج التعليم الثانوى الفنى	86%	17%	9%

تقرير عن معدلات تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى (٢٠١٤- ٢٠٣٠) من خلال المبادرات المبكرة التى تخدمها

النشاط	البرنامج / المرحلة التعليمية	نسبة ما تم إنجازه من أنشطة المبادرات المستهدفة في سبيل تنفيذ الخطة	نسبة ما تم إنجازه من أنشطة العام الأول للخطة 2015 /2014	نسبة ما تم إنجازه من أنشطة الخطة قصيرة المدي " 3 أعوام 2017 /2014
توقيع العديد من الاتفاقيات مع المؤسسات الدولية والبنوك لتطوير التعليم الفنى (اتفاقية -TVET2 البنك الدولى- البنك الألمانى GTZ- اليونسكو)	برنامج التعليم الثانوى الفني	95%	90%	27%
استراتيجية مقترحة لتحقيق التنظيم والتنسيق والتكامل بين مدارس التعليم الثانوي الصناعي وقطاع الصناعة في مصر.	برنامج التعليم الثانوى الفني	92%	17%	6%
دعم شركة المقاولون العرب لعدد 10 مدارس في تخصصات التشييد والبناء	برنامج التعليم الثانوى الفنى	100%	100%	42%
التعاون مع شركة «كيمونكس» ومدير وكالة التنمية الألمانية لاستمرار المساهمة في المرحلة الثانية من مشروع التنافسية للتوظيف والتدريب والذي تنتهي المرحلة الأولى منه في مايو القادم، ونتج عنه تشغيل أكثر من 6 آلاف من خريجي التعليم الفني في خلال سنتين في 8 محافظات، كما ستساهم شركة « كيمونكس « في تطوير منظومة التعليم الفني الفندقي بمصر بالتعاون مع قطاع التعليم الفني	برنامج التعليم الثانوى الفنى	93%	15%	6%
تم الاتفاق بين الوزارة وGIZ وكالة التنمية الالمانية لعقد المؤتمر القومى الموسع لتطوير منظومة التعليم والتدريب المزدوج لتناسب احتياجات سوق العمل.	برنامج التعليم الثانوى الفنى	89%	50%	23%
مبادرات تخدم التعليم الثانوى العام والفنى		100%	66.8%	24.6%
منظومة التعليم المطورة للصف الأول الثانوى بنوعيه لعدد 12محافظة (935 مدرسة - 5800 فصل – 200000 طالب)، وتوقيع برتوكول تعاون مع إحدى الجهات لتوصيل خدمات الإنترنت بالمجان للمدارس التي دخلت فيها المنظومة، وبدء التوصيل مع العام الدراسى الجديد 2014/2015.	برنامج التعليم الثانوى العام والفنى	100%	43%	8%
برتوكول تعاون مع جمعية مصر الخير لدعم العملية التعليمية	برنامج التعليم الثانوى العام والفنى	100%	100%	25%
مبادرات تخدم برامج التعليم المجتمعى ومحو الأمية		87%	12.4%	3.8%
افتتاح عدد (30) مدرسة مجتمعية بمحافظتى أسيوط وسوهاج بالتعاون مع منظمة اليونيسيف وعدد (16) مدرسة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدنى	برنامج التعليم المجتمعى	99%	9%	3%
تنفيذ برنامج مع شركاء محليين (هيئة إنقاذ الطفولة الدولية – الجمعيات الأهلية) يهدف إلى تقديم الدعم للأطفال وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم من خلال أربع دعائم رئيسية	برنامج التعليم المجتمعى	95%	15%	3%
فصل البنين عن البنات بمدارس التعليم المجتمعى	برنامج التعليم المجتمعي	85%	25%	5%

تقرير عن معدلات تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى (٢٠١٤- ٢٠٣٠) من خلال المبادرات المبكرة التى تخدمها

النشاط	البرنامج / المرحلة التعليمية	نسبة ما تم إنجازه من أنشطة المبادرات المستهدفة في سبيل تنفيذ الخطة	نسبة ما تم إنجازه من أنشطة العام الأول للخطة 2015 /2014	نسبة ما تم إنجازه من أنشطة الخطة قصيرة المدي " 3 أعوام 2017 /2014
الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي على إنشاء مدارس الفرصة الثانية للمتسربين من التعليم، إضافة الى وجود توأمة بين محافظة الإسكندرية ومارسيليا في هذا الموضوع.	برنامج التعليم المجتمعى	91%	80%	16%
جهود الوزارة في القضاء على الأمية من خلال تفعيل سبل التعاون المشترك بين الوزارة ممثلة فى الهيئة العامة لمحو الأمية والمركز الإقليمي لتعليم الكبار بسرس الليان والمديريات التعليمية مع مؤسسة صناع الحياة التابعة لمديرية التضامن الاجتماعي	برامج محو الأمية وتعليم الكبار	82%	20%	7%
اعتماد مركز سرس الليان من منظمة اليونسكو كمركز من الفئة الثانية، مما يعظم من الدور التعليمى والثقافى للمركز	برامج محو الأمية وتعليم الكبار	99%	75%	21%
اتباع منهج مبتكر لمحاربة الأمية بتنفيذ منهجية جديدة بواسطة هيئة تعليم الكبار على المستوى القومي، بالتعاون مع وزارة الشباب، ومنظمات المجتمع المدني، وهيئة اليونسكو.	برامج محو الأمية وتعليم الكبار	92%	64%	20%
مبادرات تخدم برنامج تنمية الموارد البشرية والمادية		94%	17.7%	4.6%
تنفيذ الاتفاق مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة AUC على منح الوزارة عدد (100) منحة للدراسات العليا في برنامج المعلم المهنى المحترف (دبلوم دراسات عليا)	برنامج تنمية الموارد البشرية	96%	86%	28%
تقرير علاوة مقابل الأعباء الوظيفية للمعلمين اعتبارًا من 1/1/ 2014 وبتكلفة تقدر بنحو 6.2 مليارات جنيه	برنامج تنمية الموارد البشرية	98%	50%	50%
تثبيت عدد 75195 معلمًا فى إطار سعى الوزارة إلى حل مشكلة المعلمين المتعاقدين غير المسكنين على وظيفة معلم مساعد	برنامج تنمية الموارد البشرية	99%	69%	48%
وضع قواعد وضوابط لتطبيق المرحلة الثانية من كادر المعلم للمعلمين المتعاقدين مع المدارس الخاصة والمدارس القومية والمؤمن عليهم	برنامج تنمية الموارد البشرية	89%	10%	2%
تشكيل لجنة لإعادة دراسة القرارات الوزارية المنظمة للتعليم الخاص	برنامج تنمية الموارد البشرية	94%	100%	50%
الهيكلة الإدارية واستكمال فروع الأكاديمية بالمحافظات	برنامج تنمية الموارد البشرية	96%	25%	15%
إجراء الاختبارات اللازمة لتسكين المعلمين على وظائف القانون 155 لسنة 2007	برنامج تنمية الموارد البشرية	96%	56%	44%

تقرير عن معدلات تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى (٢٠١٤- ٢٠٣٠) من خلال المبادرات المبكرة التى تخدمها

النشاط	البرنامج / المرحلة التعليمية	نسبة ما تم إنجازه من أنشطة المبادرات المستهدفة في سبيل تنفيذ الخطة	نسبة ما تم إنجازه من أنشطة العام الأول للخطة 2015 /2014	نسبة ما تم إنجازه من أنشطة الخطة قصيرة المدي " 3 أعوام 2017 /2014
برامج التنمية المهنية اللازمة لإصدار شهادات الصلاحية لمزاولة مهنة التدريس	برنامج تنمية الموارد البشرية	96%	100%	33%
ترقيات أعضاء هيئة التعليم وتنميتهم مهنيًا	برنامج تنمية الموارد البشرية	95%	27%	5%
اعتماد مقدمي خدمات التنمية المهنية	برنامج تنمية الموارد البشرية	97%	16%	3%
في مجال تغيير المسمى الوظيفي للمعلمين/ الإخصائيين	برنامج تنمية الموارد البشرية	99%	38%	6%
تطوير أداء القيادات التعليمية والتربوية و التوجيه الفني والمتابعة بوزارة التربية والتعليم	برنامج تنمية الموارد البشرية	84%	9%	1%
دور القيادات التعليمية في تحقيق الأمن الفكري بمدارس التعليم العام بمصر	برنامج تنمية الموارد البشرية	76%	10%	%
تطوير المنظومة التشريعية للتعليم	برنامج تنمية الموارد البشرية	81%	5%	1%
قرارات تدعم الصالح العام	برنامج تنمية الموارد البشرية	91%	100%	100%
مبادرات تخدم برنامج ذوى الاحتياجات الخاصة		82%	9.2%	1.6%
التوسع فى دعم سياسة دمج ذوى الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم العام، وتجهيز المدارس بالكوادر المدربة والتجهيزات اللازمة لذلك، والتعاون مع منظمات المجتمع المدنى لتوفير غرف المصادر ومتابعة الخدمات المقدمة لهذه النوعية من الطلاب	برنامج ذوي الاحتياجات الخاصة - المعاقين	84%	10%	1%
التوسع فى سياسة دمج الطلاب ذوى الإعاقات البسيطة بمدارس التعليم العام من خلال عقد اجتماع لجنة الدمج يوم الأربعاء الثالث من كل شهر لمتابعة تنفيذ سياسة الدمج فى جميع المديريات التعليمية	برنامج ذوي الاحتياجات الخاصة- المعاقين	81%	10%	2%
البدء فى تنفيذ مشروع القرائية بمدارس النور للمكفوفين التربية الخاصة للصم وبعد أن تم تدريب 71 من العاملين بمدارس التربية الخاصة على مستوى المديريات التعليمية	برنامج ذوي الاحتياجات الخاصة - المعاقين	89%	32%	11.5%

تقرير عن معدلات تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى (٢٠١٤- ٢٠٣٠) من خلال المبادرات المبكرة التى تخدمها

النشاط	البرنامج / المرحلة التعليمية	نسبة ما تم إنجازه من أنشطة المبادرات المستهدفة في سبيل تنفيذ الخطة	نسبة ما تم إنجازه من أنشطة العام الأول للخطة 2015 /2014	نسبة ما تم إنجازه من أنشطة الخطة قصيرة المدي " 3 أعوام 2017 /2014
إزالة المعوقات أمام الطلاب مزدوجي الإعاقة وحالات الشلل الدماغي ومتلازمة داون "Down Syndrome" من خلال إلغاء تكرار الإجراءات سنويًا والاكتفاء باتخاذ الإجراءات الطبية مرة واحدة فقط عند بداية التحاق الطالب بالمدرسة رأفة بالطلاب وأولياء أمورهم	برنامج برنامج ذوي الاحتياجات الخاصة -المعاقين	83%	9.8%	2%
إعداد الإطار العام للمبادرة الوطنية للموهوبين .	برنامج برنامج ذوي الاحتياجات الخاصة -الموهوبون	76%	5%	0.1%
مبادرات تخدم برنامج المتابعة والتقويم		88%	11.5%	2.3%
تفعيل دور لجان جهاز التفتيش بقطاع التعليم العام في متابعة سير العملية التعليمية، وبخاصة طرق التدريس الحديثة التى تطبق بمرحلة التعليم الأساسي	برنامج المتابعة والتقويم.	90%	11%	3%
مجال تطوير نظم الامتحانات	برنامج المتابعة والتقويم	86%	75%	15%
مبادرات تخدم برنامج تكنولوجيا التعليم		89%	11.5%	2.3%
تصميم تحويلي للكتاب المدرسي إلى كتاب إلكتروني E-Book (نموذج مقترح للتشغيل المصاحب لتصميم جهاز التابلت التعليمي)	برنامج التطوير التكنولوجي	96%	20%	4%
مبادرات تخدم برنامج تطوير المناهج		88%	6.8%	1.4%
دمج مفاهيم الأمن الفكرى فى مناهج التعليم العام كأحد متغيرات المواطنة	برنامج تطوير المناهج	97%	5%	1%
رؤية مستقبلية لتطوير مناهج التعليم الفني فى مصر فى ضوء النماذج الدولية لإعداد العمالة ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة (برامج تطوير المناهج والتعليم الفني)	برنامج المناهج + التعليم الثانوى الفنى	92%	10%	1%
بالنسبة لكتب اللغة الإنجليزية للمرحلتين الإعدادية والثانوية فقد تم استكمال إجراءات الممارسة المحدودة لعملية شراء هذه الكتب والتى لا تمتلك الوزارة حقوق التأليف والطبع لها وقد تمت الترسية هذا العام بأسعار أقل من العام الماضى بنسبة 1 % وجارٍ طبع وتوريد هذه الكتب	برنامج المناهج	94%	15%	3%

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

ومما سبق عرضه نلاحظ الآتى:

حققت وزارة التربية والتعليم إنجازات كبيرة في شتى مجالات العمل التربوي رغم ما تواجهه من تحديات التطوير وقلة الموارد المالية، فقد أطلقت الوزارة الخطة الاستراتيجية الثانية للأعوام (٢٠١٤ – ٢٠٣٠م) التي تتناغم مع الخطة الوطنية للإصلاح الشامل على مستوى الدولة، وهي خطة تعتمد على رؤية أن التعليم حق للجميع دون أي تمييز بين أبناء هذا الوطن، بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة والطلاب غير النظاميين كما هو الحال في برامج التعليم المستمر. وقد تم ما يلي:

- متابعة إطلاق مبادرات فى مجال إعداد وتأهيل المعلمين بالشراكة مع كافة المؤسسات التربوية المحلية والدولية وبتمويل من الحكومة، ومن جهات دولية، حيث إن تطويرها يعد ترجمة عملية ومطلباً وطنياً في سبيل تحقيق أهداف الإصلاح والتطوير في مجال التعليم. وتهدف هذه المبادرات إلى تطوير كادر كفء وكافٍ من المعلمين المؤهلين من أجل تحسين فرص التعلم للطلاب في كافة المدارس.
- إعادة إحياء مبادرة التعليم الإلكتروني التي تهدف إلى تطوير المناهج الإلكترونية، والبنية التحتية في المدارس، وتحسين واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، بما يسهم في تطوير الاقتصاد المعتمد على مجتمع المعرفة، وكذلك تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما تهدف المبادرة إلى تشجيع تصنيع وتعديل واستخدام مصادر المعلومات وآليات تبادلها، بما في ذلك بناء القدرات البشرية والمادية في قطاعي التعليم والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتطوير الحلول الممكنة، ودفع عملية التعلم المتمركز حول الأطفال لتزويدهم بالمهارات والمعارف والخبرات التى تعزز فرص التحاقهم بسوق العمل.
- تم تطوير وتقييم مناهج الصفوف (١-٤)، ودراسة ملاحظات التطوير على كتب العلوم والرياضيات، وإدخال التعديلات على الكتب الدراسية، وتم تحليل مناهج العلوم للصفوف (٥-١٢) ووضع تصور جديد للمعايير والخطوط العريضة من أجل تطوير المناهج.
- فيما يخص المبادرات التى تخدم تطوير الموارد البشرية فى مختلف قطاعات العمل بالوزارة، تم عقد عشرات الدورات لمئات من المديرين والمعلمين والموظفين الإداريين في مجالات مختلفة.

- سعت الوزارة وما زالت تسعى لتطوير الواقع التعليمي على الرغم من الضغوط التي يواجهها قطاع التعليم، فقد تم بناء مدارس المجتمع كما تمت أعمال صيانة لمدارس أخرى .
- في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة، تم دمج عدد من الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتزويد مجموعة من المدارس بالأدوات والأجهزة المساعدة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، و تزويد بعض مدارس للصم بألعاب تربوية وأجهزة معملية، بالإضافة إلى إقامة التسهيلات في البنية التحتية للمدارس لخدمة هذه الفئة، كما تم إعداد دليل مساند للمشرف التربوي لتوضيح آليات تحويل الطلبة للجهات المختصة.
- الانتهاء من فتح غرف مصادر في عدة مديريات، وفتح غرف الصفوف المدمجة للطلبة ذوي الإعاقة الذهنية البسيطة. كما تم الانتهاء من تصميم وطباعة مجموعة من النشرات حول استخدام الوسائل التعليمية للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وسيتم توزيعها على جميع المدارس المختارة، كما أجريت دراسة حول اتجاهات الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة نحو التعليم المهني في المدارس الحكومية والبدء بطباعتها وتوزيعها، وتشكيل لجنة من التعليم المهني/الفنى والتربية الخاصة للبدء بتنفيذ الإرشاد والتوجيه المهني للطلاب ذوي الإحتياجات الخاصة.
- ومن منطلق الاهتمام الكبير بالصحة المدرسية، تم توقيع عدة بروتوكولات مع وزارة الصحة في مجال الصحة المدرسية. وتفعيل وتنفيذ أنشطة صحية لا صفية وتنظيم مهرجانات رياضية مركزية في المديريات و إجراء مسابقات ثقافية علمية بالتعاون مع المجتمع المحلي وتنفيذ مشاريع عديدة لصالح الطلاب بالتعاون مع العديد من المؤسسات. ورفع قيمة التأمين، والانتهاء من إعداد نظام التحويل الصحي والإعداد لمرحلة التنفيذ وعقد ورشة عمل حول حقوق الطفل. كما تم إعداد دليل التغذية المدرسية وتنفيذ السياسات الخاصة بالتغذية، وعقد العديد من اللقاءات وورش العمل التثقيفية في مجال الصحة المدرسية.
- كما تم عمل لقاء مع عدة مؤسسات لدعم برامج تعليم الكبار في المناطق التى تشهد أعدادًا كبيرة من الأميين، وتم عقد مسابقات للنشاط الثقافي ومسابقات للنشاط العلمي وللنشاط الفني والموسيقي، واجراء المسابقات الرياضية على مستوى محلي دعمًا لعملية محو الأمية .
- أما في مجال البنية التحتية، ومن أجل استيعاب الطلاب الجدد سنوياً، فقد تم بناء وتوسعة وتأثيث وتجهيز العشرات من المدارس على حساب عدد من المشروعات مع الدول الصديقة والشقيقة، والمشروعات الممولة ذاتياً أو بدعم من المجتمع المحلي. ففي حين تم إنشاء حوالي ٤٠٠٤ فصول، وبناء وتأثيث وتجهيز حوالي ٤٠ غرفة صفية، وصيانة عدد كبير من المدارس، و إضافة وحدات صحية لبعض المدارس، كما تم إنشاء معامل حاسب آلى جديدة.
- تقديم مشاريع لإنشاء مدارس جديدة خلال السنوات الثلاث المقبلة، بالإضافة إلى المشروعات التى يتم تمويلها من خلال المجتمع المحلي.

- توفير كافة احتياجات المدارس من الأثاث المدرسي ومستلزمات المعامل والمكتبات والأدوات المكتبية وكافة الاحتياجات التشغيلية، واستكمال توريد تجهيزات المعامل لمئات المدارس.
- متابعة المشروعات التي تقدم أجهزة حاسوب اللوحية (التابلت) وطابعات للمدارس، وتنفيذ العشرات من معامل الحاسب ، ومتابعة المشروعات و تزويد المدارس بالأجهزة التعليمية، وربط بعض المدارس بالانترنت.
- قامت الوزارة بتفعيل دور الرقابة الإدارية والمالية على المؤسسات التابعة لها، كما شاركت لجان خارجية ولجان التحقيق المستقلة التي شكلتها الوزارة، وذلك من منطلق تعزيز الشفافية والموضوعية.
- وفي مجال التطوير الإداري، أعدت الوزارة مشروعاً بالتعديلات على هيكلها التنظيمي من حيث استحداث ودمج بعض الوحدات الإدارية بما يلبي احتياجات الخطة الاستراتيجية ويتماشى مع تطورات واحتياجات العمل، وبما يخدم تنظيم وتفعيل أداء الوحدات الإدارية والتخلص من التقاطعات في مهامها.
- تعزيز الأداء وتنظيمه، وتعزيز اللامركزية في العمل الإداري والفنى.
- في مجال العلاقات الدولية والعامة، تم توقيع العديد من الاتفاقيات في مجالات تربوية مختلفة لدعم العملية التربوية، بالإضافة إلى تفعيل العلاقات الدولية في مجال التربية والتعليم، والمشاركة في المؤتمرات الدولية ذات الصلة، وتفعيل الشراكة مع كافة المؤسسات التي تُعْنَى بالشأن التربوي محلياً ودولياً.

تقديم تعليم جيد لكل طفل

منسقو بناء وتصميم برامج الخطة الاستراتيجية من فريق خبراء الوزارة

برنامج رياض الأطفال	**عبدالناصر بيومي محمد**
برنامج حلقة التعليم الابتدائي	**عمرو زين العابدين**
برنامج حلقة التعليم الإعدادي	**طارق محمد عبدالعزيز محمد**
برنامج التعليم الثانوي العام	**خالد أحمد محمد نصرالدين**
برنامج التعليم الثانوي الفني	**لبنى عبدالرحيم أمين امبابي**
برنامج التعليم المجتمعي	**عمرو زين العابدين محمود**
برنامج تطوير ورعاية تعليم الموهوبين	**نور هنري نور دوس**
برنامج الدمج ومدارس ذوي الاحتياجات الخاصة	**نور هنري نور دوس**
برنامج اللامركزية	**عمرو زين العابدين محمود** **طارق محمد عبدالعزيز محمد**
برنامج التنمية المهنية و إدارة الموارد البشرية	**طارق محمد عبدالعزيز محمد**
برنامج المتابعة والتقويم	**طارق محمد عبدالعزيز محمد**
برنامج الإصلاح المتمركز على المدرسة	**عمرو زين العابدين محمود**
برنامج الإصلاح الشامل للمناهج	**أميرة إبراهيم إبراهيم الشافعي**
تأصيل استخدام تكنولوجيا المعلومات	**خالد أحمد محمد نصرالدين**
تمويل الخطة	**سعيد مصطفى صديق**

مجموعات العمل المشاركة فى بناء برامج الخطة[1]

مجموعة من القيادات والخبراء المشاركين بالبرامج المختلفة

أحمد حلمي محمد عبد الشافي	وكيل الوزارة لشئون مكتب متابعة الوزير (سابقًا)
إيهاب حمدي عبدالمعطي حجاج	استشارى تعليم وتدريب فني- قطاع التعليم الفني
حمدي أبو الفتوح عطيفة	أستاذ المناهج وطرائق التدريس- كلية التربية – جامعة المنصورة
جيهان كمال محمد السيد	مدير المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
رمضان محمد رمضان	مدير الأكاديمية المهنية للمعلم (سابقا)
ريم علي محمد دربالة	خبير تربوي- وزارة التعليم العالي
طارق عبد الوهاب عب العظيم	باحث أكاديمي- وزارة التعليم العالي

١ الأسماء مرتبة أبجديًا

عاطف عبده محمد حسن	رئيس الإدارة المركزية للخدمات التربوية
عزالعرب هريدي عبدالشافي	مدير عام المكتب الفني للوزير- وزارة التربية والتعليم
علاء جلال سبيع	خبير دولي
ماجد أحمد مصطفى المناديلي	رئيس الإدارة المركزية لتشذون مكتب الوزير- وزارة التربية والتعليم (سابقًا)
محسن عبدالعزيز صادق	رئيس الإدارة المركزية لقطاع التكنولوجيا- وزارة التربية والتعليم
محمد الإمام الشاوي	خبير اقتصادي مالي- وكيل أول وزارة التخطيط (سابقًا)
محمد المري محمد إسماعيل	استاذ التقويم- جامعة الزقازيق
مجدي محمد محمود أمين	مدير مركز تطوير الامتحانات والتقويم التربوي
مدحت أحمد النمر	استاذ المناهج- كلية التربية- جامعة الأسكندرية
مسعد سيد عويس	أستاذ علم النفس التربوي- جامعة حلوان
مصطفى محمد حسن إبراهيم	مستشار وزير التربية والتعليم
نصرة صلاح مسك	رئيس الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية والموارد البشرية
نوال محمد شلبي	مدير مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية
هبة بهاء الدين محمد	خبير تخطيط- وزارة التعليم العالي

مجموعة عمل برنامج رياض الأطفال

إيمان عبد الرحمن عرفان	الإدارة العامة لرياض الأطفال
رانده أحمد حافظ شاهين	الإدارة العامة لرياض الأطفال
روحية إبراهيم أبو غالي	جهاز التفتيش بالوزارة
شيرين سعد عبدالعزيز	الإدارة العامة لرياض الأطفال
محمد أحمد حلمي	الإدارة العامة لرياض الأطفال
منال رزق جبرائيل	الإدارة العامة لرياض الأطفال
نانسي قديس عيسي	الإدارة العامة لرياض الأطفال
نجوى أحمد ذكي	سياسات القاهرة

- **الأسماء مرتبة أبجديًا**

تقديم تعليم جيد لكل طفل

مجموعة عمل برنامج حلقة التعليم الابتدائي

أحمد سعيد عبدالصمد	مدير إدارة- مديرية التربية والتعليم- محافظة الجيزة
أشرف محمد لطفى فودة	مدير التعليم الابتدائى- مديرية التربية والتعليم- محافظة الشرقية
إيمان صبحى أمين	مدير عام التعليم الابتدائى- ديوان عام وزارة التربية والتعليم
أيمن عبدالعاطي مصطفى	خبير مناهج- ديوان عام وزارة التربية والتعليم
حنان على دسوقي	معلم أول- الإدارة العامة للتعليم الابتدائي- وزارة التربية والتعليم
داليا فوزى العصيري	منسق جودة- وزارة التربية والتعليم
رشا يحيى عبدالحليم	مدير مديرية- محافظة بنى سويف
سامية محمد شوقي	موجه فني- الإدارة العامة للتعليم الابتدائي
صفاء عزت عبدالمجيد	مدير إدارة- وحدة القرائية- ديوان عام الوزارة
عصام عزت محمد	إخصائي تعليم-
عماد سيد ثابت	مدير مدرسة- مديرية التربية والتعليم بالقاهرة
عمرو إبراهيم إسماعيل سنجر	التنسيق الابتدائى- ديوان عام وزارة التربية والتعليم
محمد السيد اسماعيل	موجه عام- ديوان عام وزارة التربية والتعليم
محمد أمين موسى	مدير إدارة- التنسيق الابتدائي ديوان عام وزارة
محمد كامل محمد رسلان	مدير مديرية- مديرية التربية والتعليم- محافظة المنيا
مصطفى أبو الحديد يوسف	معلم أول- مديرية التربية والتعليم- محافظة الجيزة
هناء قاسم حسانين	مدير وحدة القرائية- ديوان عام وزارة التربية والتعليم
ولاء أحمد محمد	معلم- ديوان عام وزارة التربية والتعليم

مجموعة عمل برنامج حلقة التعليم الإعدادي

آمال مصطفى أحمد	مدير عام التعليم الإعدادي- وزارة التربية والتعليم
أمل الشحات حافظ	باحث- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
أحمد عبدالحميد سلطان	التوجية الفنى- التعليم الإعدادي- وزارة التربية والتعليم
إيمان على الشحري	د/ باحث- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية

- الأسماء مرتبة أبجديًا

أيمن عبدالعزيز البيلي	معلم تاريخ- نقيب المعلمين نقابة المستقلة
أيمن لطفى إبراهيم محمد	معلم أ حاسب آلي- إدارة إيتاي البارود- البحيرة
بهية ياسين إسماعيل	معلم أول لغة عربية- مديرية التربية والتعليم- محافظة القاهرة
خالد محى الدين إسماعيل	مدير إدارة- وزارة التربية والتعليم
شيماء حمودة الجارون	باحث تربوى- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية
صابر عبدالناصر عبدالعزيز	موجه عام تربية فنية- وزارة التربية والتعليم
طارق فاروق عمر السيد	معلم أول مجال صناعى- مديرية التربية والتعليم- محافظة الشرقية
عامر حسن على متولي	موجة عام رياضيات- وزارة التربية والتعليم
محمد عبدالوهاب خليفة	معلم حاسب آلي- مديرية التربية والتعليم- محافظة الشرقية
مي عطية جمال الدين	موجة عام لغة فرنسية بالإدارة العامة للتعليم الإعدادي- الوزارة

مجموعة عمل برنامج التعليم الثانوي العام

أسماء محمد أبوزيد	موجه عام- ديوان عام الوزارة
أماني عبدالعزيز إبراهيم	باحث- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية
أيمن عيد بكري	باحث- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية
خالد قدري إبراهيم	باحث- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية
خالد محمد عبدالودود العمدة	معلم خبير لغة عربية- مدرسة عمر بن الخطاب- غرب شبرا الخيمة
سعيد إبراهيم البشاري	مدير إدارة- الإدارة العامة للتعليم الثانوي
سعيد حسن محمد عوف	معلم خبير رياضيات- مكتب متابعة وكيل أول الوزارة- الشرقية
طارق حسن أحمد صفوة	معلم رياضيات- محافظة الشرقة
لملوم موسى التوني	مدير عام- الإدارة العامة للتعليم الثانوي بالوزارة
محمد سعد محمد حسن	رئيس قطاع التعليم العام
مدحت محمد كمال	خبير- الإدارة العامة البيئة والسكان- وزارة التربية والتعليم
مها زكى السيد أحمد	مدير ادارة- تنسيق عام التعليم الثانوي- وزارة التربية والتعليم
نهلة عبدالله عبدالحميد هيكل	مدير عام الإدارة العامة للتجريبيات

- **الأسماء مرتبة أبجديًا**

تقديم تعليم جيد لكل طفل

مجموعة عمل برنامج التعليم الثانوي الفني

أسامة ماهر حسين	أستاذ باحث- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
أشرف السيد أحمد	معلم أ- مدرسة أبو غالب الثانوية الصناعية
أشرف بهجات عيد العويس	أستاذ مساعد- جامعة القاهرة
السيد محمد شعلان	أستاذ باحث- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
جان هنري توما	وحدة التخطيط الاستراتيجي- وزارة التعليم العالي
جميل السيد أحمد فرغلي	دكتور باحث- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
خالد قدري إبراهيم	دكتور باحث- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
زينب عطية إبراهيم	موجه عام- قطاع التعليم الفني بالوزارة
سمير رجب بسيوني	خبير مناهج- التعليم الزراعى بقطاع التعليم الفني بالوزارة
شافعي السيد مبروك	موجه عام- قطاع التعليم الفنى بالوزارة
شعبان علي محمد	معلم خبير- قطاع التعليم الفنى بالوزارة
صفوت صلاح علي	معلم أ- التعليم الصناعى – قطاع التعليم الفني
طارق محمد إبراهيم علي	كبير إخصائيين- الإدارة العامة للتجهيزات- قطاع التعليم الفني
عامر السيد محمود السيد	معلم ثانوي فني صناعي- قطاع التعليم الفني
علاء عمر علي محمد	موجه عام- قطاع التعليم الفني
عمر محمد عبدالرحمن	رئيس قسم كهرباء- قطاع التعليم الفني
غادة زكي محمد	خبير مناهج- مركز تطوير المناهج والمواد التربوية
غادة محمود نجيب	عضو هيئة تدريس- معهد الدراسات التربوية-جامعة القاهرة
فاطمة الزهراء جمال	معلم أ زخرفة- قطاع التعليم الفنى الوزارة
كامل السيد عبدالرشيد	خبير مناهج- مركز تطوير المناهج
محمد رأفت عبدالفتاح	دكتور باحث- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
محمد عبدالفتاح العربي	خبير تخطيط استراتيجى- وزارة التعليم العالى
محمد معوض شاهين	مستشار تعليم صناعى- قطاع التعليم الفنى بالوزارة
منال محمد كامل ياسين	دكتور باحث- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية
ناجي طه محمد بدوى	مدير عام- الإدارة العامة للتجهيزات- قطاع التعليم الفني
نبيل رمضان السيد	دكتور باحث- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
نجوى سعد عبدالجواد	مدير مركز المعلومات للامتحانات والتقويم

- الأسماء مرتبة أبجديًا

هاني عبدالمجيد الشيخ	قطاع التعليم الفنى بالوزارة
وفاء عبدالتواب عبدالعال	موجه عام- قطاع التعليم الفنى بالوزارة

مجموعة عمل برنامج التعليم المجتمعي «برنامج تعليم الفرصة الثانية»

أمل إبراهيم عبدالحي حلمي	مدير ادارة- مركز التطوير التكنولوجى بالوزارة
أيمن لطفى إبراهيم محمد	معلم آول (أ) حاسب آلي- إتياي البارود- مديرية التربية والتعليم- البحيرة
آية فوزي حسين	معلم أول- مدرسة المتفوقين للعلوم والتكنولوجيا
حنان علي دسوقي	معلم أول- مدرسة عبد الوهاب مطاوع القاهرة الجديدة
حنان محمد محمود الفحل	معلم- الإدارة العامة للتعليم المجتمعي
رشا صلاح الدين	خبير مناهج- مركز تطوير المناهج
رضا السيد محمود حجازي	أستاذ دكتور- المركز القومى للامتحانات- هيئة تعليم الكبار
رضا محمد عبدالستار	أستاذ دكتور- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية
زينب علي محمد علي	إخصائي أول- الإدارة العامة للتعليم المجتمعي
سحر عبدالعاطي أحمد	معلم آول- ادارة مصر الجديدة- مديرية التربية والتعهليم- القاهرة
سهير موسى علي	إدارة الجمعيات الأهلية بالوزارة
شريف إبراهيم الجمل	دكتور باحث- ديوان عام الوزارة
طارق عبدالسلام عبدالحليم	مدير إدارة- مركز التطوير التكنولوجى بالوزارة
عيد عبدالعزيز فتح الباب	خبير المناهج- مركز تطوير المناهج
فاطمة محمود أحمد عبدالعال	رئيس قسم- الإدارة العامة للجمعيات الأهلية
فايزة محمود عبدالحميد الديب	مدير عام الادارة العامة للتعليم المجتمعى
فرج الله محمد أحمد الشاعر	الإدارة العامة للجمعيات الأهلية بالوزارة
محمد محمد عباس	الإدارة العامة للجمعيات الأهلية بالوزارة

- **الأسماء مرتبة أبجديًا**

تقديم تعليم جيد لكل طفل

مجموعة عمل برنامج تطوير ورعاية تعليم الموهوبين

أحمد كمال عبد العزيز الشريف	مكتب مستشار الرياضيات- وزارة التربية والتعليم
أسماء محمد السعيد	الإدارة العامة للتربية الخاصة
إيمان على محمد متولي	المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
أيمن السيد حسن سلامة	معلم أول- المدرسة الرياضية الثانوية بنات ـ بور سعيد
بسام محروس يوسف	مديرية التربية والتعليم بالفيوم
حسين محمود	مستشار الرياضيات- ديوان عام الوزارة
حمادة أحمد فهمى	معلم أول- مدرسة المتفوقين ٦ أكتوبر
حمدي عبدالله أبو سنة	مديرية التربية والتعليم بالقاهرة
عبد القادر عبد الفتاح عبد القادر	مدرسة الفائقين بعين شمس
عبدالله عبد المحسن عبدالله	مدرسة الفائقين بعين شمس
عصمت اللمعي	مدير مدرسة أوازيس بالمعادي
محمد عبدالفتاح مصطفى	مدير مركز الموهوبين بالقاهرة
محمد فؤاد عبد العاطي	مدير مدرسة الفائقين بعين شمس
وائل محمود سليط	مدرسة الفائقين بعين شمس
يسرية علي محمود	دكتور باحث- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

مجموعة عمل برنامج الدمج ومدارس ذوي الاحتياجات الخاصة

الفرحاتي السيد محمود	دكتور باحث- المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي
أمين سعد الدين أمين	الإدارة العامة للتربية الخاصة
إيمان يوسف حجاج	الإدارة العامة للتربية الخاصة
أحمد محمد علي آدم	مستشار التربية الخاصة
أيمن عبدالرازق علي	مدير عام الجمعيات الأهلية (سابقًا)
راندا عبدالفتاح حلاوة	الإدارة العامة للتربية الخاصة
سامى السيد عزب أحمد	مديرية التربية والتعليم بالإسماعيلية
شيماء محمد القط حامد	المؤسسة المصرية لخبراء التعليم الدمجي

- الأسماء مرتبة أبجديًا

عبدالحميد محمود لطفي كابش	المؤسسة المصرية لخبراء التعليم الدمجي
عبد الستار شعبان سلامة	مستشار التربية الخاصة ـ سابقا
علي محمد الألفى	مدير مديرية التربية والتعليم بالجيزة ـ (سابقًا)
مختار إبراهيم أحمد	مدير عام التربية الخاصة
نجوى حسين المسيرى	مدير مديرية التربية والتعليم بالجيزة ـ (سابقًا)
نرمين كمال محمد	مركز التطوير التكنولوجي- ديوان عام الوزارة
نيفين مصطفى العطار	المؤسسة المصرية لخبراء التعليم الدمجي
هدى فتحي حسانين	مكتب مستشار التربية الخاصة
يسرية محمد أبو زيد	المجلس القومي لشئون الإعاقة

مجموعة عمل برنامج اللامركزية

إبراهيم عبدالباري حلاوة	مدير الإدارة العامة لدعم اللامركزية- وزارة التربية والتعليم
أحمد هيكل	الإدارة العامة لدعم اللامركزية- وزارة التربية والتعليم
أشرف محمود	الإدارة العامة لدعم اللامركزية- وزارة التربية والتعليم
تامر الدسوقي	الإدارة العامة لدعم اللامركزية- وزارة التربية والتعليم
راضي فخري	الإدارة العامة لدعم اللامركزية- وزارة التربية والتعليم
رفيق حنا	خبير وطني حر مرافق للخبير الدولي
محمد راضي محمد	الإدارة العامة لدعم اللامركزية- وزارة التربية والتعليم
محمود زين	الإدارة العامة لدعم اللامركزية- وزارة التربية والتعليم
هانك هيلي	خبير دولي متخصص في مجال اللامركزية
هاني عطا الله	خبير وطني حر مرافق للخبير الدولي

تقديم تعليم جيد لكل طفل

مجموعة عمل برنامج التنمية المهنية وإدارة الموارد البشرية

أحمد إمام حشيش	رئيس قطاع الجودة
أحمد محمد حسين سيف	مدير عام- إدارة العامة للتدريب بالقاهرة
أشرف عبدالفتاح ميهوب	مدرب خبير- فرع الأكاديمية المهنية ببني سويف
الحسيني محمد الحسيني	معلم خبير- إدارة التدريب
أحمد محمد محيي الدين الأشقر	نقيب معلمين- كرداسة
خالد محمد خضر	باحث- المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوي
خالد محمد سيد أحمد	استشارى- برنامج دعم التعليم
دعاء على عبدالمعطي	معلم (أ) لغة فرنسية- الأكاديمية المهنية للمعلم
رضا السيد محمود حجازي	أستاذ دكتور- المركز القومى للامتحانات- هيئة تعليم الكبار
زينب عبدالرحمن سلامة	المكتب الفني بالأكاديمية المهنية للمعلم
سمير مصطفى سليمان	وكيل وزارة سابق- عضو نقابة المعلمين
سهير فخري فارس	معلم خبير- إدارة عين شمس- مديرية التربية والتعليم- القاهرة
شريف محمد أحمد عمارة	عضو لجنة- مكتب متابعة الوزير
صلاح نافع زين	وكيل مدرسة- الجيزة
طارق علي نور الدين	رئيس تدريب- إدارة التدريب
علاء رمضان صبرة	مدير إدارة- الأكاديمية المهنية للمعلم
فاروق شعبان زين الدين	مدير الإدارة العامة للوظائف الإشرافية
محمد جاد أحمد	مدير إدارة- إدارة الجودة والمعايير
محمد يسين صديق	مدير- التدريب والاعتماد

مجموعة عمل برنامج المتابعة والتقويم

المعتز بالله زين الدين	أستاذ م. د- المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي
أيمن عبدالمحسن محجوب	دكتور باحث- المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي
شمس الدين فرحات عبدالمجيد	مدير إدارة- المكتب الفني للوزير

- الأسماء مرتبة أبجديًا

حسن مصطفى محمد	دكتور باحث- المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي
خالد سيد محمد	جهاز التفتيش- ديوان عام الوزارة
سمر عبدالفتاح لاشين	استاذ م.- المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي
عفاف علي المصرى	دكتور باحث- المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي
قاسم أنور قاسم	باحث- وحدة التعاون الدولي- وزارة التربية والتعليم
محمد محمد فتح االله	دكتور باحث- المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي
محمد محمود حسين	باحث- وحدة التعاون الدولي- وزارة التربية والتعليم
منى عبدالخالق محمد هيكل	دكتور باحث- المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي

مجموعة عمل برنامج الإصلاح المتمركز على المدرسة

أحمد السيد محمد قاسم	مدير عام إدارة الجودة- الديوان (سابقا)
أحمد هشام الشبراوي	كبير معلمين إدارة الجودة- الديوان
أشرف محمود محمد	إخصائى تعليم- الإدارة العامة لدعم اللامركزية- الديوان
أماني محمد طه	دكتور باحث- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
إبراهيم عبدالباري حلاوة	مدير الإدارة العامة لدعم اللامركزية- وزارة التربية والتعليم
أمل ابراهيم عبدالحي حلمي	مدير إدارة- مركز التطوير التكنولوجي بالوزارة
سماح محمد الدسوقي	دكتور باحث- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
فاروق جعفر عبدالحكيم	دكتور مدرس- معهد الدراسات التربوية- جامعة القاهرة
لمياء إبراهيم المسلماني	دكتور باحث- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
محمد راضي محمد	مدير إدارة- الإدارة العامة لدعم اللامركزية- الديوان
محمد رشدي عبدالباسط	مسئول الجودة- إدارة الجودة- الديوان
مصطفى مجدي حسين	طالب- مدرسة عاطف بركات الثانوية- القاهرة
معوض حسن مرعي	أستاذ أصول التربية- المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي
منار محمد بغدادي	دكتور باحث- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
منار محمد ممدوح زايد	مشرف لغة فرنسية- مركز التطوير التكنولوجي بالوزارة

- **الأسماء مرتبة أبجديًا**

تقديم تعليم جيد لكل طفل

منال عبدالوهاب محمد	مدير إدارة- مديرية التربية والتعليم- محافظة الأقصر
منى مصطفى محمد يحيى	رئيس قسم- إدارة التخطيط الاستراتيجي بالإسكندرية
نجوى حسين عبدالفتاح	مدير مديرية التربية والتعليم- بالجيزة (سابقًا)
هشام عبدالمنعم السنجري	مدير مديرية التربية والتعليم- بالجيزة

مجموعة عمل برنامج الإصلاح الشامل للمناهج

أحمد أمين عبدالغني	خبير مناهج- مكتب مستشار اللغة الفرنسية- ديوان الوزارة
أسماء محمد عبدالحليم	دكتور باحث- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
إسماعيل محمد عبدالعاطي	خبير مناهج- مركز تطوير المناهج
آمال فوزي البحار	خبير مناهج- مركز تطوير المناهج
جبريل أنور حميده	خبير مناهج- مركز تطوير المناهج
سالم مرزوق الرفاعي	خبير مناهج- - ديوان الوزارة
سحر عبدالعاطي أحمد	معلم أول أ- إدارة مصر الجديدة التعليمية
سعاد سيد محمد الفجال	أستاذ دكتور- المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي
سلوى محمود عبدالرازق	معلم خبير لغة عربية
سناء أحمد جمعه	خبير مناهج- مركز تطوير المناهج
شيرين محمد المهدي	معلم أول لغة انجليزية
طارق محمد مرغني	موجه تربية رياضية- مديرية التربية والتعليم بالشرقية
طاهر عبدالحميد العدلي	معلم أول
عبدالمنعم إبراهيم أحمد	خبير مناهج- مركز تطوير المناهج
عصام الدين عادل إبراهيم	معلم أول
عصام أحمد مصطفى	معلم خبير رياضيات
عيد عبدالعزيز فتح الباب	دكتور خبير مناهج- مركز تطوير المناهج
فتحي أمين محمد	دكتور باحث- المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي
كمال عوض الله عبدالجواد	خبير مناهج- مركز تطوير المناهج

- الأسماء مرتبة أبجديًا

محمد أشرف محمود	دكتور خبير مناهج- مركز تطوير المناهج
محمد عبدالمعطي	فني مناهج- مركز تطوير المناهج
محمد محيي الدين عبدالله	خبير مناهج رياضيات- مركز تطوير المناهج
مجدي عبدالغني عبدالله	مستشار اللغة الإنجليزية (سابقًا)
منى رفاعي صابر غنيم	معلم أحياء- مدرسة شبرا الثانوية بنات
نادية محمد محمد خير	معلم
هبة الله عدلي أحمد	أستاذ مساعد- المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوي

مجموعة عمل تأصيل استخدام تكنولوجيا المعلومات

أحمد الأنصاري محمد	اخصائى أول- الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي
أحمد حسن عفيفي	مدير إدارة التدريب- مركز التطوير التكنولوجي- المدينة التعليمية بأكتوبر
أحمد سالم عويس	معلم أول- مديرية الفيوم التعليمية
أحمد عبدالله أحمد منصور	مدير إدارة- الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي
إسراء جمال حسين	طالبة ومقررة اللجنة العلمية- مدرسة STEM بالمعادي للبنات
الحسيني عبدربه محمود	إخصائي أول معلومات
أمل عبدالعزيز حسان	مدير إدارة- الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي
ايناس أحمد سعيد	مدير إدارة- مركز التطوير التكنولوجي بالديوان
حاتم حمدي حسن	إخصائي أول- تكنولوجيا المعلومات
حسام محمد حسن	معلم خبير رياضيات
رشا صلاح الدين	كبير إخصائيين- مركز التطوير التكنولوجي بالديوان
سامى عبدالمنجي محمود	رئيس قسم التدريب- مركز التطوير التكنولوجي بالديوان
سلوى صفوت محمود	مدير إدارة- مركز التطوير التكنولوجي بالديوان
شريف إبراهيم أحمد	مدير إدارة- التعليم العام
طارق عبدالسلام عبدالحليم	مدير إدارة- مركز التطوير التكنولوجي بالديوان
عبير محمد أنور	مدير إدارة- الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي

- **الأسماء مرتبة أبجديًا**

تقديم تعليم جيد لكل طفل

عمرو محمد عبدالمنعم	إخصائي تكنولوجيا المعلومات
ماهر وجيه ساروفيم	مدير إدارة- مركز التطوير التكنولوجي بالديوان
محمد بيومي محمد الجابري	مدير إدارة- مركز التطوير التكنولوجي بالديوان
محمد رجب محمد الشحات	مدير إدارة- مركز التطوير التكنولوجي بالديوان
محمود محمد محمود	مسئول مركز المعلومات- الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي
مشيرة مجدى غريب	معلم حاسب آلي- مديرية التربية والتعليم بالقاهرة
مي محمدى إبراهيم	مشرف مناهج التربية الخاصة- التطوير التكنولوجي بالديوان
ميلاد يعقوب إبراهيم	مدير إدارة- الشئون الفنية
نجوى صادق إبراهيم الدسوقي	مدير إدارة- الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي
نهى محمد أحمد النجار	مدير إدارة- مركز التطوير التكنولوجي بالديوان
هاله يوسف عزالدين	مدير إدارة- الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي
هشام الشحات حسنين	معلم خبير -
وائل محمد حسن السيد	معلم أول رياضيات- مديرية التربية والتعليم بقنا
وليد السيد الفخراني	مدير إدارة- مركز التطوير التكنولوجي بالديوان

مجموعة عمل تكلفة وتمويل الخطة

أحمد عطية محمد عبدالعال	مدير مدرسة- مديرية التربية والتعليم بالشرقية
دينا محمد عبدالرحيم	باحث ثان- الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة بالوزارة
شرقاوي عبدالله بكري	
عاشور إبراهيم الدسوقي	باحث اقتصاديات التعليم- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
عثمان مصطفى عبدالله	باحث ثان- الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة بالوزارة
علي يوسف عبدالحليم	مدير عام- الشؤن المالية والإدارية بمديرية التربية والتعليم (سابقًا)
فوزي رزق شحاته	أستاذ اقتصاديات التعليم- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

- الأسماء مرتبة أبجديًا

محمود يونس إبراهيم	مدير المكتب الفني- صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية
مروة محمود غنيم	باحث ثالث- الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة بالوزارة
ياسمين محسن حسنى	باحث ثان- الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة بالوزارة

مجموعة عمل الأنشطة التربوية

أحلام علي علي سيد	مدير إدارة المرشدات
إيمان محمد حسن	إخصائي التربية الرياضية
إيمان إبراهيم إبراهيم الشافعي	إخصائي ثانوي- المكتب الفني بالوزير
رضا حسن بكري	توجيه عام المسرح- مديرية التربية والتعليم بالقاهرة
رفاعي محمد السيد	مدير إدارة
ريهام سمير أنور	إخصائي اجتماعي
عاطف على عبدالعزيز العجمي	مدير عام الأنشطة- ديوان عام الوزارة
عمرو الدسوقي مصطفى	مدير إدارة رياض الأطفال- ديوان عام الوزارة
محمد شعبان محمد	توجيه التربية الاجتماعية- إدارة الزاوية التعليمية بالقاهرة
مراد حكيم بباوي	أستاذ المناهج
منيرة أحمد أحمد	مدير إدارة التربية الرياضية
هبة محمد رضا إبراهيم	موجه أول تربية موسيقية
وفاء عبدالسلام محمد	مستشار التربية الموسيقية

مجموعة التغذية المدرسية

صبحي عبدالرحمن مصطفى	مدير الإدارة العامة للتغذية بالوزارة
محمد رمضان محمد مسعود	باحث- المعهد القومي لتكنولوجيا الأغذية

تقديم تعليم جيد لكل طفل

مجموعة الدعم الفني واللوجيستي

إبراهيم الدسوقي فرج	مدير الإدارة العامة للعلاقات العامة- الديوان
إحسان أنور علي بقية	مدير إدارة- المكتب الفني للوزير
أحمد المصري علي يوسف	وكيل وزارة- اتحاد الطلاب العام بالعجوزة
أشرف أحمد عبدالعال محمد	إخصائي- سكرتارية الدكتور الوزير
أشرف طارق مجاهد	إخصائي- وحدة التعاون الدولي بالديوان
أشرف محمود شلبي	إخصائي- سكرتارية الدكتور الوزير
السيد البدوي محمد	شئون مالية- صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية
إيمان فؤاد شفيق	مدير إدارة- وحدة التعاون الدولي بالديوان
أيمان محمد ياسين	إخصائي تعليم- وحدة التعاون الدولي بالديوان
أيمن منصور رفاعي	شئون إدارية- سكرتارية الدكتور الوزير
جيهان صبحي يعقوب	مدير إدارة- المكتب الفني للوزير
حنان محارب إبراهيم	مدير إدارة- وحدة التعاون الدولي بالديوان
رحاب سعداوي سعداوي	مدير إدارة- المكتب الفني للوزير
سامح عبدالمنعم	شئون إدارية- اتحاد الطلاب
سعد محمد جودة	مدير إدارة- المكتب الفني للوزير
سعيد حسن الشاذلي	كبير إخصائيين- المكتب الفني للوزير
سمية محمود رياض	مدير عام- اتحاد الطلاب
سهير فاروق محمد	كبير إخصائيين- المكتب الفني للوزير
سوزي عبدالمولى حسين	مدير إدارة- المكتب الفني للوزير
سيد كمال هدية	شئون مالية- صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية
طلعت السيد السيد محمد	شئون إدارية- سكرتارية الدكتور الوزير
عبدالمجيد عبدالتواب	مدير ادارة- اتحاد الطلاب
عبدالرحيم يونس عبدالرحيم	إخصائي تعليم- المكتب الفني للوزير
عبدالله إسماعيل عبدالحليم	مدير إدارة- اتحاد الطلاب

- الأسماء مرتبة أبجديًا

علي مرعي عوض الله	العلاقات العامة بالديوان
علي كمال عبدالعزيز	مدير إدارة - سكرتارية الدكتور الوزير
عمرو شحاته السيد	العلاقات العامة بالديوان
عمرو محمود محمد	شئون إدارية- سكرتارية الدكتور الوزير
عمرو مدحت عبده سليمان	إخصائي- سكرتارية الدكتور الوزير
محمد أمير ضوي	مدير إدارة- المكتب الفني للوزير
محمد رفعت محمد علي	إخصائي- البوابة الإلكترونية الديوان العام
محمد حسين محمد علي	شئون مالية- صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية
محمد صديق شفيق	الإدارة المركزية لشئون مكتب الدكتور الوزير
محمد صلاح الدين محمود	مدير إدارة- السكرتارية الخاصة للدكتور الوزير
محمد عبدالله محمد	مدير إدارة- السكرتارية الخاصة للدكتور الوزير
ممدوح شكري إبراهيم	شئون مالية- صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية
منى محمود حسن جاد	سكرتارية- ديوان عام الوزارة
منى يوسف حنفي	مدير إدارة- المكتب الفني لوزير التربية والتعليم
وائل أحمد رأفت	مدير إدارة- السكرتارية الخاصة للدكتور الوزير
ولاء إبراهيم الدسوقي	إخصائي- المكتب الفني للوزير
وليدحسن محمد أغا	الإدارة المركزية لشئون مكتب الدكتور الوزير
وليد فؤاد المناخلي	مدير إدارة بالمكتب الفني للوزير
ياسر فكري نصر الجزار	مدير إدارة- المكتب الفني للوزير
ياسين أحمد سيد عبدالرازق	مكتب الدكتور الوزير

مجموعة الإسقاطات المستقبلية والتحليل والتوقع

أ- مجموعة الخبراء الدوليين

خليل محشى	مدير المعهد الدولى للتخطيط التربوى التابع لليونسكو - باريس
فريد أبى اللمع	خبير دولي بالمعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو- باريس
كلاوس بار	خبير دولي بالمعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو- باريس

- **الأسماء مرتبة أبجديًا**

تقديم تعليم جيد لكل طفل

ب- مجموعة الخبراء المحليين

خالد أحمد محمد نصرالدين	عضو وحدة السياسات والتخطيط بالوزارة
طارق محمد عبدالعزيز محمد	عضو وحدة السياسات والتخطيط بالوزارة
عمرو زين العابدين	عضو وحدة السياسات والتخطيط بالوزارة

مجموعة المراجعة الفنية للخطة

أكرم إبراهيم السيد إبراهيم	باحث- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
محمد المغربي	مستشار اللغة العربية (سابقًا)